شبكة الألوكة

مخطوطة

الفوائد الضيائية (شرح ملا جامي)

المؤلف

ملا جامي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

(۱۳۴۹)

کتاب: الفوائد الضیائیة (شرح ملا جامی)

مؤلف: علامہ جامی

کاتب: ملا کرم الدین بن ملا حبیب - میرابورنی نواحی بکر

سال کتابت: ۱۰۸۱ھ خط: نسخ سادہ

زبان: عربی فن: نحو

تقطیع: ۱۴×۲۵ اوراق: ۲۲۶ سطور: ۲۱

کیفیت: بر سر ورق مہر است قہر عاقل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واص
بين بآدبه اما بعد فهذه فوائد واقية بحل
الكافية للعلامة المشتهر بالمشارق والمغارب با
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبو
جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد الغر
ضياء الدين يوسف خفف الله عنه عن موجبات الت
والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع وال
ليكون العلة الغائية نفعه الله بها وسائر المستفيد
من الطلاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حس
ونعم الوكيل واعلم ان الشيخ رحمة الله عليه لم يصدر رسالته
الله سبحانه وتعالى بان جعله جزء منها اضمانا لنفسه بتحصيل ا
به هذا من حيث انه كتاب ليكتسب السلف رحمهم
حتى يصدر به رسالته على سننها ولا يلزم من ذلك عدم ا
بتسداده مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه
من غير ان يجعل جزء من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلا
في هذا الكتاب عن احوالها فمتى لم يعرفا كيف
عن احوالها وقدم الكلمة على الكلام لكون افراد
جزء الكلام وفهو مهائن مفهومه فقال الكلم
قيل الكلام مشتق من الكلم بتسكين اللام و
الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد

المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف
يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى
الفاظ الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الا
شكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد
او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الكلم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كانت
عامة لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور
على انه صفة لمعنى ومعناه كما لا يدل جزء لفظ على جزء
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد في التركيب قيل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه تجوزا كما يركب
في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ
ومعناه كما لا يدل جزء لفظ على جزء معناه ولا يدل
من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف

الافراد وانافيه وان لم يشاعده رسم الخط فعلى انه
حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه معقول به
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متعديا
على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف للصحة الحالية وقيد الافراد لدلا
يرد المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وضرب
وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه
يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة وبيتي مثل عبد الله
علما داخل فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع
مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخل فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بنحو كان عليه انه كما عرفت وعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه الشيء فمتى تحقق الوضع تحقق
الدلالة فبعض ذكر الوضع لا حاجة اليه لذكر الدلالة
كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع

الاحكان

لامكان ان يكون بالفعل كدلالة لفظ المسمى من
وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كد
لالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم و
فعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
مختصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل
على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او
من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى
يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان الاسم
انشاء الله سبحانه القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في
نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنيها اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف حتى
في طرف ايمن في جانب مقابلا للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف و القسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان

يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها با
حد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايها
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى عنها
في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني
وما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث يتركب منه الكلام وحده دون اخويه
وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الا
زمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الا
قسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة
وذلك انه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة تدل على
معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة والكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلالية الدلالية
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

الاقتران

الاقتران فعلم كل واحد منها معرف جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد ههنا بالحد
الا المعرف الجامع والمانع ولله در المصنف حيث اشار
الى حد كل منها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان
او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ كلمتين
حقيقة او حكما اي بكون كل واحد منهما في ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هو الجموع والمتضمن اسم مفعول
كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بايسر اسناد احدى الكلمتين
الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فايدة تامة
فقوله لفظ ما يتناول المهملات والمغردات والمركبات
الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمغردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل
وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين
حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد قائم او قام ابوه
او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جيئني لا جلك
ودين مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة
فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان
نحو ضربت زيدا قائما بحسبه من كلام بخلاف صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما
هما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وحاجب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا
يشير الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده بذلك فخرج بقيد الجملة على الجملة
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي نقض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد الذي
المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا
اخص من الجملة ولا يتاتى اي ولا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او فعل واسم فان التركيب الثنائي التعلقي
من الاقسام

فعل
من الاقسام الثلثة يرتقي الى الستة ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم وفعل حرف وحرف و
ثلثة منها من جنسين اسم وفعل او حرف وفعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان و
في الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه
مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا
اليه فالمسند مفقود نحو يا زيد بتقدير ادعو او زيدا
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بد من تركيب الاسم والفعل
الذي هو المتوسي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة
دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل اي معنى
الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف
في الايضاح شرح المفصل الضمير في دل على معنى في نفسه
يوضح ان معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج تحقق له الا
في نفسها حكمها كذا لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه

ومحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان
في الخارج موجود ذاتا بما بذاته وموجود ذاتا بما بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا
وبلاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار صلح
لولوج لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالها
كان معنى مستقلا بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء مو
ضوع لمعنى كلي ولفظة من من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وبلاحظ في
حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يحكم عليه

وبه دام

وبه وامثالك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان
يكون ملحوظا قصدا ويمكن ان يعتبر النسبة بين شيء و
غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها
ليكون الات ملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت
هذا ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع
كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الى امر
واحد هو استقلاله بالمفهومية مع هذا الكتاب الضمير
المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى
في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كل من المعنيين ولكن عبارة الفصل
ظاهرة في المعنى الاخير واسترجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى
في نفس الكلمة وهذا جزم المصنف هناك برجوعه
الى المعنى وبما سيق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة

الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد انفسها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها مخصوصة
لان الغرض من وضعها كان ذكرها لافهم هذه الخصوصيات لا لافهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد انفسها لا غيرها فهي داخلة في حد الاسم ولما كان الفعل دالا على معنى وقتا باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا
مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع
احد الازمنة في الفهم الدال عليه فهي صفة بعد صفة
للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
نية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن
المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو
رويد فانه قد استعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو
هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن فعلات
مصدر فعلي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصوتا
نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو اما لك زيدا وعليك

عن لفظ

زيدا

زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد والاقتران معناها به بحسب الوضع وخرج
عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا ضمنها اذ لا يقدح في
الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة
المعين ارادة ما سواه وابين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها وبمن المبعضية على انه ذكره بعض منها
وهي جمع صة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره وهي امارات ثلثة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكا
تب بالقوة للانسان او في عشرة ثلثة كالكاتب بالفعل
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو
قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله
عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار لام الدلالة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة
التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل

اصل

قال جار لبس من امبر امصيام في امسفر
فعل امر مبني على حذف حرف العلة
فعلا امر فاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انت

لتعذر الابتداء بها لكن وامالخليل فقد ذهب الى انها
ال كهل والمراد الى انها الهمزة المفتوحة زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف باللام لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى
المستقل والفعل تدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخا
صية ليست شاملة لجميع افراد اللام فان حرف التعريف
لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها
دخول الجر وانما اختص دخول الجر باللام لانه حرف الجر
في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص
باللام لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان
يدخل اللام ليفضي الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان
يختص بما يخالف به الاصل اعني الفعل المراد عليه
بان يعم اللام والفعل ومنها دخول التنوين باقسا
مه الاتنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان الله
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم الاختصاص تنوين

الترنم

الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع على عطف
الدخول لا على مدخول له لان المتبادر من الدخول
المذكور في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى باللام لان
الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف ومنها الاضافة اي
كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا ووجه اختصاصها باللام لوان منها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال
هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالا
ضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص باللام وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر ليندفع بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اي اللام قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني
الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الا
صل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب الذي يشبه
مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم اي المركب

الشبكة الألوكة www.alukah.net

اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء
المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي ليس
اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد يخرج مثل هؤلاء
في قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه
انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة
وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجوه الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

واما

واما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان
المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكاما
منها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه
مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا نطقا
بق كلامهم ومعرفته متقدمة على معرفة انه مما
يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه يوجب ان يعرف
اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف آخره
فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير
ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب
واشارة المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف
اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان
يتبدل حرف بحرف حقيقة او حكما اذا كان الاعراب
بالحروف او وصفة بان يتبدل صفة اخر حقيقة او
حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي
بسبب اختلاف العوامل الداخل عليه في العمل بان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل ليلا ينتقض بمثل
ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا
فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ
اخره او تقديره او على المصدر اي يختلف
اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما
في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد و
تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون في حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
ليلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد
وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في اخر
احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض

الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع
عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب لدخول العوامل قلت هذا حكم اخر من احكام
المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الاخر لا فسادنبه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكره
ههنا فامكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب
اي حركة او حرفا اختلف اخره اي اخر المعرب من
حيث هو معرب ذاتا او وصفا به اي بتلك الحركة والحرف
وحين يراد بها الموصولة الحركة والحرف لا يراد العامل
والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خارجا بالنسبة الخصوصية
من قوله به فان التبادر من السبب هو السبب القريب
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبعيد الحيثية
خارج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن
اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على
المعاني المقصورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث
قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في
ليدل على ما ذكرنا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لبدل متعلق بامر خارج عن الحديقتين وضع الاعراب
المفهوم من محوي الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية
البعد فاللام فيه متعلق بقول اختلق اخره يعني اختلق
اخره ليدل الاختلاف او مايراد الاختلاف على المعاني يعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتوره على صيغة اسم
الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود
او الاسبال اي يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا
تداولوه اي اخذه جماعة واحده بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوضع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب بدلالته
على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب باختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الكلام المعرب لان نفس
الكلام يدل على المسمى والاعراب على صفته ولاشك ان الصفة
متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان
الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من اعربت معدته
اذا افسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون الاعراب ازالة
الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني

بيعض

بيعض وانواعه اي انواع اعراب الاسماء ثلثة رفع و
نصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والى
وقف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصل
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرف علم الفاعلية اي علامة كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا
كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او
حرف علم المفعولية اي علامة الشيء حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات به وكذا حركة كان او حرف علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة
بنفسها مصدر المكتسب الالحاق الياء المصدرية اليها
كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما
لم يكن للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة للعامل
لفظيا كان او معنويا مايقوم المعنى المقتضي اي معين عن
المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب فنحو
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ

به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
ومررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم
يكن الواحد فيه بالالف والتاء ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من
وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركة الثلثة في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا
اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب فعله
رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل
جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني
مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع
المؤنث السالم وهو ما يكون بالتاء واحترز به عن
المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للواو على تبرة الاصل طريقة
صل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر
كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات

ومررت

ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر مثل جاءني
احمد ورايت احمد ومررت باحمد ابوك واخوك
وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المنكر الذي يستحيا ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات
واويه وفوك وهو اجوف واوي لامها واو اصله فوه
وذو مال وهر لغيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو بفتح الواو وسكون العين
وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن للمطلق
بل حال الكل منها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثنى والجمع منها معرب بالحروف
التثنية والجمع وانما لم يصح بهذين القيدين
الكتفاء بالاضافة مضافة الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مكبرة فهو موحدة ولم يكن مضافة اصلا
فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت
باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء
المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فى لها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا
الشرط بالشال ليدل بهم اشتراط اضافتها بكونها الى
الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب التثنى والجمع المذكر السالم با
لحروف اردوا ان يجعلوا الاعراب بعض الاحاد ايضا
كذلك ليدل بكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنا
فرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل
من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابل كل اعراب
اسماء وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
بالمثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع
فيها من العرب اعادة المحذوفة الاعجاز عند الاعراب
المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكرها لكونها
فرعا كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فا
ذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين

نحو جاءني

نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو النوع روعي معناه جانب
الذي هو النوع واعرب بالحروف التي هي النوع نحو جاءني
كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك كان
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر وانتا نوكذا اثنتان
وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا وليائها المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ
جمع الذكر السالم والمراد بما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون وما الحق به وهو الوجع ذو لاعن لفظ وعشرون
واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح
المطلق عشرين على الثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق الثلثين على الستة لانه ثلثة مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معينة ولا تعيين في المجموع بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع ملحقاته
بالحروف لانه نوع للواحد وآخرها حرف يصلح للا
عراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان
يجعل لكل الحروف اعرابها ليكون لكل اعرابها مع حالة اعرابه

كما انها فرع له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب
بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع اللبس ولو خص المثنى بها بقي المجموع
بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وخرجا والواو علامة الرفع في المجموع
لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وخرجوا
بواو وجعلوا اعرابهما بالياء حالا للجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا لما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروا في المجموع لثقل الكسرة
وقلة المجموع وحمل النصب على الجر لاعلى الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة
والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع
في بيان مواضع الاعراب التقديري والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق
لما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين

ان اللفظي

ان اللفظي فيما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب
فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي استتر
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الا
عراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كان هو
جودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبتها قبلت حرف العوامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله
فقدر لها وظائفه فاذهب اليه البعض من الاعراب
مثل هذا الكلام في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في
احوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين من الكلام المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختصة ببعضها او استثقل عطف على تقدير اي
تقديرا لاعراب فيما تعذر اداء الكلام الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك انما كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ
ثقيلا على اللسان كما في الكلام الذي في اخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضي

www.alukah.net

او غير محذوف كما القاضي رفعا وجرا ايه في حالة الر
فع والجر في حالة النصب لاستثقال الضمة و
الكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمين عطف على
قاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف
نحو مسلمين بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص
بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمين انما هو
في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمين فان اصله مسلمون بسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء وسابق ساكن فانقلب الواو
ياء وادغم في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق على
ه الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين فلم يبق الاعراب
لفظيا بل صار تقديريا واللفظ فيما عداه يعني فيما
عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقالا لما
ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف

وكان

وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة
يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري و
اللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان مؤثران باء جتماعهما
واجتماع شرائطهما فيه اثر اسبي ذكره من علل تسع
او علة واحدة منها اي من تلك العلل التسع تقوم
هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين
العلتين بان يؤثر وحدها تاثيرهما وبي اي العلل
التسع يجمع ما في هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب العدل في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم بمجرد الحافظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل
وهذا الكل تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة
وقوله الف فاعل الظرف المتقدم او مبتداء
خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف ايضا زائدة ولهذا لم يعبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعل الفعل
زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة ويقدم
الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف التركيب وتقدم عليه
في هذا الوصف وقولنا وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقرب لها الى
الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل
واحد من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي
اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب
لها الى الصواب من المذاهب الثلثة ثم اشار
الى امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في
البيتين فقال مثل بحمر مثالا للعدل والحمر مثال للوصف
وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة
وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي والراجح
مثال للعجمة وساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والامر المرتبة عليه من حيث

استحاله

استحاله على علتين او احد منها تقوم مقامهما ان الاكرة
فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع
في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما
افتقاره الى الفاعل واخراهما اشتقاقه من المصدر
منع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة و
التعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل
كلام ان لا يخالط لسان لغة والجمع فرع الواحد و
التركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان فرعيا او غير
فرعي صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير
المنصرف عند الصوفية ما فيه علتان من تسع او واحد تقوم

مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين فيه لايلزم خلو
الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة
اي للضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته فانه
اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من
منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف
يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله صبت
علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
هذا البيت مما قالته فاطمة زهراء رضي الله
عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واما
الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن لكن يقع
فيه انزحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به
سلامة الطبع فان قلت فالانحراف عن الزحاف
ليس بضرورة فكيف يشتمله قوله للضرورة قلنا
الانحراف عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز
عنه ضرورة عند الشعراء واما الضرورة الواقعة
لرعاية القافية فكما في قوله السلام على خير الانام وسيد
حبيب الله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم

عطوف

عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال يا احمد
لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حروف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او المناسب
اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله
سلاسلا واغلالا مثال الجمع غير المنصرف الذي
صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف التناسبه
وما يقوم مقامهما اي العلة التي تقوم مقام الواحدة
العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت
كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احديهما
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر
فيه الجمعية حقيقة كالكالب والاساور والناعيم
او حكما كالجمع الموافقة لهجاء عدد الحروف والحركا
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلق بل بعض اقسامه وهو الالف التانيث
المقصورة والممدودة اعني كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لافتارنا غيرها

اصل قال العلامة في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل الزوم لها
للكلمة بمنزلة تاء التأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء
فانها ليست للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الكلم معدولا لا خروجه اي خروج الكلم اي
كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن صورته
التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون الكلام عليها ولا
يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فبها اضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الا
صلية ان يكون المادة باقية والتغير انما
وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
عنه الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها
وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد
ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخل تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما
فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرا

لازم

ذلك

عن تعريف العدل

الشاذة

الشاذة قلنا سلمنا انها مخرجة عن الصيغ الاصلية قلنا
انظاهر ان مثل اقوس وانيب من المجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وا
نيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على
افواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال
بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عدا هو
فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن
ساير العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريف هذا
التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات والعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث وبخ وجمع وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب آخر ولم يصح الاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم
تنبهوا للعدل فيما عدا من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الغرضية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الا
مثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده يحقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فوجوده

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كونه ذلك الاصل تحقيقا
او تقديرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل
فلا دليل عليه لامتناع الصرف فيما هذا قوله تحقيقا معناه خرج حالا
بناء عن اصل متحقق يدل عليه دليل غير تتبع الصرف كثلث وثلاث فان
يدل على اصلهما ان في معناهما تكرير ادون لفظهما والاصل انه اذا
كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة
ثلثة فعلم ان ثلثة مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بل اخلاق وفيها وربما الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع الصرف ثلث ومثلث واخواتهما
تهما العدل والوصف لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة
ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له
واخر جمع اخرى مؤنث اخر وانما لم تنصرف لان بناءه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل اما ان يستعمل
بالام او الاضافة او كلما من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر
قال بعضهم هو معدول عما ذكر معه اي عن اخر من واتمام يذهب
الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها نحو حسنى الدنيا وقبل وبايتهم تميم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان

كانت

كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر او كانت اسما ان
يجمع على مفاعل او مفاعيل او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جاء اجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن
واحد منها تحقق العدل فاحد البيين فيها العدل التحقيقي والا
فهذه الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي
اجمع واخواته احد البيين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذة كاناسي والفوارس فانه لم يعتبر اخراجها
جمعا عما هو القياس فيهما كالانباب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها
اولا على انباب واقواس فلا شذوذ في هذه الجهة ولا قاعدة للام
المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين تحكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقدير اي خرج
كانا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف
كعمر وكذلك زفر لانها لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما
سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وليا توقف اعتبار العدل
على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر وشبل بالطعام
المعدول عن فاطمة وارادبها بها كلما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا على ذوات الراء في اعلام المؤنثة مثل حضار سايجي
وطمار فانها مبنية وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والبناء
لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما

الألوكة
www.alukah.net

اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها اتفاقا
جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق سببين بمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل
فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
يقال ذكر بابا قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما تميم لان الحجازيين ينبوته فلا
يكون مما نحن فيه والمراد بقوله تميم اكثرهم فان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصفي وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او
بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد ولا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على
النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان
معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال الاصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوضع الاصلي لاصالته لا العرضي لعروضية فلذلك قال للمصنف
شرط اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في
الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان

تعرضه

تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء كان باق على
الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا يخرجه بانه يخرجه عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى
الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في تفهيم الفرد منها
الى ذكر المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مغلبة
الغلبة حرفي لعدم اصالة الوصفية ابرق فوقهم مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مغلبة الغلبة
اسود وارقم من حيث صارا اسمين للحية حيث صارا كما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها
بحسب الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الا
صلية ايضا بالكلية فلا مانع من الصرف في هذا الاسماء
الصفة الاصلية وزن الفعل وما عند استعمالها في
معانيها الاصلية فلا اشكال في منع حرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وصفق منع افعى اسما للحية على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

خيل ان على زعم و صفيته لتوهم اشتقاقه من الخال
ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
او صافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلق
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التا
نيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط لم شرط
في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي
كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان
بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولابد في وجوبه
من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي
شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد
امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة
على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه ووجوبه انما اشترط في
وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة
ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من
شانها ان يعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره و

اي تقاومه قابل

ثقل الاول

ثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب
فهذه يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى
وجود السببين فيه وزينب وسقر على الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتا
نيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان كلا
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم
مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلمية
المذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا
يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان
زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قايم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر الثاء المقدر كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فاذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم
مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية

والثاني الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لان المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها
في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع
من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة
الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المعرفات
والبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من
احكام المعربات والتعريف بالام والاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والمؤثر هاهنا في منع
الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي
منسوبة الى العلم في اللغة بان تكون متحققة في ضمن
العلم في العجمة حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقلب اللفظ
العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل
النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد
رواة القراءة بالجودة قرينة قيل ان يتصرف فيه العرب
فكانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطا ليدل التصرف
فيها مثل نصرف تهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا
يصلح

سمي بمثل

يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي رجل بامرئ او
العلمية في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف ليدل العارض الخفيف احد السببين
فنوح منصرف باعتبار التوزيع بالنظر الى الشرط الثاني فان زوج
انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة
سبب ضعيف لانها معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط
واما الثانية فانه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فلم توجد قوة فيجوز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة مع سكون الوسط فيما
سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو
لتقوية سببين اخرين ليلا يقاوم سكون الوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب اخر اعتبارها بنفسها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممنوع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التوزيع بالشرط
الثاني لان غرض التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح وهذا قدم انصرافه مع انه متنوع على انتفاء الشرط الثاني
والاولى تقديم ما هو متنوع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان
اسماء الانبياء عليهم السلام ممنوعة عن الصرف لاستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرن معه ويؤيده ما
يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك قليس
بعربي وهو دقيل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو
سيبويه قام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن
وهي التي لا تجمع جمع التكسيرة اخرى ولهذا سميت صيغة
منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهت
تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا من جمع ايم
على ايامين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتوثر
بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد
بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا
يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها
لانها لو كانت مع هاء كانت على ازنة المفرد ان كفوارة
فانها على ازنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في قوة جعفر فيتصور لا حاجة الى اخراج مدائن
فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع
مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فوارة فانها جمع فوارة

او فعلان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون لا بها
فاما ما يكون بغيرها فمنع صرفه لوجود شرطا ثيرها كمساجد
مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فوارة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع بها
فتصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونه بلا ها وحضا
جر علما للصيغة هذا جواب سوال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للصيغة يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم
جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست
من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان
يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضا
جر حالة كونه علما للصيغة غير منصرف للجمعية الحالية
بل الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضج بمعنى عظيم البطن سمي به الصيغ مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة منتهى الجمل
فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الصيغ هي انثى الصيغان قلنا علميته
غير مؤثرة والالكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير ملم
لانه علم لجنس الصيغ مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفي بالصيغ

www.alukah.net

في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليشمل
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة
وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور
العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال تقريره ان
يقال قد تخصصت عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع
لحضا جنبجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
والاجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فعلل
قيل في التنقيح اعلم ان الحكم العجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما
يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن
من قبيل الجمعية حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اعم عربي ليس

زيادة

بجمع

بجمع تحقيق لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه
جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدة
تهم انهذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من
السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج
الى التفصي عنه ونحو جواري اي كل جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي مرفوعا ومجرورا
اي في حالة الرفع والجر كقاضي اي حاكم حكم قاضي
بحسب الصورة في حذف الياء وادخال التنوين عليه تقول
جاءني جواري ومررت بجواريكما تقول جاءني قاض ومررت
بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت
جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد
اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجواري الكلمة تقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جواري قولك جاءني جواريّ بالضم والتنوين بناء
على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل
ثم استقلت الضمة على الياء فحذفت لالتقاء الساكنين فصار

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بجوار على وزن سلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان
فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواريّ كما تقول رايت جواريّ وبناء هذه اللغة
على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيه اعلال واما في حالة
الرفع فاصل جواري جواريٌ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة
للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حركة جزء فلا
يرد النجم وبعريب علمين شرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل
له ثقل فيؤثر بانضمامه في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الا
ضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فيكون له ثقل في المضاف
اليه ما يفاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في

حالة

حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي للدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لم يمكن
ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان
على المصنف ان يقول وان لا يكون جزء الثاني من المركب صوتا ولا
متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه وتغلوبة ومثل خمسة عشر
وعشرة على ما قلنا كان اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم
يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه
علم للبلدة مركبة من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه
البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما اللتي والتون المعروفان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
وتسميان مضارعين ايضا لمضارعتهما اللتي التانيث
في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان بينهما
لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما شبههما
بهما لا لتي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما
ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كذلك وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور ههنا هذا المعنى لا الاسم

الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما
من الصرف وافراد الضمير العائد اليهما سببا واحدا وشرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع
دخول التاء والتنوين فتحقق مشابهتهما الالف التانيث كعمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي انكان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء والتا
نيث عليه ليتحقق مشابهتهما الالف التانيث على حالها ولهذا
انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقبل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى مشابهتهما الالف التانيث على حالها ومن ثم
اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلفوا في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس لمؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا
خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فانه مؤنثه
لا سكرانة وكون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون
الكلم على وزن يختص من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي

في سببية

في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منتقل من
الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك علم لماء وعسر لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاعلمية واما نحو يعمر اسما للضبع معرفا
وهو العبد وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما
قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذ
هب الى منع صرفه الى بعض النحاة او يكون غير مختص لكنه يكون
في اوله ابي اول ووزن الفعل لاول ما كان على وزن الفعل
زيادة اي زيادة حرف لو حرف زائد من حروف انيتن كزيادة
اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه
يخرج الوزن بهذه التاء الاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قبل غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سميت فان لحوق التاء به للتذكير
قل ليكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية
الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن اجل ثم اي ومن

اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء والمجيء بعلة للتاء القوية على العمل والسير وما فيه علميه
مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علميه مؤثرة في منع
صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب اخر واحمر وبشرى كما
تجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذ انكر بان ياول العلم
بواحد من الجماعة المسماة به نحو فهذا زيد رايت زيدا آخرا
فانه اريد المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
نحو كل فرعون موسى اي لكل مبطل محق حرف لما تبين اي ظهر
حيث تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي
العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية
شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والتر
كيب والالف والنون المزيدتين في الاكم فان كل واحد من
هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثنا ممابقي من الاستثناء الاول اي لا مع غيرها هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
كما في عمر واحد وليس شرطا فيهما كما في ثلث واخر وهما
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع

الصرف

الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامر الدائر
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط لا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا انكر التغير المتصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلمية بلا شبهة والسبب الآخر المش
وط بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب اي على سببية واحد فيما ليست بشرط
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل
على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما
للمخاطبة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت ما وقياسه ان يجيء بضمتين
فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر
فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا
لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك
الاصل وهذا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء
العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل
احمر علما الى انكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف

سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره ابن الحاجب القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن
تنبيها على ذلك في الصرف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل سكران
واشباله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه فدخل حتى صار افعل اسما فا
ن كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب
التفضيلية اذ انكر اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والا
لف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو
خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حقيقة وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
اسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد
وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية

صفة

صفة فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان العلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه
الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما اعتباره في باب حاتم اي كل علم كان
في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
التضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في
اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية في منع مثل باب حاتم لا يلزم اعتبار
متضادين قلنا تعذر اجتماع احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبار

هما معا غير مستحقين وجميع الباب اي باب غير المنصرف بلا لام
اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى
غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الجر قد يكون بالفتح والاتيان بقوله بالكسر
لان الكسرة يطلق على البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لشابهة الفعل فلما ضعفت
بهذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من
ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
والاضافة كالاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدا
هما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
فان كان العلمية شرطا للسبب الاخر زال معها كما في ابراهيم
وان لم يكن شرطا كما في احمر زالت احديهما وان لم يكن اثنان
علميته كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول

انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع
لا المرفوعة لان موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا
الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافات للذكور من
الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات
هو المرفوع الدال على المرفوعات لان التعريف انما يكون للما
هية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
على امة كون الاسم فاعلا وهو الضم او الواو او الالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف تخص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن
احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا كما سيجيء فهذه المرفوعات
او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم الفاعل
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل
المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه
الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه
عليه اي على ذكل الاسم واحترز به عن نحو زيد ضرب لانه مسند
اليه الفعل لان الاسناد اليه ضرب شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه
مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمني فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه نوعا فليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة
قيام به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مثول عالم يسم فاعله كزيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما
هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا
يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه
في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه الفعل والاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر
من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه

ويدل

ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لو قصد توالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلام زيدا لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بطلقا بل لفظا فقط وذلك
جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد
لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك
قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب بان هذه ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه
في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى ربه الجزاء واذ انتفى الا
عراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما اي في الفاعل المقدم ذكره حتما وفي ضمن الامثلة
ايضا والمفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي اللام كما
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعدان يطلق عليهما وضعا بان
شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى جبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
لئلا يتقدض بمثل زيدا ضربت اووقع مفعول اي مفعول الفاعل

بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو
ما ضرب زيدا الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في
صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط تو
سطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيدا الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمر مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد مضروبا لشخص اخر
فلو انتقل احدهما بالاخر انتقلب الحصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو
قدم المفعول على الفاعل مع الايفضال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر انه
ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو ان الحصر انما يلي هو
فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تما
مها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيقدر انحصار كل صفة
منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب

تقديمه عليه

وجوب تاخير الفاعل

تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا الا ان الحصر
بينهما في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل
اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد
الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معنا الا اي معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به ما هو كالمفعول به بان يكون المفعول ضميرا متصلا با
الفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخير الفاعل
عنه للمفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا
ومعناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل
الغير الضميري المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا
جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام
سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام زيد
ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف جزء ها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل
جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قال الشاعر في مرثية

وانما قيد بالذكر لانه
بصدد بيان احكام
الفاعل لا الفعل و
اللام للعهد ١٢
محدوم وجد دس ١٢

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يزيد بن نحشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه
مفعول مالم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل
الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال للقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصوصه متعلق بضارع اي يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء
وآخر البيت ويختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كطوالح جمع ملحة ومما يتعلق بمختبط ومما
مصدرية بمعنى ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من
اجل اهلاك الملمات ماله وما يتوسل اليه الى تحصيل المال
لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقرينة دال على تعيينه وجوبا اي حذفا
واجبا مثل وان احد من المشركين استجارك اي في
كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من
الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار
حشوا بل اوالذي فيه ابهام بدون الحذف فانه يجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل ابن زيد
فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجار
ناحد فيهما مرفوع على فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول

الاول المفسر بالله استجارك الثاني وانما وجب حذفه
لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد منوعا بالابتدائية لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف ان ايضا
الفاعل معا دون الفعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام
زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في
مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيما مر الكلام استدراك
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية واذا تنا
زع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا
نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على
الفعل لافادته في العمل وانما قال الفعلان مع ان
التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين اقتصارا على
اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما
ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق
قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل لان لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل

لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثا
ني وهو كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو الاضمار الفاعل
في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد من
تفسادهما لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعمل ان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي
تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر بعده فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم

ظاهر

ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الا
قتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان
يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعوليته
وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء
الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث الذي
بل للاولين فعولم مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفا
علية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحد
وانما يورد مثال القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا
وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحتراز عن الاضمار قبل
الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وبدء به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع
بعد العاملين اي على موافقته افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا
يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر
الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين و
ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اعمال
الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى
الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمر
ضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح
محذور وقيل روي عن تشريك الرافعين او اضمائه
بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكر
مني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المشتغر
مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر عن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا

ايوان كما هو

ايوان لم يستغن عنه اظهر اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضمار ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مذهب الكسائي
فبين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو
ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني و
اضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فالمحذور
فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكر
مت زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه
اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور النزاع في هذه الصورة الا اذا لاحظت

يكون مضمون المفعول الثاني هو
الفعل المحقق لان المعلوم
في قولك علمت
مضمون المفعول الثاني محققا
الى الاول اي علمت قيام
زيد عالما مفعولي علمت
فان كلا منهما مفعول بر
اوجم ١٢

المفعول الثاني اسعاد الاعلى اتصاف ذات ما بالاطلاق
عن عزل حظت تشنيته وافراده والا فالظاهر انه لا
تنازع بين العاملين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي
مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا
قد توجه الفعل ان اعني كفاني ولم اطلب الى اكم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية و
الثاني نصبه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الفعل
الاول اولى لما اختاره اذ لا هما ثل يتساوي الاعمالين
فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي
من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلب المتافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت
شرطا او جزاء او معطوفا على احدهما صنفيا والمنفي من
ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني

قوله

قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثا
بت واستغنى لم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل
او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومبتدا
والخبر لشدة اتصال الفاعل حتى سماه النحاة فاعل الكل مفعول
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لملابسة كونه فاعل الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول
مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه وشرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
اذا كان عالما فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل الماضي
المجهول ويفعل الى المضارع المجهول فيتناول مثل
افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من
مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما كونه مسندا او
مسندا اليه مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني
ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام
ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكم حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا او المفعول له

اشكل

بعض

او مشبهه م
يعني انه اراد بقوله فعل
يفعل مطلق الماضي المجهول و
مطلق المضارع المجهول اعلم
ان قوله الماضي المجهول
المضارع المجهول مجرد عن
القرينة الخاصة واراده العام
لغة م
صيغ الفعل وقد ارادها
يفعل وفعل وانطاقها
الاولى اقتصر على الثاني

بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي
مجرورا او منصوبا كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما
لا يتعقان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد دون الواو فانه
لم يقع حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع
غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشركته شبها بالفاعل
في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بلا اضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد بالقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفا
ئدة وصف الضرب بالشديد التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه
في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن في جواز وان لم يوجد في الكلام مفعول به
فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اب

الفعل

الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول الى و
مقام من المفعول الثاني لانه فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الفاعل
الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم
زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي
بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من المرفوع
المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا بالاول نحو زيد
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي التي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي
فيه عامل لفظي كما سيجيء وكان وكاد اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى ليلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مبتدا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كتوسني الوا قعة بعد ون
النفي كما والا والاستفهام ونحوه كهل ومن وما وكن
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول
الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو من بأجنبي وهو غير جايز
لضعف عامله بخلاف ما لو كان فاعلا لانه كالجزء
لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج
عنه قوله تعالى ارايتك انت عن الهتي وخبر به عن
نحو قايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايدا الى
الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قايم مثال من القسم الاول من المبتدا هو ما قايم الزيدان
يدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وقايم الزيدان
يدان مثال للصفة الواقعة بعد الهمزة الاستفهام
فان طابقت للصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد وقايم زيد
وخبر به عما اذا طابقت مثنى نحو ما قايمان الزيدان
او مجموعا نحو ما قايمون الزيدون فانها حينئذ جايز لا
الا ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها يسد
مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
عليه فهي ثلثة صور احدها قايمان الزيدان
الزيدان وتعين ح ان يكون مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليها
وثانيها قايم الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها قايم زيد ويجوز
فيه الامران كما عرفت والجزء المجرد اي هو الكلم
المجرد

المجرد عن العوامل اللفظية فان الكلام في مرفوعات الاسم فلا
يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد وا
حترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به
المغاير للصفة المذكورة في نحو قايم المبتدا واحترز به عن
القسم الثاني من المبتدا وكان تقول المراد المسند الى المبتدا
او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله الغا
ير للصفة المذكورة تاكيدا ولعلم ان العامل في المبتدا والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر
رافع لهما عند البصريين وما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الاخرون كل واحد
من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية فاصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون
المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان الخبر
المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة
على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار بعود الضمير الى الدار وهو

قوله كلم ثلثة اي الكلام فكيف قال بعد هو المسند به الكلم بحمل قلت قد يكون الكلام الاضافي والكلام الذي تتركب منه الكلام الاصلية المفيدة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في خبر المبتدأ الذي اصله الخبر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلق المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فسأل التي طرء عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائنا فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضعه ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك

اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيبا حبيبا مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيبا عدوا والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي لدركه الجزع حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بكونه استقر له في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار من النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها تارة الى هذه التكلفات التركيبية الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب الا نقص الساعة ضعين لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المقرون فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاكم فلم يكن الجملة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

داخله فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يكون
جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا
من عايد يربطها به وذكر العايد اما ضمير كما في الثالثين المذ
كورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع
المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام
قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي
الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يستغير هما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان او جار ومجرور فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على ان اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ماول
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير
جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم فاعل كما هو مذهب
الاقلون هم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولا ووجه الا
ان قيل انه جزء الاصل في الخبر الاول ثم الاصل في المبتدا

التقديم

التقديم وجازتاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه
يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان
من مبتدا ومشتملا على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه هذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا
مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل مني لا افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في
قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدا على الخبر
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة ما في الصورة
الاولى فلما ذكرنا وما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل اذا كان الفعل هو دا مثل زيد قام فانه اذا قيل

قام زيد لتس الغاء المبتدا بالفاعل او بالبدل عن
الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون تحتمل
ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتس المبتدا به
او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون
الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كما ذهب
هنده واذا تقدم الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او خبر جملة مثل اين زيد فزيد مبتدا
واين اسم متضمن للاستفهام خبره ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة فان قدر باسم الفاعل
كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واحترزنا به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل بتا
خيره صدارة لام صدر الكلام لتصدره في جملة او كان
الخبر بتقديم محلي له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا
فتقديمه ليصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار
خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا
نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلق بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له بقية يمتنع معها تقديم على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتدا وراجعا الى ذكر المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل

الذكر

الخبر السادس

الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فعلى له مثلها
اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر هو قوله على التمرة وتمرة متعلقه مثل تعلق الخبر بالكل
او كان خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره حوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في اللفظ لامكان الزهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديم اي تقديم الخبر على المبتدا
في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل
بغير العطف مثل زيد عالم عامل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو
حامض فانهما في الحقيقة جزء واحد اي مر وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المفصل بتعدد الخبر ما يكون
بغير عاطف لان التعدد بالعطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدا
ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعلم فلا افتقار عليه لذكر وتحقيق بتضمن المبتدا معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه فما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببية للخبر الشرط والخبر الجزاء

www.alukah.net

فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى
مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه فيجب
عدمه وذكر المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما وله بجملة
فعلية هنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
ما ولا بفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا
وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة
بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليهما مثل
الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما قولك
كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء
على خبره ما نقل عن دخوله عليه لان صحة دخول عليه انما كانت
لمشابهة المبتدأ والجزء الشرط والجزاء وليت ولعل يشبهان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الا

نشائية

نشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذكر المنع انما
هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني
او في الدار فله درهم فان قيل بابهما كان وباب علمت ايضا
نعم ان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم
قيل سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن
دخول الفاء على الخبر والاصح انهما لا تمنع عن الخروج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده بقوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل منه فان قيل قد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالا
لحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله
وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا
يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر كما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فواللہ ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما
يقتضي فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة او علمية
جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او غير ذلك فلو اظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل البصر للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحا
لية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال اذ هذا لا
مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بانه الهلال بل
ليتوجه اليه الناظرون ويراه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا وليلا يتوهم نصب الهلال
على الوقت وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة
من خبر اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على تقدير
ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير سادا مسده
اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
التزم في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك ابواب

مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
امتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا
فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر للعلماء يدري لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال
الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد
وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيتهما
كلا مبتدأ كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا ولخاطب ما يكون الامر فيه كما قد هب البصريون
الا ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظرف نحو زيد عندك فيبقى اذا كان
ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي
ان تقديره بنحو ضربي زيدا بلا بس قائما اذا كان الحال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن الفاعل اولا ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا ثم لا بسا قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام
القرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف ثم
بسل الذي هو خبر المبتدا العامل في الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستبينين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات
المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير ما سد مسده وتقييد
المبتدا بعمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربته قائما وذهب بعضهم الى ان هذه المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما او
ثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف
عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته وهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
دال على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك
مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي بهما استقر
فلا شك ان لعمرك دال على القسم المحذوف وجواب القسم قائم
مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع
اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

خبران

مستبينين
اي واضحين
المقصود من
وذهب الاخفش ضعيف
لان حذف المضاف وغير
حذف الضمير خبر جائز
وذهب الجمهور الى
ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل
بل الجملة
بعده خبر
المبتدا
بالفاعل

خبران واخواتها اي من المرفوعات خبران واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذ
هب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت
رفعا ونصبا مثله هو اي خبران واخواتها المسند الى شيء آخر
بعد دخول احد هذه الحروف عليهما اي اسم وخبره فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر الاتي لتنفي الجنس
وغيرها ويقوله بعد دخوله هذه الحروف خرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما
لا يراد اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا
المعنى بل انما يدخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه
الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
يقوم مثل قائم في زيد قائم فانه المسند بعد دخول هذه
الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر
المبتدا في اقتضائه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة

ان

وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا
وفي شرائطه في انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد بيان امره كامره خبر بعد ان صح كونه
خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا
يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديم اي ليس
امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم المبتدأ على الخبر وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع فلما اعملت العمل الفرعي لم
يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اي ليس امره كامر خبر المبتدأ الا اذا كان ظرفا فان حكمه
اذن كحكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قولك
ان البنا ايا بهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف مالا
يتوسعون في غيرها خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته
اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل بنفسه
هو المسند اليه شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان

وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول الاخبار والمراد بدخولها ما
عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب الرجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفته بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف والحال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف
ونحوه وانما اتى به ليدل ايلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثال نوعي خبرها الظرف وغيرها ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل الدلالة التي
عليه نحو لا اله الا الله اي موجود الا الله وبني تميم لا يثبتونه
لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال لنفي الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبره وعلى التقديرين يحملون ما يرين خبرا
في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في نفي معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعمل ان عملها
هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها
خرج به غير اسم ما ولا وما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابو
في زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى
بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها
العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا
بشرا وهو ايجاب ليس في لا دون ما شاذ قليل لاستقصان مشا
بهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلق
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عليه الا على مورد السماع نحو
قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا ابراح لي
ولا يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند
المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا
اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا
يتنقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب ثقالا المنصوبات ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم
المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وابا بكر ومسلمين
فمنه اي من المنصوبات او بها اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق المفعول عليه لان فعل الفاعل حقيقة
لان الفعل ضربت زيدا هو الضرب من غير تقييده بالباء او الواو او اللام
بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها باحد هذه فيقال للمفعول به اوفيه او معه او له وهو اي
اي المفعول المطلق اسم فعل ثلاثي او فعل الفعل اي ما ذكر بعد الفعل
مؤثرا فيه لا لاجل الزيادة عليه لا لان يكون

موجدا اياه فلا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان جسامة
وشرفا ليسا بمعنى موجد وان صح ان يقال جسم جسامة وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من
اقسام اللفظ ويدخل في المصادر كلها مذكور صفة للفعل هو ما من ان
يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او مساويا في معنى الفعل
نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد معناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به
ان الفعل كائن بمعنى ذكر الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل
المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج
مثل ناديا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مساويا لفعل
ناصل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به
مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتقت منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في كرهت كراهتي فهو مفعول به
لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد والطبق الحد على المحدود جامعا مانعا وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد وان لم يكن في معناه زيادة

على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستفاد من التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوس
سات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الآتين
هما للنوع والعدد نحو جلست جلوس الحسن وجلسات الحسن
او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ
فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو
انبت الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فعدت
وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
اي الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز كقولك لمن قدم
من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم
تفضيل ومصدر نائب مناب الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة يعرف بها
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا
وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل
ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
او الاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت الله حمدا او شكرا
اي شكرت لك شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في
في كلامهم

في كل امهم استعمال الافعال العامل في هذه المصادر ومقتضى
جواز الحذف سماعا قيل عليه فقد قالوا احمدت حمدا وشكرت
شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام
الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا لله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له
ضابط كلية مفوضة الى الفعل لزوما في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
مبتدا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على
فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون بعده
وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان
مرفوعا على التجريد او وقع المفعول المطلق مكررا اي
في موضع الخبر عن الاسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا
يرد نحو ذكرت الارض كادكا وانما جمع بين
الطابعين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت

الا سير البريد هذان مثالان لما وقع مبتدا بعد نفي وانما اورد
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة اوالى ما هو فعل للبتداء والى ما يشبهه به فعلا اوالى
مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا امثال لما وقع بعد
بعض النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا امثال لما وقع مكررا
ومنها اي من المواضع التي يجب حذف العامل الناصب للمطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول واثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان
انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما
الفداء وفصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع للتشبيه اي لان يشبه به امرا وآخر واحترز به عن
نحو لزيد صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه على اجا اي
حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد
زهد هد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة

على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به
عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اي صاحب الاسم الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا
بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه على اجا بعد
جملة هي قوله له صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي
يصرخ صراخ الثكلا وهي امراة فان ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا تحتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان
مضمونه الاعتراف ولا تحتمل لسواه وسيمي هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيد النفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها تحتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون
جملة وهي قولك زيد قائم ولها تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل وسيمي هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا

www.alukah.net

لغيره لان من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر هو محتمل الجملة
والمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار نوصوف الاحتمال فيه بغاير
المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينتفي ان
يكون المراد بالتاكيد للفعل انه تاكيد لاجل نفسه لتكرر ويتقرر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
ليلا يرد مثل قولنا ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا
كثيرا وجعل المثال المذكور من تتمة التعريف لفائدة هذا القيد
تكلمت مثل لبيك اصله ألبب لك البا بين اي اقيم لخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل وا
قيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون
من لب بالمكان الب فعل يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس
سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الان اسعدك تقوي
نفسه بخلاف لبيك فانه يتعدى بالام المفعول به هو ما وقع اي
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون

في مررت

في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به
الفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان
الفعل واقع عليه بل في اوله او معه والمفعول المطلق بما
يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما
هو فاعله حقيقة او حكما فخرج بمثل زيد في ضرب زيد علي
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل
بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناده للفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر
الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان
اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه
بل اوسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل
فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما وتاخرا اما
جوازا مثل الله اعبد ووجه الجبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى الاستفهام والشرط نحو رايت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن ما قبله من التقديم كوقوعه في
خبر ان نحو من البر ان تكفّ لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية وحالية جواز نحو زيدا لمن

فان ضرب لم يعتبر اسناده لما
هو فاعل حكما وهو زيد لانه اقيم
مقام الفاعل وتم الكلام به حكما
بما الفعل ثم اوقع الفعل
فعل بل اوصف مطلق الفعل عليه
فلا يرد من قيد الفاعل انه يخرج
نحو ضربت زيدا ضرب ادهما ذكره
في المواضع المهمة اذ لو
قال ما وقع عليه الفعل كان
اخصر ١٢ وقع الذي ١٢

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للتوجه اليها اي تريد
المكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزمه والمنصوب
على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو انا بني زيد
الفاسق الخبيث او الترحم نحو مررت بزيد المسكين
بل للكثرة مباحثتها بالتسمية الى هذه الابواب الاول
من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا
يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امراء ونفسه اي اترك امراء ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا
اي مكانا ماهولا اي يعمر الاخربا او اهلا لا اجانب
ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا والثاني من تلك
المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب اقباله اي
توجهه اليك بوجهه او بقبليه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما نحو يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها تنزلت اولا منزلة من له
عقل لاجيبت النداء ثم ادخل عليها حرف

النداء

النداء وقصد نداءها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادي وقصد نداءه فخرج بهذا القيد عن
تعريف المنادي ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما
بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فان قلت يا محمد انا فكما
لك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادي كما فعله صاحب المفصل وقبل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادي بحرف نائب
مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا بتفصيل للطلب اي
طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان
يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين اولا للمنادي والمنادي الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادي عند سيبويه على انه مفعول به وناصب الفعل
المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل احد فالازم الكثرة
استعمال ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذا بنى المذ
هبين لايكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يازيد جملة
وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء ا
الجملة اي الفعل والفاعل مقدرات وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي
علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه وبني اي
المنادى وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لعلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ماسواها على مايرفع به اي على الضمة او الالف
الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير
الى الاسم غير لائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا
اي لايكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم لايتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما
بني المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لايبني
الا لمشابهة الحرف او الفعل ولايبنى لمشابهة الاسم المبني مثل

يازيد

يازيد ويارجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويازيدان مثال المبني
على الالف ويازيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي بحرف المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي
لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من
بين امثاله بالدعاء نحو يالزيد وانما فتحت ليلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم
للمظلوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادى المستغاث وقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها
نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
الشيء على المستغاث بغير يا نحو يالزيد ولعمرو كررت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا
لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام المجارة من
خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما
هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلا مي التعجب والتهديد
نحو يالزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله
فيما بعد وينصب ماسواها كلها واجيب بان كلا من هاتين

قوله وهي لام مختصة الخ
اي لرفع توهم ان زيدا وهو المدعو
اختص باللام من بين الحروف
الاستغاثية ووجه الدفع
ظاهر وهو ان اللام في الاصل للزوا
مختصا من والمستغاث
محصوص من بين امثاله بالدعا
فلذلك قيل المناسب
اخبر ذلك ١٢ وجه الرد ١٢

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا بين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل استغيث
بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم
خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر
فيقتضي من العجب ويتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان
المنادي في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي
يا فهم وياهؤلاء العجبا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان
القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما تقدير
فتحها فمشكل لاستغاثة ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما
سبق ويصح اي يبنى المنادي على الفتح لالحاق الغها
اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا
لام قبح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فتبقى اثرهما
ثانيا فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه يا لالحاق الهاء
به للوقف وينصب ما سواهما اي بنصب بالمفعولية
ماسوى المنادي المفرد المعرفة والمنادي المستغاث مع
اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء على لان علة النصب وهو المفعولية
محققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا واما ما لا يكون مفرد ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا كونه مضافا

مثل يا عبد الله

مثل يا عبد الله والقسم الثاني ما لا يكون مفردا بكونه مشبه
مضافا مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا معه لا لغير معين اي لرجل
غير معين وهذا توفيت لنصب رجلا لانه منصوبا
لا يحتمل المعنى والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
معرفة مثل يا حسنا وجه طريقا ولم يورد المصنف لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين عثال سهل
تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا
هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فا
مثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما
سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما
انما قيد المنادي بكونه مبنيا لان توابع المنادي المعرب تابعة
للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرو الا وعمرا والان للمتبوع
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن
مفردة لحقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من
ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنى ولا لفظيا

فرابع الاحوال ما هو مضاف معنى لا لفظا
وهو المضاف معنى لا لفظا نحو يا غلام زيد

ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد ليدخل فيهما المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجها والحسن وجها ولما لم يجر الحكم الآتي في التوا
بع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد من
قيد فصل التوابع الجارية هذا الحكم فيها وعرج بالقيد
فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان
التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف
ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظ الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان
يكون تابعه تابعا للفظه وينصب حملا على محله لان حق تابع
المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو بالتميم اجمعون واجمعين في التاكيد مثل يا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا

غلام

غلام بشر وبشر في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو
استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع
تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير ما
عشرة حرف النداء لم تو هي الضمة وما يقوم مقامها ولكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت
رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع
فيه تقديم حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحل ولمحل
النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المؤكد
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادى بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن للمعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على مفردة اي توا بع
المنادي للمبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقة
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توا بع
اولي لان حرف النداء لم يباشرها مثل يا تيم كلهم في التاكيد

ويازيد ذا المال في الصفة ويارجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء للعطوف بحرف للمتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة
الحقيقة لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي
ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره للعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل مقصود
للمقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكر والمعطوف
للخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع منه دخول
حرف النداء فيكون حرف النداء فيه مقدرا مطلقا اي حال
كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال
من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضاف
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يازيد بشر ويازيد اخا
عمرو ويازيد طالعا جبلا ويازيد رجل صالحا والمعطوف
مثل يازيد وعمر ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم
اما كونه منادى فلانا الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما
يفهم من اختيار فقه المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضم لا
يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او
الملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه

كما هو المتبادر

كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يازيد الظريف ابن عمرو
مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم
يكون كذلك يجوز في الضم لما عرفت من قاعدة بناء الفرد
على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فحققوه بالفتحة التي هي
حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام
اي اذا اريد ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام فحرز عن
اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة وبا هذا الرجل بتوسط هذا
وبا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا في الوصف
رفع الرجل وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اي الوصف مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل
مضافا او مفردة مثل يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الر
جل ذو المال لانها توابع منادى مبني وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة

شبكة الألوكة www.alukah.net

تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها
للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما
لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال اختاصة واما مثل النجم والصعق وان
كانت اللام لازمة فيه لكنه ليست عوضا عن محذوف واما
الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه لا يقال ناس في سعة الكلام فلا
يجوز ان يقال يا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في
التي في قولهم يا التي تلتني قبلي لانها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكم عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان الذان فر الالتقاء واللغريب كلبهما حكما بانه
شاذ شذوذا وكذا اي جاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى العلم المعرفة صورة وبعد الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب بحسب
وما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي

اجاز الفتح

اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وبالوجهين جاء
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوهم فقال اجبر خطايا
لبني تيم لا تتركن احمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه
من قبلي يعني مهاجاتي اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي
يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في
النداء لان النداء موضع تحقيق لان القصد به منقصد الفراغ من
النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من كلام محقق يا غلامي بهو
جهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا ان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان
وانكانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدي
ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة
عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي حال الوقف تقول يا غلامه ويا غلامي

وغلام وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا ابا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة كما يرد ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر
زائدة عليها لكثرة استعمالهم اياها في كلامهم كما اشار اليها
بقوله ويا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء تاء مفتوحا وكسرا اي
حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء
وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المؤنث
ولم يذكره للعلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوض دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا
ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال
يا ابن اخي ويا ابن خالي بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة
مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ونحو يا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا
ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن أمّ ويا ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال ترخيم
المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة الشعر فبالطريق الاولى

وهو في

وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي مجرد التخفيف لا لعلة
اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم
غير المنادى بالمفاهيمية ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بار
جاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم والشرط
اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان
واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس لغير اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ولا ان يكون مستغاثا لاجل ورا
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا معتوتا بايّ زيادة
الالف ثنائي الحذف ولم يذكر المندوب لانه يدخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف بعض النا
سخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر
وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا
للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة

لان الجملة محكية بحالها فلا تغيير والشرط الرابع اجتماعهن
وجود بين وهو ان يكون المنادى اسما علما زائدة على ثلثة
احرف لانه لعلامية تأنيث التخفيف بالترخيم لكثرة نداء
العلم مع ان الشهرة يكون فيما بقي منه دليل على المحذوف
والزيادة على الثلثة لم يلزم نقض الاسم عن
اقل ابنية العرب بلا علة موجودة وخاصا
اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا
زايدة على ثلث لان وضع التاء على الزوال يكفيه
ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس
لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة
اذ التاء كلمة اخرى براسها لا مرخم لغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه
في ترخيم كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه
فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في نحو سلمان زيدتا
معا واحترز به عن نحو عثمانة ومرجانة

فان الياء

فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منهما الا الاخير كما سماء اذا جعلتها فعلا آء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب
غيره لان يكون آح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح
اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل نحو مرمي ومدعو فان الحرف الاخير
منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء
ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها بعد المد الزايدة لتبادرها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه مختار فانه لا يحذف منه
الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة
اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين ليلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يلتفت
هنا العتبد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو شؤون وقلوب
يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
اي الحرفين الاخيرين في كل القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم
الواحدة فكما زيد تا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف
الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزايدة لئلا يرد المثل السابق
صلة على الاسد وبلت عن النقض بان كل الاسم مركبا ويعلم من شرائط الترخيم ببيان
خمسة انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر على حذف اللام
الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله

منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على احدة
صارت بمنزلة الجزء والكان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة حرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفا
يدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حارثا
مال في حارث ومالك وهو اي المنادي المرخم في حكم
المنادي الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف التي صارت
آخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في حارث يا حار بكسر الراء على ماكان قبل التر
خيم وفي يامنصور يا منصو بواو ومتعرفة بعد ضمة وفي نحو يا
كروان يا كرو بواو ومتحركة بعد فتحة قد يجعل قد للتقليل
اي ويجعل المنادي المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شيء فيكون في بنائه واعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
معرفة برأسه فيضم ويا غمي لانه لما جعل ثمة اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلما جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها
كما في جمع دلو ويا كرا لانه لما جعل كروان اسما برأسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة صيت يبكي على احد

ويقد

ويقد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذ
روه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو
المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحق للنادب بفقد
الميت فالحد شامل لتقسيمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه
ومثل يا حسرتاه ويا مصيباه واختص المندوب بوا ممتازا به
عن المنادي لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادي اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادي كما اذا كان مفردا معرفة يضم
واذا كان مضافا او مشبها به تنصب ولا يلزم من ذلك
جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادي ليرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة اللاق في اخره
اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان
خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام فخاطبته قلت

واغلاكميه لا واغلامكاه لانتباس بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلاكمكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلاكمكماه لا
لتباس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لكل الهاء
اي الحاقها بهذه المدات في حالة الوقف لبيانها والمندوب
من قسم المندوب المتفق عليه عدا الا الاسم المعروف
اي الذي اشتهر المندوب به فيعذر الناد به لمعرفته
في ندبته والمتفق عليه فلا يقال وارجلاه اذا اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر
الناد ب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله
بالصفة ليكمل اتصال المضاف بالمضاف اليه لانه حينئذ
لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانها حينئذ
بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز يا امير المؤمنيناه ولا يجوز مثل يازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجيز الحاق الالف باخر الصفة فانه لاتصال الموصوف
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا حجيتي الشا

ميتاه والحجيتي القدح ويجوز القيام قرينة حذف حرف
النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان
نكرة قبل النداء سواء كان تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اي الجنسية
اي الاصح اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها
حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء
كلفظ الله فانه لا يحذف منه الاصح ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او يعرف بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام ايا الرجل
اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان تصف
هذا الذي باللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد
افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
الي واما المضمرات فشذ نداءها نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في نحو اصبح ليل
اي صرصحا يا ليل حذف حرف النداء من ليل مع انه اسم
جنس شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته

طال الليل على امراة امرئ القيس لشدة كراهتها اياه
فقالت اصبح ليلا يا ليل فنادته الجنية ارادت الطلاق
من زوجها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نايم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف
النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي
اطرق كرا اي كروان وفيه شذوذان حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل
هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق
حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكرم منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلو ايضا وقد يجوز المناداة للقيام
قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على ان حرف
تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام
لانه ليس من هذا الباب فان آتاح يا صبة للمضارع
اذ عمن نونها في لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر
عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه مع احتراز عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو

اي يا اضمر

اي يا اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه
متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك
الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي
بالعمل في ضميره او في متعلقه اي ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل
في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالمترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه
بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فان المانع من
عمل ضربت في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل
معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك نحو
وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو كان زيدا انت ضاربه
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير تسليط بعينه والثاني اشتغاله بالضمير مع تقدير

ماينا سب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل با
الضمير مع تقدير ماينا سب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة
منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد منها
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل
بالضمير بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ماينا سب بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت وزيدا ضربته مثال
المشتغل بالمتعلق وزيدا جئت عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ماينا سب باللزوم
فان مجيء الشيء على الشيء يلزم ملابسته للمجيء عليه
ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي
ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد في ضربته ضربت
المقدر فان الاصل في ضربت زيدا ضربته احضر ضربت
الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما

يستلزم

الفعل م

يستلزمه اعني جئت عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الابتداء
ضمار على شريطة التفسير المختار والواجب فيه الرفع او
النصب ويبتنى عليه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف
فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي يكون
مبتداء لانه تجرده عن العوامل اللفظية يصلح رفعه بالا
بتداء ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة يترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان
لان وجود مالا صلاحية التفسير قرينة صحة للنصب
فمتى لم يترجح النصب قرينة اخرى لترجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود قرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها
اي من القرينة المرجحة للنصب كما في الداخلة على ذكر الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبيا كالامر والنهي والدعاء نحو ليقيت القوم واما زيدا فما
كرمت فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة
الرفع وهي اقوى لانها لا يليها غالبا الا المبتداء بخلاف
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع
انها تاكيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير
الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب

خبرا وهو لا يجوز الابتداء بل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع
للمفاجاة الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من
اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد ليضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع بإذا حتى الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتنا
سب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوف والجملة
المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو خرجت فزيد لقيته
وبعد حرف التي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها
في العمل نحو فما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا
ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما
قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل
من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكون فيه تقدير الفعل وبعد اذا
الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله
لقيناه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان

نحو حيث

نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني مو
ضع وقوع الفعل الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد
حرف التي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وما
قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه
المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها
اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيه الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس
المقرر اي التباس ما هو مقرر في حال النصب لكن لا من
حيث هو مقرر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال
الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع
مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين
خبرية ذات ما هو مقرر على تقدير النصب ووصفيته لا
بينه بوصف التقرير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
ينصب كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب
في ادا المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان

المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لا بقدرة الحكم على كل شيء مخلوقا
لما انه يقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي النصب والرفع فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما
اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيصلح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى او
اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف فان قلت لا تفاوت في
القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
لحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا
والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولها على الفعل

لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا
زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ان زيدا ذهب به مني
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان
يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوعه الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني أذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر
ينصبه مثل ابلاه او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقدير زيدا ابلاه الذهاب به او ابلاه احد
الذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد
فيما ذكر مفقود واذا كان كذلك فالرفع اي رفع زيد الامر
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جايز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يصح
ان يختار فيه النصب وكذلك اي مثل ان زيدا ذهب به قولنا
كل شيء فعلوه في الزبر اي صحائف اعمالهم فعل ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لان الموصول من

ايمن الحسن ان الرفع يقول
بان ذا كان الطلب غير
عمان ١٢٠

لفظا او

لصار التقدير وفعلوا كل شيء في الزبر وقوله في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محل
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون لو
قوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فان المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء
هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافق لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء
لتقديره وكل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا
يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل بضميره امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا
فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان تجعلوا الاخراج عن القاعدة المذكورة ليلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحمل الا
خراج عنها فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد
لكون الالف واللام في الزانية مبتداء موصولا في معنى الشرط

واسم

واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فجعل المبتداء كالجزاء والفاء
الداخلة عليه مرتبطة بالشرط للدلالة على سببية للجزاء ومثل
هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف الخبر والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما جلدة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء ايضا عنده للسببية التي شبهت زناهما فاجلدوا
جلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة
اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين
الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية
جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت القاعدة فالمختار
فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع
فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين
الرفع والرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده منه
وفي اصطلاح النحاة مفعول او اسم عمل فيه النصب المفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذكر المفعول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا صريحا بعد
ابهامه بعد ذكر المفعول او ذكر المحذر مكررا على صيغة

المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد
من ضمير في المعطوف كما هو في المعطوف عليه قلنا نعم كنت
وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او مجهول
بتقدير اتق ذكر مكررا للايذان بوضع المحذر منه موضع المضمر الخ
يدل على الفعول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف هذا ف مثالان للاول على التقدير ومعناهما
بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى
تقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منهما لا تحذيرهما
والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا
يخفى عليك ان تقدير اتق في اول نوعين غير صحيح لانه لا
يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد
ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان
المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعد او اتق وخل بهما فيقدر مثل بعد
في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك
مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها
كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج
عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك

كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن الحدود بدليل ذكرها بعدو تقول في قسيم النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان
تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي من ان تحذف لان حذف
حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا
لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما ولما
حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل
فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذكر او مطابقة اذ كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلما فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء كان ذكر الفعل
الذي فعل فيهما اولا او فعل مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا
محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور

اياك م

نو

الاشعار

تقاء

فلا يكون بعض افراد النوع الثاني

الا ان يكون يخال ان اتقاء الخ

من ليس

في التخفيف

هو الظرف وموخر من ما قوله الا ان يكون على هذا الاستعمال

تقدير بعد موتضمن كلا بهما انه بلو خر تقدير اتق انتهى ١٢ منه

من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخارج مثل هذا المثال عنه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
وضوح المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
والموصوفة اشارة الى تقسيمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما
يظهر فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما مجرورها
فمفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالف المصنف
حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهمها كان الزمان او محدودا
تقبل ذكر اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول لا عليه
اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وانطرت
اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذكر اي تقدير
في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك
والا اي وان لم يكن مبهما بل كان محدودا لم تقبل تقدير في

اذ لم

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وغير المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
واما غيرها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التغيير بعض الظروف المكانية الجائزة نصبها قال
وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدي وشبهها
نحو دون وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدي ولم
يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حكم حكمهما وفي بعض
النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من
المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست للابهام وكذا
حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال للابهام على الاصح اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعمال حرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا
محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا
شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البيد
الغلاني فان الظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وبما يؤيد ذلك

غير الكمال بفتح الكاف والعلو والسفل الجنون ١٢ سفيه الدين ١٢

ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت
زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد و
فعل الدخول بالنسبة الى الدار لا يصح كذلك فانه اذا قال
الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة افعال
الى المكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل
مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع تخو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعمال الدار في
شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه وتفصيل فيه بين كما مر في المفعول به المفعول
له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده و
خرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكورا اي ملفوظ حقيقة او حكما فالخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من
قال لم ضربت زيدا فعول مذكورا احترازا عن مثل المجيبي

التاديب

التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي
الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكورا معه فان قلت هو مذكور معه في ضربت
تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
ويرد على المجيبي التاديب الذي ضربت لاجله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود اذ قد يقع لسبب
الجبن والتاجيل يكون المفعول له مصدرا غير داخل
في المفعول المطلق بخلافه فانه ظاهر للزجاج فانه اي المفعول له
عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع
بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا فالسين
والاكرام في قولك جئتك للسمن والاكرام الزائد عند البصر

مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول
ان شرط نصبه تقديرية وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخصي اللام بالز
كر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يتقدر غيرها من
من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له تقول
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت
النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقاءها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقاءها في النية الى شرط بل الحاجة
اليه انما يكون فيما حذفوها في من اللفظ فلهذا قال وانما يجوز
حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعل المحترز عما اذا
كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل لفعل المعلل به اي
اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعل لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان
يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود آخر نحو
قمت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ابقاءا

ابقاءا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني
ابقاءا للصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب
واحترز به اي بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط
هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول
في وقوع الفعل عليه نحو سرت والنيل مالم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المغول
به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه
ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شنيع وجدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وتحسبون بين اليسر والتوان
فان مفعول مالم يسم فاعله في الضمير الراجع الى مصدره اي
حسبتم الحسبان لان بين للزوم ظرفيته لايقام مقام
الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعولا مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره

والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازا عن
المذكور بغيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل افادة
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنا اي معنويا نحو مالك
وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانهما
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى
الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي
ما يدل على الحدث نحو فعل الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجازا ان لم يجب العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية

وان لم

وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيد
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لاتاكيد المتصل با
المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ وجازا كان ان لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز
وجه آخر وهو العطف نحو مالزيد وعمرو وان لا اي وان
لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما
لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم
يجز عطف عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى مالزيد وعمرو ما يقتضع زيدا وعمرا
الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج
ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
المبتدا نحو زيد في العالم احوك وبقيد الحيثية يخرج
صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة

نحو جاءني زيد عالم او ضربت زيدا عالما
لان صفة العالم في جاءني لا من حيث جاء وفي

على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو
فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا
او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من محكي الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد من الفاعل او المفعول اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه
وقيام المضاف اليه مقامه فكان الفاعل او المفعول
تحويل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه
ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام ملة
ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قول تعالى ان

دابر

دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن
هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان
دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ضمير المتكلم في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب
التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب
التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة
الى تعميم الفاعل او المفعول للاول ما وقع حالا عن
المضاف اليه مثل ضربت زيدا قياما مثال اللفظي الملفوظ
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قياما مثال اللفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي بلفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه و
الضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قياما مثال المعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ
هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اعني اشير او انبه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل المفعولية انما هي باعتبار
معنى اشيرا وانبه الخارج عن المنطوق الكلام المعتبر
نصح وقوع القائم حالا فهو معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت
زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما انكان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المنتزع من محوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما ولينك عندنا مقيما
ولعلي في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد عليه
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في
المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها
صاحبها يكون معرفة في جميع مواردها بل غالب مواردها اي اكثرها
وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من

بني

بني تميم فارسا او مغنية بمثل غنائها والمعرفة لاستغرابها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجلا
راكبا او بعدا لا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وتانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
وقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صا
حبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المبنية
عن مخالفته في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان
يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة
دارسلها العراك ولم يزدها ولم يشعق على تضمن الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن بقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
بين المرسل ومايريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم
يزدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشعق اي لم يخف
على تضمن الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء با
لدخال والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما عساه لم يكن ما شربا منه ولعل المراد به ههنا نفس
مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نقض مثل نقض
الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متناول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاولها
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تقترن
العرك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجملة
الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدر
ية وثانيهما انها معرفة معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان
كانت معرفة فهي نكرة في التقدير كما ان حسن الوجه
في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصص
بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
نحو جاءني زيد ورجل راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال
على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانفصالها عن
مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع
وان لم يلتبس بالصفة طردا للباب ولا يتقدم م اي
الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي
قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل

واسم الفاعل مثل ظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج
عنه وداخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا
يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما
اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلاف فسيبويه لا
يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تا
خر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظر
فية الا ان الظرف يتقدم العامل المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلت داخلا في العامل المعنوي كما
هو ظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وعلى
يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذو
الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو
جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال
تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر
ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعديهما عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف
وبهذا قال على الاصح وقال بعضهم الجواز استدلالا بقولهم
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والا
ضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه
من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هذا فالجر في الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا عن الكاف والتاء فيه للمبالغة وبعضهم
بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صلح ان يقع حالا من غير ان ياول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث
شرطوا استقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد
بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه
خوضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة حرفة
فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على
صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان ياول

بسرا

جواب سوال تقريره السوال ان
الكاف مذكر والكافة مونث
والحال يجب ان يكون مطابقه
لذي الحال واجيب ان
التاء فيه للمبالغة

الى الحاشية من سار

بسرا بالبسر والرطب بالرطب من ابسر التخل اذا
صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل
في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند
محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل
وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره
في اطيب لكنه لما كان بالنسبة اليه المظهر كالعدم
واقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان
يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان
كان مفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فاذا
اريد باساءان يقال وان لم يسع زيد الحسن قائما
منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا
اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا
ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعمال فيه نحو تمرة خلي
بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا منها ولكن

الضمير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكذب

يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق و
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال و اجراء ها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على
شيء ولما كانت الجملة المستقلة بالافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها لانها متعلقة بصاحبها فاذا وقعت
الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهي
الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية و
الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او
مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية
الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها غاية القوة
نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلوة
والسلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين و
هذا اي الربط بالواو وحدها او بنيابة الضمير ان يكون في
الحال المستقبلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو لتعول هو
الحق لاشكال فيه وذلك لان الواو لا يدخل من المؤكدة
والمؤكد شدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل

على الربط

الحال مرتبطة بغيرها

على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من
الواو على الاصح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية
التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا بالضمير وحده
لشبهه لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاء زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت
او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاء زيد وما يتكلم
غلامه او جاء زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاء زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد قد خرج غلامه
او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء زيد و
ما خرج غلامه او جاء زيد ما خرج غلامه او جاء زيد
وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من
دخول قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغرض معنى
الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه
من زمان صدور الفعل من ذي الحال او زمان و
حوعه عليه نحو زيد الان المتبادر من الماضي المثبت
اذا وقع حالا ان مضمونه الماضي بالنسبة لزمان
العامل فلا بد له من قد حتى يقرب اليه فيقارنه وهذا

لها

لفظه م

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء بي زيد
قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقولك حصرت فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما
لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا فاطرد فشمل
زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة
حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المنتهي له
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقولك مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال الموكدة وهي
اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا ينتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمقيدة قيد
للعامل بخلاف الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان ابا
العطوفية لا ينتقل عن الابوة في غالب الامر اي احكم

بفتح

بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت البويضة
كذا وصرت منها على يقين او اثبتها لكن عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان
يقدر يحيى عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف
عاملها ان تكون مقررة اي موكدة لمضمون جملة
احتراز عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله
وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه لعدم
احتراز عما اذا كانت فعلية فانها لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما
بالقسط انه حال موكدة من فاعل شهد ولا بد هنا
من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من
ضميرين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فلم يكن حذف واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط
التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واضرابه
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم
واراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في
المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان

تعالى

المستقر وان كانت بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن
المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن
نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في
الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع لم وكذا يقع به
الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته
او لكلي جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم
الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء
من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فنقول صيغة
الرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يقع الاحتراز عن عطف
البيان في قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما
كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص
لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى

معين

معين متميز عما هو الاقل من النصف كالربع وعما
هو الاكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من
حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس العسل او النخل او غيرهما والامن
حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل
زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات بخلاف
النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى قسمي
التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم
الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفع عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة المفرد وهو ما يقدر به الشيء اي
يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد
واكثرها اي رفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن هذا
الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر
والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي

ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في
ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا
وكالزراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها
زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة
الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم
به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما
في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى
تمام الكلام ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما
تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الكلام كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة

على اول

على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي البراق دخلا فيفوت
التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز
جنسا وهو ما يتشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والتمر بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي
ما فوق النوع الواحد فيشتمل المثنى ايضا لانه لا تدل لفظ
الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع وقيل
في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او
الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس
نحو عندي عبد ثوبين او اثوابا ثم ان كان في المفرد
المقدر تاما بتنوين او نون التثنية او المعنى ان
وجر التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية
فانه لما يتم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدر الى التمييز اضافة بيانية با
سقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا

كتميز المحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التحقيق
نحو رطل زيت وملؤا سمن والا ايراد ان لم يكن بتنوين وبنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز
الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة
فليلا لايلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلان يجاز
ان يضاف الى غير التميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التميز لزم الالتباس في
بعض الصور لانه لايعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اي الاول يرفع الابهام عن مفرد
مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي مالايس بعدد
ولا وزن ولا زراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان
الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا
والخفض اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور
غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التميز وهو مايرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة

في جملة

اذا اراد عشرين رمضان او اراد
العشرين من رمضان م

في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما
هي بتجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة اما ماضا
هاها اي ماش بهما عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
او المصدر نحو اعجبني طيب ابا وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه
خاص بالمنتصب عن وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه حيث
لافرق في التمييز بين الجملة اوما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
او ابا فقوله وابوة رد ارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب
المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص
بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة
اوما ضاهاها هاهنا امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق المنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة

في الشرح المراد بالعين موجود قائم بنفسه وبالعرض موجود قائم بغيره وبالاضافة نسبة بين شيئين فصاعدا

www.alukah.net

عطف على قوله في الجملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التميزات ولاخفائه ابا وابوة ولما اراد عليها
اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله وللاداة
فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما
اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه
بهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه
على انه يقبح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير مبينا معلوما
وان ابهام يكون في نسبة الدراية والدرية الا مثل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخبر اي لله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر
الخيل ولما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد
عالم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه
جاز ان يكون ذلك التمييز له ابجلا انتصب عنه بان يكون
تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع
الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثلا اذا قيل طاب زيدا بابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو او جاز ان يكون تارة تمييزا عن
متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه

والا فهو

والا اي وان لم يكن التمييز بعد عالم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنها فهي لمتعلقها زيد وهي الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيها
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او
محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت الموافقة لما انتصب عنه
مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او للمعنى
في نفسه مثل قولك طاب زيدا بابا اذا اردت ابا له فقط
وطاب زيدا بوين اذا اردت ابا له وجدا وطاب زيدا ابا
اذا اردت ابا واحدا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية
واذا قصد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان
يطلق على المثنى والجموع الا ان يكون التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه لا يلزم ان
يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة
اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها

النوعية فانه لابد من تثنية او جمع نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان ضيف
المفرد لا يفيد ذلك المعنى **وان كان** اي التمييز **صفة** مشتقة
مثل له دره فارسا او ماولابها نحو كفى زيدا رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية **كانت** الصفة **صفة له** اي لما انتصب
عنه لامتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفية فافا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف اكرم بزيد ابا **وطبقه**
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي وان كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها و
يجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على جز كانت
اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الا
تفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره **واحتملت** اي الصفة المذكورة **الحال** البتة
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله
دره من فارس وقولهم عز من قائل لئلا يدل التمييز لان من
تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من التفاف

ولا يتقدم

ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما نائبا للاتفاق
فلا يقال عندي درهما عشرون ولا يشترط لان عامله
في اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يتوهم ان بعد ما قبله **والاصح** اي اصح
المذاهب **ان لا يتقدم** التمييز **على ما هو عامله فيه من الفعل**
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعل الفعل
نحو طاب زيدا بابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته
لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا
جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء دل على
سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه
بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز لرفع
الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه
حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم
المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التمييز في امثالها مثال واحد لا فاعل

ان يتعلم الذكر وهو كون
التمييز فاعلا للفعل نفسه او
فاعلا له اذا جعلته
لازما او متعديا ١٢
مصححه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفا
على والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في
العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر انهى سلمي بالفراق
حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث
التمييز فاعل في المعنى ويجوز ان يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره
وهذا الفعل يعمل في ضمير الشان فانه حينئذ يكون نفسا تمييزا عن نسبة
تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
يعود في تطيب الى السلمي ويكون نفسا تمييزا عن نسبة
كاد للحبيب وتقديم تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يكمل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير فادح في التمسك
المستثنى ابو ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على تسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه امرا غير محتاج
والتطبيق كما كان الى التعريفين كافية في تقسيمه تسمه الى قسمين وعرف كل
واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن
اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج ابو الكلم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج جنس
في المتن فالمتصل هو المخرج والمنقطع هو غير المخرج
بالاستثناء فيخرج المتصل والمنقطع والاشياء التامة لم يعرف
كيف يعرف
المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني

احد الازيدا او اجزاءه الحكمية مثل اشتريت العبد الا
نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا ابي ملفوظا نحو جاءني القوم
الا زيدا او تقديرا ابي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي جاءني احد
الا زيدا الا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني
القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها في بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنس كقولنا جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى الجماعة فانه
من زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا
حيث علم او لا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
يتقطعين له من تعريفي قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ويؤخذ
للاختصاص منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير
وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد
الا التي للصفة داخلا في المستثنى لكنه لا يعتريه ما ذكر عنه في كلام
موجب ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا او
احترز به عما اذا كان في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب
النصب على ما سيجيء ومن لا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا نحو
ما يخرج قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوبا لا منصوب وللعاملة في نصب المستثنى اذا كان
منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا الا نه شيء ويتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ لم نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء
كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو
ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي
لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصدر بطريق الروية والوقاحة كما هو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما
لا يكون قبله اسم يصح حذفه فههنا يوافقون الحجاز

الا حمارا

اي بنو تميم

يبين

يبين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في لا عاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا
وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا
من عدا يعدو اعدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا
وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو
في الاصل لازم يتعدى الى مفعول عن نحو خلت الدار من
الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما
الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا
بعضهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل
النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا
التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما
يكونان في اكثر استعمالات لانهما فعلان ماضيان كما
عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما
اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ما خلا او بعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختفة

اي خلا وعدا

هو م

بالافعال نحو جاء بي القوم ماخلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاء وا خالين بعضهم
او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وعن
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة
ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم
يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء القوم
ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئني القوم لا يكون
بشرا وانما يكون النصب بعدهما لاشتمالهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من فعل المذكور او الى بعض
من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل بعد هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قايمة
مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز في اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا حالا من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا
في محل ليكون مناخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سايير
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب

(ايوجب)

احتراز

احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذكر نحو ما فعلوه الا قليل
بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير
مختار وانما اختار والبدل في هذه الصورة لان
النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
به بالاصالة وبواسطة الاوجه البدل بالاصالة و
بغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي
بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه مفرغ
له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما
يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع
في غير الكلام الموجب ويشترط ذكر ليفيد فايدة صحيحة
مثل ما ضربني الا زيدا اذ يصح ان لا يضرب كلا المتكلم احدا الا زيدا

بخلاف ضربني الازيدا اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا الآن يستقيم المعنى بان يكون الحكم بما يصح ان
يثبت على سبيل العموم نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على
ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
مثل قرأت الايوم كذا اي او قعت القراءة كل يوم الايوم
كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهور او مثل ذلك والقائلان يقول كما لا يستقيم المعنى
على تقدير العموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب ايضا
نحو ما جاءني الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الايوم كذا الا
بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
التخصيص في ضربني الا زيدا بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
فالفرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم
وفي النفي عكسه ان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها نادر كما يكثر ويغلب
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها

في ذلك

في ذلك مما يقبل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
قولك قبرات الايوم كذا وضربني الا زيدا ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه
في الاول ولو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيدا فالظاهر ان ذلك ايضا
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثم اي ومن اجل ان الغرض لا يكون في الموجب الا ان
يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ المعنى ما زال ثبت
لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما ينافض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي
صفة العلم كأنك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الا
ستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأو
يلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صو
رة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيدا المراد كل من يتصور
منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في
غلو المجتمعين على ضربك واذا تقرر البدل من حيث

حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على
موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع
احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو مرفوع على محل احد لا على لفظه ومثل مثل ما زيد شيأ الا شيئ
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيئ مرفوع محمول على محل شيأ لا
منصوب محمول على لفظه وقول لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيئ المستثنى قيل انما وصفه
به ليلا يلزم استثناء الشيئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيأ اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئ اولا وحصل
المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئ لكان ادق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي ما بعد ما صار الكلام مثبتا لا
تنتقض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو
ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذكر غير جائز في
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ و
قيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحت شبيهة بالحركة
الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه
هذا العمل وكذا في قولك ما زيد شيأ الا شيئ لو حمل المستثنى على
لفظ

لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما لا
تعذر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما
اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه
في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل
بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانها اي ما ولا عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على
المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيئ مرفوع على انه محمول على محل شيأ وهو الرفع بالخبرية
فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالاجماع محله البعيد
فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ان ليس زيد شيأ الا شيئ مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا تترك لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامة هي
اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي
ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا و

المستثنى مخفوض ابي مجرور بلا بغير وسوى مع كسر السين اوضمها مع
القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وبعدا حاشا في الاكثر لكونها حرفا جرفي اكثر استعمالاتهم وجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه
المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو خرج القوم عمرو احاشا زيدا
اي برأه الله عن خروج عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حسب اعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اخرجه المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واو
استعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراكهما
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي
على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا
اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب
ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في
غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما يكون مذكورا يكون متعددا
لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني
رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال

او تقديرا

او تقدير القوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو جاءني
رجلان الا زيد منكورا اي منكر لا يعرف بالام حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقد
يران يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو جاءني رجال او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما شرط
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو جاءني كل
رجل ما جاءني الا زيد او له علي عشرة الا درهما وانما يصار
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد
يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد
لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجل الا واحدا والا رجلا
والا حمارا ولكن لما كان نادرا لم يلتفت المقسم اليه في بيان
هذه القاعدة لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة

يتعين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر
عن الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليست
فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى
لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا
كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان
التعدد يستلزم المغايرة **وضعف** حمل الا على غير **في غيره** اي في غير
جمع مذكور غير محصور لصحة الاستثناء **وقد** ذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز في قولك ما جاءني احد
الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقول
شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان
صفة لكل اخ للاستثناء منه والاوجب ان يقال الفرقدين بالنصب
وحمل المصنف ذلك على الندرة وقال في البيت شذوذان آخران
احدهما توصيف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة للشمول فقط في انهما
بالجر الفصل بين الصفة والموصوف وهو قليل **والاعراب سوى**
وسوى النصب على الظرفية اي على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على الترديد
الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كغير

يتمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن
الظرفية ايضا نصبوه استكارا للرفع فيقولون جاءني
سواك وفي الدار سواك ومثل هذا استكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قول تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **فركان**
واخواتها وستعرفها في قسم الافعال انشاء الله تعالى **بوالمبتدا بعد**
دخولها اي بعد دخول كان واحدى اخواتها والمراد بعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الكلام
والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان
يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المرفوع و
ليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيهما وردت عليه كما سبقت
الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائما وامره**
اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدا** في اقسامه واحكامه
وشرائطه مما سبق في بحث المبتدا والخبر **لكنه يتقدم** على اسمها
حال كونها **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها
وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذكر اذا كان

الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا كان المنطلق زيدٌ وكان هذا
زيدٌ بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفا
منهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان القتى
هذا وقد يجوز عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانها لا تحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون بما عملوا ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خيرا فخير
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه في
ضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان
كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت منطلقا لان كنت
حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضعها كان
عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح

الهمزة

الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل يا الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ اللام فيه
واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها
في قسم الحرف انتهى الاسناد هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع اعتراض هذا التعريف هنا ايضا
بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كلها ولا
اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا يجب
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكنه اكثره منها
فاعطي اكثر حكم الكل حكم الكل فجوز الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو
مبني منه على الفتح واما هو مرفوع فليس اسمها لعدم عملها فيه
هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قائم لما عرفت وهذا القيد كاف في حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند
اليه لفظا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او شبهه
اي بالمضاف في تعلق بشيء هو من تمام معناه بحيث اخرج المتراخية
من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها

وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لها
يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد
عرفت تحقق قولنا فيها في المرفوعات ولا عشرين درهما مثال لها
يليها مشبها بالمضاف وقولنا لك على النسخ المشهورة
من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا
مشبه به ليترتب عليه قولنا فهو مبني على ما ينصب به
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لم يحكم بزيد ذلك وقولنا على ما
ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو
الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لكل ونعني بالمفرد ما لا يضاف
ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه
معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من
تحقيقا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يثبت المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة مرجح جانب الاسمية فيصير الكلم
بها مائلا الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب وان كان

اي المسند اليه

اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او
مفصولا بينه اي بين ذكر المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو ووجب في هذه الصور الست الرفع على الا
جميع
بتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية فيه للجنس فيها فلا يكون تعلق معنوي حتى يظهر
ولما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير ازيد في اللفظ وافيد فرع عن
اي وجب تكرير اسم لكن مطلق لا بعينه اما في المعرفة لكون وضعها لقبول الاشارة
كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة يكون التنبيه ان ما عرض لها المالوفة
مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة في النفي والنفي للجمع لغير
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية الاثبات اذ معناه التحقق
ولا اباحسن لها اي لهذه القضية هذا جواب وخل بقدرها والتاكيد لغير ١٢ اوجه الدين ١٢
على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اللام لا تفيد
معرفة لان اباحسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه والتكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه مثال بالكسرة اما بتقد
بر المثل اي ولا مثلا ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بغير صل بين
الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قال لا يفصل بين الحق والباطل اصرح ١٢

قيل لا فيصل لها ويقرب هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير في مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة
بلا فصل يجوز ثلثة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها
بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منها لنفي الجنس ولا قوة عطفا
على لا حول عطف مفرد على مفرد خبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف الخبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبرا على حدة و
الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على المحل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة
على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول

وقوه

وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسوال ويجوز الامران
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا النفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونه بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا يد
دخل فيها للتوافق الكمين بعدها في الاعراب فهذا على التو
جيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قول الا بالله منصوبا
ومرفوعا على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على الا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا
التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتعقل الاجوبة في الدار مستفهما
واما العرض مثل الا تنزول عندنا ولم يذكر سيبويه ان حال
في العرض كما لها قبل الهمزة بل ذكر السيرافي وتبعه
الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو
حروف التحضيض فيجب انتصاب الكم بعدها نحو الا تزيد اكرمه

و اما التمري نحو الاماء اشربه حيث لا يرخى ماء واما قوله الا رجل
جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بناسه فكانه قال
الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر
ونعت الاسم المبني لانعت اسمها المعرب احترز عن مثل
لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت ابي لا الثاني وما
بعدها احترز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال بعد
حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترز عن مثل لا رجل حسن
الوجه بليه حال ايضا او صفة مفرد احترز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريفين وهذا القيد يغني عن الاول مبنيا على الفتح
حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه المعنى
اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قولنا ونعت المبني اشارة الى ما
بني على الفتح الاصالة لما التبعية فانه المذكور فقط فلا يرد انه اذا ذكر المبني يبنى على الفتح
ثم رجع النعت لا يجب رعايته مثل لا ماء ماء بارد لما جاز ان يصدق
عليه انه نعت مفرد مبني الاول مفرد اليه فان بارد في هذا
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا
للمتبوع فليس ما يليه لتوسط التابع بينهما وهو لان
الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء
رفعا حملا على محل اسم و نصبا حملا على اللفظ وعلى محله الغرب

نحو لا رجل

نحو لا رجل ظريفان بالفتح وظريفين بالرفع وظريفا بالنصب والاي
وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكم الاعراب لا غير رفعا
حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقدرت
امثلته في بيان قوائد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا
كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام كدو ولا فرس
واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قولك لا حول ولا قوة
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز تركيبه
البناء لكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل
لمظنة الفصل بل المؤكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه
لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قولك لا شاعر ولا
اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هما بالمجاز ترديد ونار زاد ربا
سائر التوابع لا تنحصر عنصر فيها لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم التوابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله
ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد لا التي لنفي الجنس لام الا
ضافة واجري على ذلك الاكم الاضافة من اتباع الالف نحو
اب وحذف النون في نحو غلامي جايز يعني ان الاصل في هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلام لي له فيكون لا كم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب والجار مع مجروره خبرها وقد جاء على قلة مثل لا
لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون

بعضهم جاء (ابو شيبة)

جواب لسم الاعتراض هو
الاقوال لم ذكر حكم النعت
والعطف دون حكم
التوابع قيل لان حكمه
التوابع الا نعت عنهم

في مثل غلامي زيد كما في حالة الاضافة تشبيها اي لا لافي هذين
التركيبين مع انه ليس مضافا بالمضاف في اجراء احكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة الاسم لاحد الجزئين المضافين
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اللام المضاف في
اصل معناه اي معنى الاضافة من حيث هو مضاف يعني
الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا
غلامي له جائز تشبيها اي لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين اي لما
يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنا ما يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص الآتي بين اختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
انما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضا
فته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب
الى غير الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة

وهو نفي

وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بلا المستقل من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد على تقدير
الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلامي له وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اب هو موجود ولا
غلامي له موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لا نفي الوجود عن ابي المعلوم وغلامي المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى والمحل اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم المضاف
لما عرفت وبحذف اسم لاحد فاكثر في مثل لا عليك اي لا بأس عليك
ولا يحذف الا مع وجود الخبر ليدل ايجابا ويكون احتجاجا ومعنى قولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا
اي مثله موجود وجاز ان يكون حرفا اي لا احد مثل زيد وان
جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد حرما ولا للتبرئة
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد خبرها اي
ما ولا وهي اي خبرية حرما ولها وكذا اسمية اكم ما ولا لها لغة
اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها
اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لها انما
هو في لغة اهل الحجاز ولما بنو تميم فحيث لا يذهبون

بهما
الى عاملهما لا يجعلون الجر لهما ولا الاسم اسما لهما بل مبتدأ
وجر على ما كان عليه تبلد خولها ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها
التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هذه امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها
لا تزاد مع في استعمالهم وهي زيادة عند البصريين نافية مؤ
كدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الجر اي على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع وا
حد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمله لمشابهته ليس فلما فصل بينهما وبين معمولها لم يعمل
واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الجر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اي على مجرورها نحو جئت
الجميع اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
قاعد مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعدا فالرفع اي في حكم المعطوف الرفع
لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما تحمل
اي اسم اشتمل لكجر الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او بالفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة
لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان

1

وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامات
اعم منه وبما شبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان
لم يكن داخلا في تعريف والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو
المصطلح المشهور فيما بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بجر والجر لفظا ايضا
كل اسم حقيقة او حكما يشتمل الجزء الذي يضاف اليه نحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم فانه في حكم المصادر نسب اليه الشيء
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا الى ملفوظ كان ذلك الحرف
كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل
بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصيام بالجزء
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر
شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد بجر اي منسلخا عنه تنوينه او ما يقوم
مقامه من نون التثنية والجمع لاجرارها اياه حال الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هو فيه فلما ارادوا ان
يجروا الكلمتين مزجا بكسبت الاولى من الثانية
التنوين او النون تخصيصا لوا التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وضموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التوفيق
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة

اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد

ومزجوها

يجوز جوا

اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والشرح في شرحه لم
ان النقيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو لل
اضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في
المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضا
فتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه جعل
بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما
فان لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ قلنا كان هذا التخصيص وقع قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الا
الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الظرف
معنوية اي منسوب الى المعنى لانها تفيد معنى في
المضاف تقديرا او تحقيقا ولفظية اي منسوب الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فا

شيء

تخصيصا

علها او مفعولها قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة
كغلام زيد وكانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو
ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه علا
جنس المضاف فظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا لا يجوز
للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وغيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرف اي ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وهو
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام
واما مساو كمثل واحد او اعم مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة حينئذ
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف اليه فالاضافة بمعنى من والا فهي اليه
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من

فضة فخاتمي الى خاتم بمعنى اللام واعلم انه لا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي فائدة الا
ختصاص الذي هي مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد
الاضافة الآتية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها الى
النكرة لا الاضافة بمعنى اللام فان معنى اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بما انه الموقوع فيه فاذا قلت
نفعا هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاصل
اضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليل
ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها
ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
اي بمعنى في ضرب واقع في اليوم وتفيد ابو الاضافة
المعنوية تعريفا اي توريث المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة

المعنوية

اللام

ضرب

المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضافات
نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان
المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثم قلت لا يعنيني وذلك خلاف وضع وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتها لا يفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
المضاف اليه ضدا واحدا يعرف بتوريته كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثلا اشتهر ثلثة مما
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاءني مثلك
كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني و
تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا ايّ تخصيص المضاف مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولاشتراك الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل
خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي
وشرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة

المعنى لا يستلزم معهوديته الفعل وتعريفه ١٢

من التنوين فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعلا احد من جماعة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة
حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس يلزم تعريف المعرفة فيما بالهم جوزوا
هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذا الامثلة تعريف المعرفة
بل فيها زوال التعريف وهو تعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى
معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف واما ما اجازه الكوفيون
من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد والمعرف
باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا فلما ثبت من الفصحاء من

تركيب

ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما جاء في الحديث من قوله ما لائق الاثنان فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة
الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع مصر البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من
اللفظ بل المعنى على ما كانت عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل جواز بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم
اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فالتعويض في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الا
ضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف و
التخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة
الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم يفد تعريفا جاز
هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو
افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المشار بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم
من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في
ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا
يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص و
من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب
زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط
للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التوجيه
لانتفاء التعريف والانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود
التخفيف فقط وعلى هذا كان الاسب تقديم هذا الوجه لكثه

اخره

اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز الضارب زيدا ما
لانه توهم اذ دخول الام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام
واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر
اللام المتقدمة حاصل الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر
واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من
باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا
يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من
امتناع الضارب زيد لعدم الاضافة ولا يخفى ان فيه
شعوب مصادر على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد
بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
كما في ربه شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف و
البيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تز
جي خلفها اطفالها اي يمدوح الواهب المائة الهجان

الفائدة في م

اي البيض من البوق يستوي فيه الجمع والواحد و
الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الا
ثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له
بالعبد لقيامه مقامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة
فاضافته بادنى ملابسة عوذا بالزال العجة جمع عائذ
اي حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاي العجة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول عالم يسم
فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروي من القصيدة واعلانه قاس على الضارب
الرجل والضاربيك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز
الضاربا الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحملا شتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك معقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربيك يعني انما جاز الضاربيك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي

والضاربه وغيرهما فيهت قال ابي في قول من قال يعني سيبويه
واتباعه انه اي الضارب في الضاربيك مضاف دون
من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اي محمولية على ضاربيك فا
نحذف فاعل المعلول له والمعلل العلة اعني جاز وبيانه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة
عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف
فقالوا ضاربيك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في
ضاربيك وجوزوا بدونه حملوا الضاربيك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضا
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربيك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذكرا ولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربيك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد لك يتصور ضاربيك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولئن قال ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
ابك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
فصار الضمير المفصل متصلا فصار بك وحصل التحقيق
جدا ثم حملا تضاربك على لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل بن
غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيدا على لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حملنا قول وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقول الضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز
الضارب زيد عن جانب المعتزلة على موافقة بعض
الشارحين وكان نجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة
على حدة مناسبة للمحكم بامتناع الضارب زيد فعنى قول
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلي به المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم نحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتخيل في
المعطوف ما لا يتخيل في المعطوف عليه وح يندفع
ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضح الرد على

الفراء

الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف الموصوف الى صفته بناء
المعنى المراد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر وبهذا المعنى يعني لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من
غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قولك لا يضاف الى
موصوفه اى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى ونحلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التركيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة
النحلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذا
التركيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في
نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا
اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا
والجامع قائما مقامه منطوبا عليه ويكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو
ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى

وبلدة الكفاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانب بها اللهم الا ان
يقال هناك مكانا ذا جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة جانبية والمكان الذي اعتبر الجا
نب بالنسبة اليه وهو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قولهم الاضافة الموصوف بها مثل جرد قطيفة وا
خلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق
قد تمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه
متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه كقولنا صاحبي لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه حليا لان يكون
مسافضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به
كما اضافوا خاتم الفضة فليس اضافته اليها من حيث
انه صفة لها بل من حيث انه جنس مهم اضيف اليها
ليختص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اكم مماثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذكر المضاف
اليه سواء كانا متزادفين كليث واسد في الاعيان الحيتية
وجسم وشيء في المعاني والاحداث او غير متزادفين بل متسا
ويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر

المضاف اليه

تمما

مراده ان يقدر لفظ
دو بقدر وصف بمقدر
موجود مرئي
والجسيم

المضاف اليه فانكا ذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما
يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كالدراهم وعين الشيء فانه اب
المضاف فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واعمية العين من الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد كما ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء لان الشيء في اللغة يتناول
ويرد على العموم والاضافة اكم مماثل للمضاف اليه في العموم للجواهر والاعراض و
والخصوص نحو لكل سعيد كنز ونحوه فان سعيدا وكنزا الموجود والمعدوم وكذا
اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انا اضيف احدهما الى الآخر العين نفس الشيء في الصحاح
فاجيب بانه متاول بكل احدهما على المدلول الآخر على اللفظ فلا يكون العين اعم ١٢
فانكا ذا قلت جاءني سعيد كنز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ وح الدين ١٢
ولم يقولوا كنز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو ما عرف
النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق وهو ما في آخره واو
او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لمعارضته خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولكنا نثقل عليها الحركة بعد لام
السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى يا المتكلم كسر آخره

للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في اللحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف فيما
ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذا لاصق الكلمة التي
عارف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيهما فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة
من العرب تقلبها اي الالف حالي كونها غير التثنية ياء
لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو عصيّ ورحيّ ولا
تقلب الف التثنية كغلامايّ لانتفاء سبب المرفوع لغير
بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء
صار مسلميّ فان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى
ياء المتكلم قلبت واو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
قبلها لانها انقلبت اياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها
تغيرها وحركت بالحركة المناسبة بها فقيل مسلميّ وان كان قبل
الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما تركت في مسلمين

مسلمي

مسلمي وفي مصطفون مصطفيّ لحقه الفتحة وفتحن الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء
الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي
اي في الحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان
يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ بردّ لام
الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء
ونسب ذلك الى الشاذ وابن بابشاذ وذو الهجاء زيادة وجعل
الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاز الكسائي عنه
في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه
يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع فاصله ابين
سقطت النون للاضافة فاجتمعت ياء آن فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قوله
فلما تبيّنّ اصواتا بكين وفدينا بالابين منكم
وعلمت اصواتا بكين وتلت لنا اباءنا فداء كم وتقول
اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها
عن ابي واخي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما والمشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
في الاسماء الاربعة ويقال في حال اضافة الى ياء المتكلم في

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالرد والقلب والادغام في الاكثر ابو في اكثر موارد استعماله
وفي في بعضها لابقاء اليم المعوض عن الواو عند الاضافة
كما يبقى عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث
ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثلث
فيقال هذا احم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل
حما بالهمزة فيقال هذا حماً او حماك ورايت حماً او حماك ومررت
بحمٍ او حماك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورايت
حمو او حموك ومررت بحمٍ او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا
حاه وحاك ورايت حاه وحاك ومررت بحاه وحاك مطلقاً اي جواز
حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقاً غير مقيد بحال الافراد والا
ضافة بل يجيء فيه هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقاً اي في الافراد والاضافة فيقال هذا
هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف بالاسماء الاجناس والضمير ليس باسم الجنس
وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ وكقولك اعا ينا يعرف
ذا الفضل من الناس ذو وده وكقول لهم صل على محمد وذويه
ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص
المضمر بالذكر لانه كان ليعوض تلك الاسماء حكم خاص عند اضا
فته الى ياء المتكلم تنفي اضافته الى المضمر مطلقاً نعم لا

خصائص

لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي
ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس
الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع وهو صفة مشتقة عن الوصفية الاصلية
والفاعل الاكثر يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الكلم
فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب وضرب لعدم كونها
من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر متى لوحظ سابقه
كان في الرتبة الثانية فمتى اندخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب السابق
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب السابق ناشئ كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم
اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان
المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع
قابلية لاليه مطلقا فقول كل ثان يشتمل التوابع واخرج
المبتدا وخبري كان وان واخواتها وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقول باعراب سابقه يخرج الكل الاخير
المبتدا وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقول
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل

توابع

اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث انه يقتضي
مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث ان يقتضي مظنونا فيه
ومظنونا عاملا في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث ان يقتضي آخذا ومأخوذا في
مفعولين فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم
ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فالمراد بقولنا جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
والرجل الظريف ان اللفظ كل ههنا ليست في نحو مررت بالذي
التعريف انما يكون للجنس او بالجنس لا للافراد ولا افراد فالمحدود
بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعرابا
بقيد من جهة واحدة لكن لما دخل كل على اراد صدق
المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد
جامع ومانع يكون جمع ومنع كالمنصوص عليه
النعت تابع جنس عمل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من

الاجال

المواد

مثل

المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في نحو لكل اعجبني زيد وعلمه
ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على
معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد تلك دلالة
على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية
بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدة اي
فائدة النعت غالبا التخصيص في النكرة كمررت برجل عالم ونحو
ضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص ونحو ضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او
لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فأكدت بالواحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق
الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا عند المصنف رده بقوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا

او غيره في صحة وقوعها نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الوا
قع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي
مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبت اليه
قبيلة تميم وذي مال على ان ذاتا ما صاحب مال او
يدل خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا او
في بعضها لا يدل على ذلك ويجب لا يصح ان يقع نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار
دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا
يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل دائما عن اسم الاشارة و
بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي
بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع

الاخر التي

الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويقع
صفة النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة
لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في
الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا
يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي متوقع في حقه الضرب اي مستحق لان يضرب ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد
عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقة
اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل
بسبب متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي
النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا و
نصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذ
كير والتانيث اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة
مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت

بحال متعلقه الموصوف تتبعه في الخمسة الاول وهي
الرفع والنصب والجر والتنوين والتنكير وتوجد في كل تر
كيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ارفع خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
لشبهه به يعني بنظر الى فاعله فانكان مفردا او مثنى او
مجموعا اوذكرا يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
او حقيقيا منفصلا يذكر ويؤنث جواز تقول لهند
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلا
مهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم وبامراة قائم ابوها مثل يقوم
ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او قائم او قائمة
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان
فاعله هو الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف مثل زيد
القائم والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وبوقوعه
في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين

ضاربين

ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي من
هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم لعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له لكونه كا
الفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حال عدم التبعية
ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى
والجمع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف تقعد غلمانه وانكان تقعد جاريتها ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن
موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن تقعد

شبكة الألوكة www.alukah.net

غلمانه مثل يعقدون غلمانه الذي اجتمع عنده فاعلان
في الظاهر الا ان يخرج الواو من الكلمة الى الحرفية او تجعل
المظهر بدلا من المضمر وتجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير
الغائب وعلى الموصوف الموضح الوضع المادح او الذام
وغيرهما طرد للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل
على الذات لاعلى قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به وهذا اعتذر الشارح الرضي وقال انهم
يذكرون المضمر انه لا يوصف بالضمير لانه تبيين ذكر بقوله
والموصوف اخص او مساوي اي الموصوف المعرفة اشتد
اختصاصها بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف
منها لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من
الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل
منها فلا اقل منها ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف
ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والمبر
صولات فيتهما مساوات ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف
اخص او مساوي لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام
الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل بذي اللام لما عرفت

بينهما

بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل
الفاضل او الرجل الذي كان عندكم امس او بالاضافة الى مثله
اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب غلام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر
المعارف فانها اخص من ذي اللام فلذا وقع نعتا لغير
اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
والموصول مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا
يليق بالمضاف لكتسب التعريف من المضاف اليه فانه كما
الاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الى الفقير
فتعين ذو اللام لتعيينه فنعت وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم
اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل التزام وصف باب هذا
بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس صفوف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه

اخص ؟

انسان بل بالحرف العطف يعني المعطوف بالحروف تابع مقصود
اي تقصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالمقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء اليهما
بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه
مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن البدل
من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن ان المقصودون متبوعه
قيل ح يقول مع متبوعه المعطوف بلا دليل ولكن
ولم والحاد ولان المقصود بالنسبة معهما احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد يكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتلك طية ذكر التوابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالنوع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولم يرد الحد بما ذكره جمع ومنعا ارداف لزيادة التو
ضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

مثل قام

مثل قام زيد وعمرو ولم نكتف بقولنا تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بينه وبين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها له
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان
يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قولنا مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين
الموصوف والصفة لتاكيد لصوق الموصوف في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قولنا لها كتاب معلوم في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ولها منذرون
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقولنا تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة ونقل عن المحقق انه قال في امالي الكافية ان العاقل

وقيل

في مثل جاءني زيد لا الفاضل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق
على ما كان عليه من الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو
حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما
عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب ولا المجرور المتصل
جاز اكان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدا ولا بمنفصل
لان بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان ضميرا منفصلا نحو ما
ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجت فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل

وبين ما هو عطف عليه نحو ضربت انا وزيد اي فترك التاكيد لانه
قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان العطف
هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال
يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقولك ضربت انا
فكيدوا فيها هم والفاووت وقد لا يؤكدوا الامران متساويان

هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن
على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن جزء
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استغناء
المرفوع له مذلة ولانها يكتفي بالفصل لان الفصل
لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار
حيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور اثر
فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والحال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره

بالاول والثاني كالعدم مغني بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ويتأخره بالثاني
كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم
اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد
المرفوع المتصل في نحو جاؤا اني كلهم والابدال منه نحو اعجبني
جاكم من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
الضمير المجرور في نحو مررت بكم نفسكم والابدال منه نحو اعجبت بكم
جاكم من غير اعادة الجار وليس في جواز العطف في الاول الا بعد
التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل هو الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او
متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين
متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صورة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوي مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

الجار

والمعطوف

والعطف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة لم ينظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة لم ينظر الى ما
قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على رجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام
فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف
النداء وهو مفقود في المعطوف عليه واما نحو ربشاة
وسخلة فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجل
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره معا ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فلهذا وجب بناء المعطوف في مثل يا زيد وعمرو لان
ضم زيد بالنظر لحرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد

حكم

فان زيدا معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم
يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا اذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اولو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم لكنه
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما على المبتدإ وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول
ان هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
معطوف عليه وليس فيه ذكر الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا
التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون
معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب واذا عطف اي اوقع العطف بناء على
وجود عاملين بان عطف اكمان على مجموعهما بعاطف
واحد

واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان
العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الاكثرين
يجر العاملين بان يجعلا معمولين لها واكثر الشارحين على ان
المغنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين
لا على معمول عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا
وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك
لدفع من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من
هذا الباب مع ان ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل
هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في
حق ظهر ما لك سوداء حمرة ولا بيض شيء وفي قول الشاعر
لكل امرئ تحسين امره وتارة توقد بالليل نارا لمذاوان كان
بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف
الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز في نحو الصورة
ولا يؤول الاشكال الوارد عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذكر العطف مع خلاف
الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو واما في الدار زيدا والحجرة عمرا بعني الا في صورة تقديم
المجرور في خبر المرفوع او المنصوب المجيء في كلامهم واقتصر
الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

رد السماع حلا فالمنسوب فانه لا يجوز هذا الوطء بحسب الحقيقة
كما يحسب الصورة ايضا بل يحمل ما على حذف المضاف وابق و
المضاف اليه على اعرابه كو يريد ون عرض الحيوة الدنيا والله يريد
الاخرة اي عرض الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة
يقدم ﴿ التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع
يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كون منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب او
المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك
اما لدفع قرن الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم
الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ كو ضرب زيد
زيدا وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به يجوز اما
في المنسوب كو زيد قتل تقتيل دفعا لتوهم السامع
ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او
في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي
قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا كو
ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا هو من يقوم مقامه او تكريره
معنى كو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد
ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في الشمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع

يجوز

يجوز الا في نفس المنسوب اليه مع انه مراد النسبة الى
بعضها بل في شموله لافراده فان كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه مراد النسبة الى
بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواتها
وكليهما وثلثتهما وادر لعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج
المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به
واما الاول اما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو للتوضيح
متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو
اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مثل اللفظ
الاول ومعاده حقيقة كو ضرب زيد زيدا او حكما كو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجيء اي التكرير مطلقا لا التكرير
الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او فعلا

او حرفا او جلا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص
بالفاظ محصورة اي معدودة ومحدودة وهي نفس وعين وكلا هما وكل
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيد بالضاد
المعجمة قيد لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل
حسن وبس وقيل اكتع مشتق من حول اكتع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من
بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع
شدة تغيرها ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل الصادق
فلا ولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا باختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسي في المذكر الواحد ونفساه في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعند بعض العرب نفساهما ومعناها انفسهم في جمع الذكر العاقل
انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني
لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث
ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة

المذكورة

المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد
الى المتبوع المؤكد في كلهم نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع
واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
جمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة اجمعون
في جمع المذكر جمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا واجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى
ذكر الافراد لان الكلي مالم يلاحظ افراده مجتمعة لم تصر اجزاء
لا يصح التاكيد بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افرادها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيفيد
تاكيده بكل لتفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افراد
اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجموع واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارز اكان او مستكنا بالنفس والعين اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذكر الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتا الضمير بعد تاكيده بمنفصل
هو انت اذ لولا ذكر لما تهيا تاكيد بالفاعل اذ لو قيل تاكيد للمستكن

نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في
اكرمني بقي له هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتباس
الذي هو التاكيد بالفاعل دفع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
لعدم اللبس فلجواز التاكيد الضمير المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بمنفصل نحو انت تنكر
قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا
تاكيده نحو القوم جاءني كلهم وجمعون لعدم الالتباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
فليل بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع
واخواه يعني ابتع وابصع اتباعا بفتح الهمزة على
ما هو المشهور لاجمع يعني لا يستعمل هذه الكلمات
الثلث لتبعية لا باصالة لكونه اول منها على
المقصود وهو الجمعة فلا يتقدم يعني اكتع واخواه
عليه اي على اجمع لو اجتمعوا معه وذكرهما اي ذكر اكتع
مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما
من شانه التبعية بدون الاصالة ليدل تابع مقصود على ما نسب

الى المتبوع

ولما

ومررت بكما نفسكما

الى الجزء الخامس

الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع ما
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه
توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك
واحتراز بقولنا مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه
بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احتراز عن العطف بالواو
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا
يصدق الحد على المعطوف بيل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم يدار له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي يفيد
المثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى
زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة
القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه
نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه مقصود نسبة نسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم
من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد
بنسبة الى الثاني نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الثاني وهو اي البدل ارنواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فان الاضافة
فيهما شاملة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد
المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل
الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
اي بدل الكل مدلول المدلول الاول ليتحدان ذاتا لا ان يتحد
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
اذا اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي فانا
الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين
عطف البيان بل لا ادري عطف البيان اي لا اظن الا بدل الكل
وربما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
ان المقصود ببدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر ابدال الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
اراد وا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيئ
بالثاني تتمة للتوضيح فالثاني عطف البيان وان قصدت

فيه الاسناد الى الثاني وجيئ بالاول توطئة له فبالنسبة
الى الاسناد فالثاني بدل وفي يكون التوضيح الحاصل به
مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزء
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل
الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث
يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه ان يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب
الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا حمارة وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم من صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك
الملابسة بغير كون البدل كلا المبدل منه او جزءه فيدخل فيه
ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال من بناء
على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر
ليس جزءا من فلكه بل مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان
يورد لها مثال رابعة درجة الكمد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
وانما لم نجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل
من البعض لقلته وندرته بل قيد العدم وقوعه في كلام

القرين فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط
ان تقصد اي بكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير
اعتبار صلاحية بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو
المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالله انا
صيته ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالغت اي لغت البدل النكرة من
المعرفة واجب ليلا يكون المقصود انتقص من غير المقصود
من كل وجه فانوافيه بصفة كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد
اخوك ومضمرين نحو الذيرون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر من المقصود مع كون
مدلوليهما واحد فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم
ان يكون المقصود انتقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها
مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني عبلك واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع

التوابع

التوابع غير الصفة احترازا به عن الصفة يوضح متبوعه
احترازا به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم
يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية
امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له
وقصة انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال
ان اهلي بعدوا وانى على ناقة ذكر آء عجفاء تقباء وانا احمله
فظنه كاذبا فلما حمل فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم
استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلق بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما سهما من نقب ولا دبر اغره
اللهم ان كان مخرجه عمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا
قال عمر اللهم ان كان مخرجه قال اللهم صدقه صدقه حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا
هي نقبة عجفاء فحمل على بعيره وزوده وكساه ووصله
اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان فيه
ان جعل عطف بيان فالبكري جائز وان جعل بدلا لم
يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فكيف فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق

فحمله

في الضارب زيدا واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا
فهو حال وقوله ترقبه وقوعا حال من الطير ان كان فاعل
يعلمه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ووقوع واجب واقع حال من فاعل ترقبه
اي واقعة حول مترقبة لازهاق روحه فان الانسان
ما دام يرمق فان الطير لا تقربه والمرق المعنوي بينهما
فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا بن التارك
البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي
اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل
زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل
ما خالف حكم اذا كان عطف بيان حكم اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا
بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل
ان جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا كان جعلته
بدلا فالمعنى الاول اظهر والثاني لفيد المبني اي الكم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على
الاطلاق ولا يعرف الكم المبني اذ لو لم يعرفها كان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني فانا
سبب اي كم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الما
ضي والامر بغير اللام والمراد بالشابهة المنفية في تعريف

المعرب

رمق
بعينه حان

العرب هو بهذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه الخاصية بانها اما يتضمن الكم معنى المبني الكامل
مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبيه له
كالمبهمات فانها شبيهة الحرف في الاحتياج الى الصلة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كمتى فانه
واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كالمضمر
او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المعلوم فانه واقع
موقع كاف الخطاب الشابهة للحرف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فتحت
فتحا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه
عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية نحو
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني
والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب
واعرف المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين
الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة هؤلاء مبنية لعدم التركيب وانما اختلفت تمرينا ذكر المشا
بهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقدما وتا
خرا ايثارا للتقديم ما هو مفهوم وجودي لتشرف
والغاية اي القاب المبني من حيث حركات او اخره و
سكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للكرة الثلث

ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون التقابل
المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا
يعبرون بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر هذا الكتاب حيث قال
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها
كما يقال مثلا الراء في الرجل مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره
اي اخر المبني كان لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد
يختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة
ومن زيد وهي اي المبنية والتي بنيت باعتبار الجزء الضمير
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال اي على الا
فعال المصدرية بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها وهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة
البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد من علتين آخرين احدهما علة البناء على الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
التي لها اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من

حيث

مخاطب

حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه يتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به ومخاطب يخاطب به
فانا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطبت ويخرج بهذا
القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج
بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى وحكما
اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما
متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو زيدا
غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذكر المعنى
اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى ومن سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثم مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما
التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها
في النفس ثم تفسيرها فيكون ذكرا بعد ابهام من ذكره اولا
مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم

المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم
رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى تتصل به ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر
سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند المجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
اي المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول
لان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو
الاصل وستعرف المانع من الاتصال الى الثاني
فذكر اي المضمر ستة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المنتهيين لولهما الى ضربن
صيغة جمع المؤنث المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب

ضمير

الغائبة

لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربت ضربت ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير انت الى به
انت هو ان اجماعا والحروف الأخر لواحق دالة على
احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربنني
ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن
ضربه ضربها ضربهما ضربهما ضربهن والقسم
الثاني المتصل بغير الفعل نحو اعطاني اعطانا اعطاك اعطاكما اعطاكم اعطاكِ
اعطاكما اعطاكن اعطاه الرابع والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي اياي اياي اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه
الى هن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم
ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا وغلامك لكل غلامهن و
لي لنا لكل الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من
المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا

للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث
والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب
حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الالفاظ
الخمسة جارية على هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع
اثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الالفاظ الخمسة اثنا عشر كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستين معنى
وبينوا لنا كل الامور علما ومناسبات لان طول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة بعز لا المنصوب
والمجرور المتصلات يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو جزء الفعل فجوز وا في باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل في الفعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذفون في آخر الكلمة المشتهرة شيء
ويكون فيما بقي دليلا على ما الفي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل

الماضي

الماضي الغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن
مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
للضمير المرفوع والالف يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت
هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او
مجموعا واحدا وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وتضربين
والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى
الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كانت اسما تاعلا او مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان
ياء في النصب والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير
وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل والضمير
باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا
يتغير لامتنع ان الياء في تضربين والنون في تضربن

والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما
اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز اتيان الضمير المتصل له
المستقل فرفوعا كان او منصوبا لاجل شيئين الاول التعذر
المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله لانه
اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا
يحصل الا به اذ الفصل مناف للاتصال وبتركه يفوت
الغرض او بالحزن اي حزن عالم لانه اذا حزن عامله لا يوجد
ما يتصل به او يكون العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير اي المحمول له مرفوعا اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
والمجرور نحو انني وانكما او يكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي
الى ذلك الضمير صفة جرت اي تلك الصفة والمراد بالجريان
ان يكون نعتا او حكما او صلة على غير من هي اي تلك الصفة
كائنة لها فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس عند
السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه

عمرو

عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاخل
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في
بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قال من هي له لما مر في كما هو الظاهر
ليكون العمل اقتصارا على ما هو الاصل مثال ايانا كل ضربت
مثال لتقدم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص ههنا وايانا كل والشر مثال الحزن العامل
اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا
وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا والضمير مرفوعا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي
فاعلا لا تاكيد والا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد وكذا تاكيد لانه لا تاكيد بدليل نحو
نحن الذين ضربوهم نحن وروي عن
الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختارة التمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز
عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم
يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف
من الآخر احترازعما اذا تساويا نحو اعطاها اياه بحيث
يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتسا
ويين من غير منع وقدمته اي احد الضميرين الذي
هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تاخير
الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده
على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني اي ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما هو يفصله وان كان متصلا ونحو ضربنيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بل
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وكالفصل

نحو ضربني

نحو ضربنا ياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني كل من التقد
يرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلا يلزم الترجيح في تقديم
احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على
التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاوفى
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيتك اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غايبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف فهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان
اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا
ضميرا منفصلا الان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته
واجب الاتصال ففي شبيه المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوفا الخبر فتقول لولا انت الى آخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو
لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولانا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان تقول لولانا لولا نحن الخ لكن غير الاسلوب تنبيها على انه
ليس بضروري وكذا الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء

في بعض اللغات لولاكي وعساكي ايضا فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف مجرور في موضعه فالاخفش تصرف بعد لولا وسيبويه في تقرر واما عساك فذهبا الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهضا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحق الفعل الياء ليستقيم آخر الفعل الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي احد الجر ولهذا سميت نون الوقاية اي كونها نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عوضا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليتني آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانتهاء الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة عوضا اي في المضارع ومع لون واخواتها يعني ان ولكان وكن وليت ولعل مخيرين الاتيان بنون الوقاية للحيلولة فتحة على الحكاية السابقة في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحاقا باخواتها خلافا للاصل وفي من وعن وقد وقط

وما بمعنى

وهما بمعنى حسب للحيافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل مثل كنت انت الرقيب صيغة مرفوع وانما قيل ضمير مرفوع لامكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة بسمى هذا المرفوع

فصل وذكر المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل ما لا يصلح وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غيره وذلك بالحمل على صورة اللبس وشرط اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اوهم من كونه الحاقيا بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وامتنع ادخال اللام على افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها بهما عن المثل لكثرتهما والا موضول اي للتوصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لاقتضائه فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الفاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقول خبره اما مرفوع على انه خبر الجملة حال واما منصوب عطفا على ما بني مفعولا يجعل واما يعرف من العرب جعله مبتدأ

مثال

يدفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المطلق
وفي بعض النسخ المتن مبتدأ وما بعده خبره بدون الواو
وهو الوضع معين وبتقدم قبل الجملة واريد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير مشهور ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
من ويقع متقدما غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان
يكون قبل الجملة او لا فذكر قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكورا وعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجوز تا
نيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذكر
الضمير الغائب لابهام بالجملة المذكورة بعده اي بهذا الحصر
من جنس المذكور والظاهر ان قوله ضمير الشان والقصة
جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله بعده فعلى هذا
لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا التنقض القاعدة يقول الشان
هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد
قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة
مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عنه الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى
ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عاملا معنويا

بان يكون

بان يكون مبتدأ يكون منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار
الضمير كان مستترا والا بارزا مثال هو زيد قائم مثال للمنفصل
وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البا
وحذف عن اللفظ باضماره لانه نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مرادا لدلالة عليه لان الكلام مستقل مثال
شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا كانه
اللام ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار هضا
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعوانا ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة
عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم يجد وان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان
المفتوحة اقوى تشبيها بالفعل من المكسورة فهي اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها
في ضمير الشان للبلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر منه
بالعمل ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف
المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة
اي اسماء الاشارة الموضوعة في لبنان بحسب الاصطلاح

ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الا
شارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغائب وضمير الغائبين وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية لاحسية بمثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة
اليه حسية تحمل على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف
كما سبق وهي اي اسماء الاشارة حسية ذا حال كونه للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الحال الى المبتدأ
وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التركيبين الثلثة الباقية فعول اي مبتدأ، وقول ذا
مع ما عطف عليه معتدا كل واحد منها بحال خبره وبكي
في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر منه قول الشاعر انه هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا قيل الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
لم يثنث منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بالياء ذا المذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول بانها
اصل قد مر مثنا على سائر لغاتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه
بقلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بو
صل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغاته الا تان لكثرة ورودها على الالسنة

ونوهم

ونوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها
على صورة الحرف اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة
البناء فيها والجمع اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا
اي ممدودا او مقصورا وانا كان مقصورا يكتب بالياء
ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني تدخل او اتيلها على سبيل اللحوق
والعروض بعد اعتبار وصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس
في الحقيقة بها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه
قبل النطق كما جيء به للتنبيه على المسمى الاسنادية كقولك ها
زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت
هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة واشتركا خطابا لا تانيث
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة
راجعة الى الخمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة
بالاي ورودها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيكون ايا الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الجملة
والعشرون ذاكي الى ذاكن يعني ذاكي اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاكي وذيتك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذيتكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذاك البواقي يعني تاك الى تاكن و تيتك الى تيتكن وتانك وتينك الى تاكن وتينكن واولاك بالمد واولاك بالقصر الى اولاكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لانقل ذيك فانه خطا ويقال ذا للقريب وذاك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لاتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واخاه لغيره فقال ويقال ذلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولئك باللام اي بهذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين و اولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للتقريب واما ثم وهنا بضم الهاء و تخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر

وجاء

وجاء بكسر الهاء ايضا فلا مكان للحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل الشبه واما ما علا بها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ما ان كان جزءا تمة ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد من الجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اولا يحتاج اليه المركب اولا يلزم انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قيد كونه جزءا تاما لاجزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولا يتم الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فهو فيها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والتوقف على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناه الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه للاخبار مثل اذ وحيث وليس لها صلة ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة خبرية مشتملة على ضمير عائد اليه فعلى لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى

هنا حاشية الموصول

الصلة

هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي و
لا يلزم الدور و ذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة
الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن
مثل اذ وحيث و لما كانت الصلة بتعبيرنا اعم بحسب
المفهوم من ان يكون جزء جملة او غير جزء و لا يكون بحسب
الواقع الا جزء جملة و العائد اعم من ان يكون ضميرا او
غيره و اذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او
لغيره و الواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزء اما ما الا صلة جملة
خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل و المفعول او غيرهما
والعائد ضمير لا غير ضمير ليس اي للموصول لا لغيره
وصلة الالف و اللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام
الموصولة يشبه اللام المعرفة فجعلت صلتها ما كان
جملة بمعنى مفرد اصورة عملا بالحقيقة و الشبه جميعا و
هي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر و التي للمفرد
المؤنث و اللذان لمثنى المذكر و اللتان لمثنى
المؤنث و يكونان بالالف في حال الرفع و الياء
في حال النصب و الجر و الاولى على وزن العلى لجمع المذكر
و المؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر و الذين
كاللائين لجمع المذكر و اللائي بالهمزة و الياء و اللاء
بالهمزة المكسورة فقط و اللاي بالياء فقط مكسورة

او ساكنة

او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر و المؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر و اللائي و اللواتي لجمع
المؤنث و جاء في اللاي اللات بحذف الياء و ابقاء الكسرة
على التاء، و في اللواتي و اللوا بحذف التاء و الياء، معا
و ما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفت
و جاء فيما يعقل نحو الهي، و ما بينهما و من ايضا بمعنى الذي
فيمن يعقل و يستوي فيهما المفرد و المثنى و المجموع و المذكر
و المؤنث و اي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي
اضرب الذي في الدار و اية بمعنى التي نحو اضرب ليتهن
في الدار اي التي في الدار و ذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او
التي قال الشاعر و بيري ذو حفرت و ذو طويت اي التي
حفرتها و التي طويتها و ذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما التي صنعت و الالف و اللام اي مجموعها
بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع و العائد
المغفول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
و يقدر اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه و موضو
دم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

ازهردن

اول ان الموصولة الى وجوبه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الا حد اخبر عن
الاسم الغلاني في الجملة الغلانية بالذي بعد بيانهم طريق
الاخبار بالذي لا بد لهم من تذكير كثير من مسائل النحو وتد
تيقن النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح
واي اسم يمنع فاراد الملكة الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن خبر جملة بالذي
اي باستعانة التي او التي او الالف واللام فان الياء ليست
الذي
صلة للاخبار لان الذي مخبر اعنها لا مخبر بها اخبرتها اي
اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي بالجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في
الجملة الاولى ضميرها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
عن الضمير خبرا عنه نصب على الحال او حذف اخبرت معنى
جعلته اي جعلته خبرا متاخرا واذا اخبرت مثل عن زيد من
جملة ضربت زيدا بكلمة الذي او فعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا
والمراد بموضع محل الذي كان له في الجملة الاولى وهو
محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد
كذلك اي مثل الذي في الاخبار به الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة اي حال كون الالف واللام مخصوصين بالصحة بناء على

الفاعل

الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم
الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل منا الفعل
المبني للفاعل واسم المفعول من الفعل المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية خاصة
متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وخبذا وعسى
وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالام
عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفتح منه اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحروف النفي والاستفهام فلا يخبر
بالالام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيكون معنى السين
واذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
وضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي ومن اجل انه اذا
تعذر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في
ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير
الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي
عن زيد بدون عاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن مجموعها فيقال الذي ضربت زيدا ان قلت وكذلك امتنع
في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت
من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي
جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
الذي عجبت من دق القصار الثوب وكذلك امتنع
في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضع هي بالحالية وكذلك امتنع
في الضمير المتحول لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع نصب
الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الضمير
بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المتحول
لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
غلام بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عائدا الى الموصول يقع في المبتدا بلا
عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا
عائد وكل منهما ممتنع وهما الاسمية لا الحرفية فانها الكافة
نحو انما زيد قائم وانما فيه نحو انما ضربت زيدا وما زيد قائما
موصولة عرفت ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وما
فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما يكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء يكره النفوس

وتمامه بمفس

منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قولك نعم فتاها هو اي نعم شبابا هي او نعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون
موصولة نحو اكرم من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من يضربا اضرب او موصوفة
اما بمفرد نحو قولك كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا ايمانا
اي بشخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمه الا لملازمة
الصفة فان كلا من لا يحيى تامة وصفة واي للذكر والانثى
للمؤنث تكون في ثنيون الامور الاربعة والاستفهام التام
والصفة فاي الموصول نحو اضرب ايهم لقيت والا
استفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قبل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المغربي
كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل رجل عظيم سئل عن حاله لا يعرفه
كل واحد منقل عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كل واحد من اي وايه معربة بالاتفاق وحدها
لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على احتمال في اللذ واللتا وذو الطائية وانما
اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي

هي من خواص الاسم الممكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ
بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها ليتأكد شبهه الحرف من جهة الاحتياج
الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثنى الموصوفة
لبنائها مثل يا رسيما الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني فبناء الموصوفة بهذا فلا حاجة الى الاكتفا بنيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه فالذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس
وج جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا
قلت الاكرام الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسوال ويكون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر
ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احداهما ان ماذا
بكماله بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا
زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها
بكماله بمعنى اي شيء ان ليس لكل منهما معنى بالاستقلال

بل يكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء
وج جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في
كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر
مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السوال
والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
الذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة
المبني الاصل فاقيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد
به تضجرت وتوجعت وعرفه بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويد زيدا اي امهله مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات ذكل
بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا اتخذه الكلمات
وامثالها ليست بافعال مع ان دلالتها معاني الافعال امر تقلي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثل موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثل
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فحسب علم للفظ

شبكة الألوكة www.alukah.net

الفعل لامعناه شيئ اذ العربي النحرير ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت ورعالم يسمع اصلا وهذا قال المصنف مكان
بمعنى الامر اراد الماضي ولم يقل معناه الامر اراد الماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا
على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياسي اي قياسي كثير الاستعمال قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فانتفى على انه
لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث
ولم يتم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه
صفة المؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد
من العلمين الاخيرين مبني لمشابهته لم اي لفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
ان افعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال
الشارح الرضي والذي ادى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شيئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذكر الشيئ منه

فكيف يخرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب
فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما
قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال
بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم الاماكان
في اخره اي الا في فعال علما للاعيان في اخره راء فان بني تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم
لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل
نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرج كما تكرر فاختير فيه البناء اذ هو اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على الفاظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم
تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكم حكم المصادر والثاني مر وصه وحكم حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها
اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على
شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا الاصداء ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
وح لا يقدر ان يحكم عليه لشيء او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
خ لناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به
وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي او عند ناخة البعير خ او غاق صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد
بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء
بها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا
تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كالالفاظ وانما قال كالالفاظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها
كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من

الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا
اي لان خنتها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا
مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول الفريق كلها فالاول كغاق اذا صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة
عند ناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه
لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء
المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلقه بغيره المركبات اي المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم ركب حاصل من تركيب كلمتين
حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليست بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل
مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقولنا ليست بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله
وتابط شرا لان بين جزئ كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن الحد مع انه من افراد المحدود لانه بين جزئيه قبل
التركيب نسبة العطف وتعين النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة اصعب من حرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من
ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التي في تابط شرا النسبة الفعلية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع
آخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر
حذفت الواو وركب عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر
واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى
تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
وانما اوجد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر واجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه

كلن لا

التركيبية

ظاهر هيئة تركيب احد

نقص

كلن لا مطلق بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على
المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلق
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المعرفات للدلالات على ما ذكرنا اراد وا ان ياخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين
لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على
اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل
جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر اذ حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
انه اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر
واثني عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان
لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبتدا كبعلبك ويبنى الاول لتوسط المانع من الا
عراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي اعراب الثاني مع منع
الصرف وبناء الاول انما هو اصح اللغات وفيه لغات

اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع اصرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات**
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به
بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في
باب المبنيات ان يريدوا بها ذكر البعض المعين وذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض النحويين ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلق
وتعرض لذكر البعض المعين فقال الكنايات **كم** وبناءها
لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية
متضمنة بمعنى الحرف وحد الخبرية عليها **دكنا** وبناءها
لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف
التشبيه وصار المجموع بمنزلة الكلمة الواحدة بمعنى كم
وبقي ذا على اصل بنائه وكل منهما يكون **للعدد** والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير عدد ايضا نحو خرجت يوم
كذا كناية عن يوم البيت وغيره **وكيت وذيت**
للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة

التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها
ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كائن وانما بني لان وكاف التشبيه دخلت على اي
واي كان في الاصل معربا لكنه لما حذف عنه الجزئين معناهما
الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين يمكن
ولهذا اكتب بعد الياء ونون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط فهو ثبت في البناء ومنحط عن اخواتها فلذلك لم يذكر
المصنف معها **فكم الاستفهامية** المتضمنة معنى الاستفهام **ميزها**
اي الذي يرتفع الابهام عن جنس المسؤول عنه **منصوب** على التمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين ميزه مفرد منصوب جعل ميزها كذلك لانه
لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما **وكم الخبرية** ميزها **مجرور**
بالاضافة **مفرد تارة ومجموع** اخرى تقول كم رجل عندي وكم
رجال كما تقول مائة ثوب وثلثمائة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير ميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا وملكان هذا المثل
في الصريح بالكثير جعل صيغة ميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها **ويدخل من في ميزيهما** اي ميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكتها قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لما افادت جزا

اي قول من

للتمييز المضاف اليه كم واما تمييز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر والدال على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية و
لها اي كم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان ال
استفهامية بتضمن الاستفهام وهو معنى يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع
الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما
كان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل
كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل
واحد منهما يقع مجرورا ومنصوبا ومرفوعا ثم بين موقع كل
منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
برضمير او متعلق ضميره فهو من حيث كونه كذلك كان منصوبا مفعولا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمل لا يكون الا بحسب
المميز وذلك لانك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر للمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات متعينة لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
ع المفعول به وكم ضربة ضربت ع المفعول المطلق وكم يوما

سرت

سرت ع المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجل ضربة اذا
جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربة فهو
من حيث انه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير
مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع
وكل ما قبله اي قبل كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبلهم حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف
عليها على ان يجعل الجار مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار
على المجرور مستمر لضعف عمل مجرور تقديم الجار عليهما على ان
نجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلاما واحدا مستحقا
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعلا ولا شبهه
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر ولا مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجل
ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر متقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وجاز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان كان ظرفا نحو تومك فكم هنا منصوب المحل او لا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في
قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا
وكذلك اي متذكرا في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتاتى تلك الوجوه في جميع
هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط
وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت
وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت ومن ضربت
وما صنعت ولا يتاتى فيهما المرفوع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واما اذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن تمرر بزيد وغلام
من ضربت اضربه ومن ياتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه المذكورة كمتى وايان
واين وكيف واني واذا ان لم ينجر بحار نحو من ابن فلا
بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان
اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت

قعود عمرو

قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح المرضي
واما لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
لم ينتفع في الاستفهام لمحل ما انتصابه على الظرفية اذا كان
خبرا مؤخرا نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي مبتداء
فيتاتى الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية
ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت
كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفي مثالكم عمة لكم جرير وخالة يعني فيها احتمال الا
ستفهام والجر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في اكثر من النسخ
وفي بعضها وفي مثال تميزكم عمة لكم اي ما هو تميزا باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخ الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم
احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا بمعولا على حسب الكسرة
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تميزها اعني عمة فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا
يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف تميزها وهو
غير مذكور فيما سبق وكان الاليق تاخيره هذا عن قوله وقد يحذف
في مثالكم ماكلوا واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

شبكة الألوكة www.alukah.net

للفرزدق يهجو جريرا وتمام قدعا قد حلبت علي عشاري
القدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او اللزم بمعنى انها لكثرة الحلمة صارت كذلك او هذا خلقة لها
نسبها الى سوء الخلقة وانما عداني حلبت بعلى لتضمنه معنى
ثقلت اي كنت كارها لحلمتها مستثقلا منها فحلبتني علي
كرها مني واختار من انواع حلمتها الحلب لانها خدمتهم
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع
عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تنازع من الحلب ولا تطيع بسهولة فيبقى حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رزالة طرفيه ابيه
وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
زهر عن كمية عدد عمات وخالات فسأل عنه وكرر لها جريا على
تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثيرا من عماتي وخالاتي
حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة
على سبيل التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء وجملة تو صيفه بقوله لكوخره قد حلبت محذوف
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة
في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها سلط عليها
تسليط الظرفية او المصدرية فاذا رفعت عمة رفعت
خالة ودعها واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها
خفضتها وذكر واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت

او خبرية

اوخبرية ومثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف المعين فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن
كثرة وظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانيره
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا وكم درهم او دينار
مالك زيد في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل
عن كمية ضرب بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة ومرة ضربت او الى ضرب لك اي
كم ضربة او ضربة ضربت فكم في المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان
يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجلا ضربت فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعرودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف حاشا اي لفرق قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عند اللفظ دون النية فان عند نية اعرب مع التنوين نحو ربما بعد كان جرا من قبيل وكميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها
الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجر المقصان

كقبلُ وبعدُ وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما يجعلها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً
كاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلاً اي قديما
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى
الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حروف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف كشبهه بالغايات
لشرة الابهام الذي هو فيه كما فيها ولا يجوز فيه المضاف
اليه بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء بي زيد ليس غير
لكثرة الاستعمال غير بعدها. وكذا اجري مجرى الظرف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اي ومن الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما مرئي حيث
سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول
ترك اي اما ترئي هيكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء
كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة

مكان

مضاف

مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المجردة مما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء
وهو الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الا
ضافة الى المفرد ومنها اي ومن الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرناه حيث وهي اذا
كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا
على الماضي وذكر ان الاصل في استعمالها ان يكون للزمان
من ازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثرت في الكتابات
الموثقة استعمالها لقطع علائم الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها
اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على اخرى
فتضمنت حرفا الشرط وهذا علة اخرى لبنائها ولزمت
اي لكون معنى الشرط فيها اخترت اي جعل مختارا لبعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجأة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين
اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها
فلا يناقض ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
واقف او حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية
فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانية
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقول
زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت
او زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو انيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة
ومنها اي ومن الظروف الجنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها
لمامر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء

للمستقبل

للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اختصاصها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان
ذلك اذ زيد قائم او اذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى
فيهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد وانى تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى القتال
ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان قيام زيد وايان
قدوم بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف للحال استفهاما
اي حال شيء وصفته نائبا عن الحال صفة الشيء لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي
على اي حال هو وقد يستعمل للشرط مع ما علا ضعف عند
البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلق عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فانكان بعده اسم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيفما جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت
اركبام ماشيا ومنها اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ
بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما
رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رويته
يوم الجمعة قبليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتك فيهما
اي اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة لتعين فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة
وانما كان التعيين مقصودا لانه لما فائدة في جعل الوقت
المجهول او المدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل
قبليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستوفي جميع اجزائه
بحيث لا يشذ عنه منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع
الايام

اجزاء المدة

اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا اقل ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اي ما كنت على هذه الصورة منذ قلعة
كانت او مخفقة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت
مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حملها بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي هو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما موقتان لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى جميع المدة او اول المدة وخبره
ما بعده اي جزء كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدا نكرة مثل فوكد مذ يومان بكرة والخبر معرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما
اسمان حريان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يتعاقبان
ظرفا في تراكيبهم ومنها اي ومن الظروف المبنية كي بالنون
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء
لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال

مشقلم

ولد بفتح اللام وضم الدال وبناءها لوضع بعضها وضع الحروف

بينهما وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال لدى زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الا

المال ضافة نحو المال لدي زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنون بنون

يحذف التنوين في مثل رطل زيتا ولا لكر عنها ويثبت وكونها غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة

جلي او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قد نحو قط الذي اكم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملا لاختها وهو عوض

على ومنها عوض بفتح العين وسكون الواو وضم الضاد وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق المنفي جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل

وبعد بدليل

وبعد بدليل الاعراب مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى الكلمة اذا المضافة الى الجملة يجوز بناءها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بكلمة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب متلو وغير مذكورين مع ما وان وان مخففة ومشددة نحو قيامي مثلما قام زيد وقيامي مثلان تقوم او مثل ان تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما غير متمكنين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب في بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المحضورة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمحضورية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخصوصية فهو النكرة قوله ما وضع شامل للمعرفة والنكرة قوله بعينه يخرج النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها وضعت

بازاء معان معينة شخصية باعتبار امر كلي فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث ان يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يتبادر ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي والثاني الاعلام
الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازاءه من
حيث معلومية او معهودية او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من
حيث معلومية ومعهودية لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلوميته ومعهوديته فانه بهذا المعنى الاعتباري نكرة
والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
معينة تعلمية معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المؤنث المذكور وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو

المشترك

المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية
وانما لم يقل ما دخل اللام ليدخل فيه ما دخلت الالام الزائدة
لتحسين اللفظ والميم في ليس امر اصيام في امسفر بدل
من اللام فلا يعد ما دخلت عليه قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به رجل معين بخلاف يا رجلا لغير معين
فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل
يا رجل يا ايها الرجل والمضاف الى احدها اي احد
الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه
ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ويخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير
او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم يعني اي
اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله يعني مفعول
مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه
الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وما سبق توريث
المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف
فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام
او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم
فهو لقب والا فهو الاسم ماوضع لشيء بعينه شخصيا او جنسيا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعتبر لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال
المستعملين بحيث احتص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غيره حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير
متناول غير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد ليخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخا
طب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم
المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا
قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر
فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون الموضوع ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها

الا المضاف

الا اعلم

هذا التعريف م

لكميتها

الا المضاف الى احدهما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه
ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ماوضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ماوضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما فرق بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وبين ماوضع اي اللفظ
وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة مثالا
شياء هي المعدودات واحادها كلا واحدة منها وكمية الاحاد ما
يجاب اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب
بالاثنين وهكذا الى ما نهاية لم تظهر من هذا التعريف ان
لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من
اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحسابيين من العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له
من غير اعتبار معنى آخر لا يتنقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
حيث ان للعدد منها الوحدة والاثنينية فقط والصور الاسماء العدد التي يتفرع عنها باقيتها اما بالحاق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تا و اثنين كواحدة و اثنتان او بابسقاطها كثلث الى تسع

حاشية فيه ام او بالتثنية كما يثنين والفين ان عشرين ليس جمعا كما صرح الشارح في اول هذا الكتاب والقول بان الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما غير مسموع لان الكلام في الجمع الذي يتفرع عن الاصل والجمع الحكمي ليس كذلك او بالجمع كمآت والوف وعشرين او التركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشرة كلهم واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة و اثنتان واثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتاء تانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر امراة ولم تقل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا واثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحالة قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين

من جنس

من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في اثنتان بدل من لام الكلمة وقد قال في الصراح بخلاف الالف فلم يتمحض للتانيث وهذا حاكما عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على اثنان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيث للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدر جهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداهما فقال

ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزوائد عليها كما بينا ذكر
الزائد بها بلفظ ما تقدم من الاسماء والاعداد بعينه من غير
تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان واثنتان
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى التسع وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مأيتان والفان
في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول
فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزيادة
عليهما او اعطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة
رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او امراة ومائة واحد عشرة
امراة ومائة وعشرون رجلا او امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون
رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسع وتسعين رجلا او تسع وتسعين
امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتها وجمعها ويجوز
ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا
والاصل في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدور الاعداد على المركبة
على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتشاقل
المركب بالتركيب حكما فيعد يكرب وشذ حذفها واجراء الياء مجرى النون

لا نحفا احد

لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في قولك جاريا القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذكر فيه كونه مركبا وفي
زيادة استثقال فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتحة اولى لتوافق
اخواتها لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال اسماء الاعداد شرع في حال مميزاتها وابتدا
من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح بقوله
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض ايجمع ور
مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا فلانه لما كثر استعمال اكثر واغير جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
فيطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثنا من
قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حيث ميزوا بها ثلثة واخواتها
وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة
جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجموع
بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين
الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخف ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد

كناية عن جاء الكسرة

وهو مئون م

اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة لانه لا يستقيم ابقاء النون
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما في غدايها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه ليس
اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها
ضرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لبطرد باب مائة امراة واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة
قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف
وانما يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع
مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلث
الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفارجل
مخفوض بغير لانه لما كان مائة والف من اصول الاعداد
كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها
لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
جمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المميز عنه
مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او
بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فالوجهان
اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان

شيئ

الجزء التاسع

شيئ قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شيئ قلت ثلث الشخص
اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة واثنان واثنتان لانهم
واثنتان بمميز فلانه يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز الصالح لان يكون
مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الواحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان
التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والواحدة ومن صيغة رجلان
يفهم الجنس والاثنين فبذكرهما استغناء عن المميز
فان قلت ان مميز الواحد مستغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميز الاثنين مثنى يغني عنه لم يجز
ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية
في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتبين الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروف المصورة بصيغة خاصة القابلة للحوق
علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حروف
التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد

علاحدة وذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين
علاحدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي احق على ذكرهما
ولا شكا ان رجلان احق من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص
على العدد والتصريح به الذي قصد ذكر التنصيص والتصريح
بالعدد اي بذكر اسم العدد علاحدة فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى بافادته عن ذكر العدد علاحدة وتقول
في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص
من علاوة ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فتقول الثاني تقول
القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمام اليهم
يكون معنى ثاني الواحد مصيره باثنين بانضمامه اليهم اثنين تقول صيره
وانما ابتداء بالثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقال غير ذلك فلا يجري ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تيسير
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته
من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في
المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما يقال الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فاتى بدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما

وهكذا

وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتا
سعة عشرة واعلم ان حكم اسماء الافعال من المتعدد سواء
كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
وتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث
عشرة تؤنث الاسم المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو
الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانهما كم لواحد مذكر فلا
معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار
حاله اختلف اضافتها فلاجل اختلاف اضافتيهما قيل
في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين
ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثة
وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده اي يكون
فوقه اي احدها لكن لا مطلق بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستهجن جدا وتقول في اضافة
ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى

المركب الثاني كي واحد من احد عشر الى تسعة عشر درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان ثنيت قلت
في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب
الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا الى تاسع
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لاستغناء التركيب
الموجب للبناء وبني الجزء الثاني لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد
لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي
المؤنث اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي
ملفوظا سواء كانت تلك العلامة حقيقة كامراة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث
في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير
الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة
غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر ما بخلافه اي اسم
متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامت التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامت التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى او حبلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء

في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم يازاء
اي مقابلته ذكر في جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة
في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي
اي ليس يازائه ذكر في الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ
لما لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كطلحة مثال التانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال التانيث اللفظي تقديرا فان التانيث
متحقق فيهما بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال
للمؤنث لفظا الحكمي كعقرب لقلته وخفوته واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا
او لفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقي فاذ حينئذ لا اعتبار في الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو مستثنى
من الاستثناء عن هذه القاعدة فكما تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء بملاءمة لفظه من الاستعارة به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر
بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير زاجع الى المؤنث

شبكة الألوكة www.alukah.net

الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وان في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لبلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة
الفصل ايضا كذلك يجوز الحاق التاء بالفعل وتركه
فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة ف
طلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الخ
اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء
الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل
يجب التاء اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه
واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير جمع المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء كان واحده
مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال
حكم ظاهر غير الحقيقي فانث بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير يقال الزيدون
جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضم فعلت وهو المستكن فيه
المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت

وفعلوا

وفعلوا اي ضمير فعلوا بمعنى الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما
يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كما
العيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير
السالم نعلت وفعلت اي ضمير فعلت مقرونا بتاء والتا
نيث بتاويل الجماعة وضمير فعلت اي بالنون
اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
له واما في جمع المذكر غير العقلاء كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث
وفي الحواشي الهندي موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن
يجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق لغرض اي اخر مفرده ب
بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا هو او
حقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين
كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كاف قبل الياء
حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
ليلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق

الهندي

وحده او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدمه
ودلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل على امران من
امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد بمعنى الواحد حال كون ذلك
المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس
الموضوع بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله
ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى من قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال
قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران
وحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه تثنى الاب باعتبار
معنيين مختلفين وهما الاب والام وكذا القمرين باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة بالاسم
الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به
ليحصل مفهوم يثنى ولهما فيثنى اسنان فيثنى باعتبار معنى الاين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى
القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج
الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يثنى ولهما

فيثنى

فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في
جواز تثنية يجمع اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان على
كثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمرو اذا كان
علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام كثيرة استغنى لها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها بمجرد الا
شتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قولهم من جنسه ولما كانت
آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة
كعصا ان اوحى بان يكون مجهول الاصل ولم يعمل كالالف الواقعة
في المسمى بالي وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي
اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل

والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الواو عن ياء حقيقة كرجيان
في رَحِيٍّ او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل
كمتيان في مَتَى حيث جاء مَتَى مما لا واو له او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي
الغة منقلبة بالياء اعتبارا لاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف و الالم الممدود ان كانت
همزته اصلية اي غير زائدة او لا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة الاشهر لاصالتها كقراءٍ بضم القاف وتشديد
الراء لجيد نحو قراءان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالتغيف
احدهما للمد والصوت والثانية للتانيث قلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان
لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل
اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان وحكي
المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاجود قلبها واوا
والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية وللتانيث بان
يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق ببرقاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فانا
اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران

جايزان

جايزان احدهما تبوت الهمزة وبقائها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصلية والاخرى
عن اصلية تشبيها بهمزة قراء فتثبت في الصورتين كما في
قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا
في الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز
ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن
المشهور هو الاول فكان ينبغي ان يقول المصنف
والاوجهان بقيام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة ورد ها الى الاصل للاشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام كما قد تقدم تفصيلا
في كتب التفاق كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثر اجريها حكم باشتهارها غير جاوفق في شرح الرضي
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان
يكون هذا الاصل واوا او ياء وقد يحذف نونه اي نون
التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فبينهما تنافي وحذفت تاء التانيث
الحق قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان
وثمرتان في خضيان والياء على خلاف القياس مع جواز
اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان كلا واحد من الخصيين والاليين لما اتصلا بها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بعد ونهما صارتا بمنزلة
عضو واحد فتأنيث لا يقع في حشوه وقيل خصي وآلي در
ستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا
استعملان لا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي المجموع حاصل اي اسم دل على اجملة احاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده
اي حروف هي مادة المفردة التي هو الاسم الدال على واحد
واحد من تلك الاحاد وحال كون تلك الاحاد الحروف ملتبسة
بتغيرها بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغيرها ظرف مستقر وحال من الحروف ودخل
في قوله بتغيرها جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم
من تمامه وكذلك الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذا التر
يادات الى صيغة اخرى وقوله دل على احاد جنس يشتمل
الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كركب

ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة ويقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس
لا الافراد فيقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعانة فيقوله
بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع
والعدد فتخرج بما هو الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس و
الثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد
الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام على لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو اسم الجنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كاجمال وباذورا
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر ونمرة ونخل و
نخلة واما اسم الجنس او جمع لا واحد له من لفظه كحوايل و
غنائم فليس بجمع بالاتفاق ونحو تلك بما الجمع والواحد
فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير
المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير
فضم بد لك ان كان مفرد اضمة فعل وان كان جمعا ضمة اسد
وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث فا

لا ضير
اي لا ضير

كب

الجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو
مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في
حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة ليدل ذكر اللحوق او الالحاق فقط اي اللحوق
على ان معه مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما
ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء
ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
ثقلت ضمة الياء الي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
حلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا
القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين و
الياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي
آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها
اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير

ليدل

ليبدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الواو والياء المتحركتين وانفتاح ما قبلهما وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع
الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما
محضا غير معنى وصفيته فمذكر علم اي فكونه مذكرا
علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كامراة او واحد نحو
اعوج للفرس المذكر لم يجمع على هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن
كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو وثقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التا
نيث هو التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فتصير صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى فتحة ما قبلها
دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع
المذكر الصحيح ان كانت صفة من الصفات غير علم كاسم

شرط

فتحي

الفاعل والمفعول فذكر بعقل اي لاشروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل كما مر وشرط الثاني ان لايكون ذكرا لاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفية صيغة الصفة الكائن
ذكر الاسم اياها مع المؤنث ليكون المذكر على صيغة
افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لايكون ذكرا لاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوفية تلك
الصفة به المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمونث على صيغة فعلى نحو سكران سكرى فانه لايقال
فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانين
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر
والمونث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان
لايكون الاسم المذكور مستوفيا فيه اي في هذه الصفة
تاويل الوصف بجمع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل
جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
يجمع بالالف والتاء فانه لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط
الخامس ان لايكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة

جمع المذكر

جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس
ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد
شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكون منها وانما حكم بشذوذ
هما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة
كلية حرجتها من الشذوذ ومنها سنين وامثالها واتبع بعضها
على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد التفصيل
ذكر فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع
حق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرط اي شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذكر المفرد مذكر فان يكون
مذكره اي مذكر ذكر المفرد جمع بالواو والنون ليدل يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لايكون اي فشرط صحة جمعيته ان لايكون مجردا عن تاء والتا
نيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل
في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في طلحة وزينب
وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي
لايطرد فيها جمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات

الصحيح

والكلمات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه
ليس بحقيقي ولاظاهر العلامة جمع التكسير
ما تغير اي جمع لتغير بناء واحده من حيث
نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير
يكون لحصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا
فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيد للعموم في
قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا
كغلمة كلام وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما
افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع
غلام وجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات وفي شرح
الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى
القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذكر امذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة مطلقا على فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذكر الاخر كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود الاقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى
قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول

والعلم

يستعار

لمناسبته

والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة قعدة القادرية والعالمية ويلله دو
بحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي
ويرتقي الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره
اي غير الثلاثي المجرد بعض الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياس اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الغير ذلك مما علمته في علم
التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عن فعله المشتق منه
حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غير
اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا
او الان وذلك العمل لمشابهته الاشتقاق بينهما لا باعتبار التثنية
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا
يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه انه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشبهه جاء حيزان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ان ضرب
زيد ولا يضر اي معموله فيه او يكون الظرف معمول مالم يتم فاعله
لانه لو اخر فيه لاخر فاللبس والمجوز قياسا على الواقع فيلزم اجتماع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه اجريين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها تحذو ر بخلاف المصدر فانه لم يفد
نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى قيد
الاستتار على حدة ليخرج منه مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر
الفاعل اي فاعلا المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد الملك
النسبة الى فاعل غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوطا وعلى الثاني
ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس
وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا
باللام اي بلام التعريف قليل لم يات في القرآن منه الا مصادر
المعرف باللام عاملة فاعلا او مفعولا صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا من غير اعتبار ابدالم من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا واقعا بدلا منه اي من

الفاعل

الفعل

التي فاعل مقدر بالفعل الذي لا يجوز اظهاره لان غير الفعل لا يعمل في الفاعل المعرف
ذكر معه الفعل بنفي او ان لا بد في الفاعل المقدر المقدرة وكذا يجوز

الفعل وهو ما كان حذفه لازما نحو شقيا وشكرا لواحد الفوجهان
اي فيجوز وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر بالمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني عالم يكن معوضا
مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين توهم ان تعلقه بالقسمين على السواء
اسم الفاعل ما اشتق ابو اسم اشتق من فعل اي من حدث
موضوعا وكذا الاسم لمن قام اي الفعل به اي للذات ما قام بها
الفعل لو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يحمل امره
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث بمعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من
اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل
على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في
الجمع التي حكم عليه بانه ليس لمن قام به وضع زيادة فجعل لمن
قام به يخرج اسم التفضيل يكون الحق ذلك لان الضابط
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا
نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه وضع له

جهل

اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام بالفعل
بل لمن قام بالفعل مع زيادة فيقول لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المقام واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة
اليه فلنا منشأ ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق تضمن معنى الوضع كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بدله مع الزيادة
ويحدث ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف
ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفا
على وفي الترجمة الزيتونية معناه ان صيغة اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وعاشر وآكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة
فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة موضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل

اخر المضارع

اخر المضارع كسر كما في يستفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متقابل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقعة
في اخر المضارع ايضا مذكورا فلم يكون لكل من قسمي الميم
مثال لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
كذلك وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وهكذا
كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
بشرط معنى الحال او الاستقبال اي بعمل اسم الفاعل حال
كونه ملتبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان
الحال والاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط
احدهما لان عمله شبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقولك
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان زما
ضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل الفاعل بمعنى الماضي كان موجودا في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كان موجودا الآن وشرط الاعتماد اي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاعتماد اكم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا
او الموصول او الموصوف او ذو الحال المتعلق فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
اليمين او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فان زادبهما شبهة للفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم الا زيد وما قائم الزيدان فان
كان اي اكم الفاعل المتعدي للماضي اي لزمان الماضي بالاستقلال
اذ ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لغوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقدر الجواب
عنه وان كان لا اي لاكم الفاعل معمول اخر عرجا اضيف
اكم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي انه نصابه بفعل مقدر
لا باكم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه كما قيل

معطى

معطى عمرو حينما اعطاه معقيل درهما اي اعطاه
درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى
الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم الفاعل لكراهة ادخال اللام عليه وما وضع
منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى اخرى بحيث تخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل
واشترط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون
صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا
كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد
الضراب عمرا الآن او غدا وما فيه من معنى المبالغة
نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمتضمن من
اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما
مصحح الكان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا
في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو زيدان

ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفا معمولة للحذف اي تجوز
حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة
بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب
الاليم بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم
يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق
من فعل اي حدوث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات
ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع الضرب عليها واعتذارا قام تن مقام مادة اسم
الفاعل فقولنا ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقولنا لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل موصوف بزيادة على الغير باذكى العقل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
الفاعل بفتح ما قبل الاخر لفظة الفتح وكسرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحالة العمل اي عمل

النصب

النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين و
الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كما سم الفاعل اي
مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان ينائب مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتونث ما اشتق من فعل لازم واحترز عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اي ما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي
الرحم طبيعة لا الكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع
للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيئ صيغة من صيغها

على هذا الوزن قطع على حب السماح اي كائنة على قد
ره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
ه بخالفه اوصفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على
قدر ما يسمح وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها شبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول الاتي لان اللام الداخلة عليها
ليست موصولا بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما
فيها وبيان حكم كل قسم وسمي كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكم
ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف ملتبس باللام
او مجرد عنها اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي
معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب ومجرور فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الثلثة
التي هي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من
قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة

والنصب

والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمعمول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في
المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على
التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى
التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة
امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها للتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
مثل هذا التركيب في كون امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن
وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام
والحسن الوجه بالوجوه المذكورة الثلثة والحسن وجه

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام
في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهومها الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفضيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا
منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال الثاني
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة اوغيرها واسطة الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل و
استتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او حذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما
وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجردة عن اللام مثل الحسن وجه ابو وجه غلام
لان اضافة الحسن الى الوجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية
الصورة مفيدة للتخفيف لكنها في الصفة شبه على المعمود

من الاضافة واختلفوا في صورة كانت الصفة فيها
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح
في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يكون منه ويتبع
ان يقتصر على اهون التخفيف اعني حذف التنوين ولا
يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى
حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الا
قسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي
ستة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما
قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل وجهه
والحسن وجهه بنصبه فيهما قسمان حسن لاشتماله

يمكن

حسن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الضمير المحتاج اليه غير الحسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر
الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه يرفع فيها قبيح
لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في الفعل احتيج الى
قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمول
الصفة في حكم فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تجرد الفاعل
فيها اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
تثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي لم ترفع معمول الصفة بها
بل نصبته وجررتها ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
فتونث انت الصفة بتانيث الموصول فتقول هند حسنة
وجه او حسنة وجهها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه
وحسنون وجها والسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول واسم المفعول
الغير المتعدي ايضا الى المفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدي الى مفعول واحد فاذا ابدل الاسم المفعول منه
اقيم ذكر المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول

مثل

مثل الصفة المشبهة وذلك لكل ايضا من الاقسام الثمانية عشر
فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان
اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول واذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط
اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل
له لنصبه تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني لمعطي
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل لنصبه تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني المفعول الثاني لمعطي والمفعول الثاني
محذوف وكذلك الصفة المشبهة المنسوبة تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره اصل
ذلك الفعل والباء في قولنا بزيادة اما ظرف لغو لموصوف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
بخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقولنا بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وبر
ابر اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما

ملتبس بتلك الزيادة فقولنا من فعل
فاعل جميع المشتقات وقولنا للموصوف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ة الاصل اخير والشر فخففنا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعمل
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي
للرباعي مجرد لامزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر
لان هذه الصيغة لاتسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الثلثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لانهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر
واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زايدة الحمرة والعور وهذا التعليل
انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل اسم
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا
عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد
بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل

اليه

اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد او نحوه بمثل هو اشد استخراجا
مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد
وكان يرد ان صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق وكانهم
حكموا بشدوذه نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي
عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على
عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف فيها
احمق ولا اضل وتقلدت ذات ليلة اخره بقلادتي فلما
اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيل له ثانيا من احمق ابن
هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الندور ولا
يعول بذلكما قال والشارح الرضي عد احمق من قبيل البلد حيث
قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد

معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
استغل واشهر واعرف ويستعمل اي لهم التفضيل على
احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي
هو المفضل وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا الا انه يشار باللام الى امرين
احدهما المفضل عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو ان الافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب اذا استعمل
اما مضافا كقولك زيد افضل الناس او بمن كقولك زيد افضل
من عمرو او مقرونا باللام كقولك زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها كقولك زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واحمقوا ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العبرة للتكاثر فقيل من فيه ليست بتفضيلية بل
للتبعيض اي ليست بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه
عن الكل ايضا لفوات الغرض كقولك زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه كقولك الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او اكبر من مع مجروره اي اكبر
من كل شيء فاذا اضيف اي لهم التفضيل فله بمعنيان

احدهما

احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احد سمار زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اي على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في فمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضعه افضل التفضيل الشيء على غيره
فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم واخلا فهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا منهم بحسب الارادة اذ المقصود من استعماله بهذا التفضيل
موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا المعنى فلا
يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لكونه خارجا عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان
يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كون بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله
افضل قريش اي افضل الناس من قريش وان تضيفه الى
جماعة من جنسه داخل فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة
نحو قولك ان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد

عليه السلم

لانها مشتاه او ممكنة ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم الفعل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد افضل الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهند الاناث
يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل
المفضل عليه مذكورا بعد والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة
له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلوا الناس و
هند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات
لمن اضيفت ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
للمطابقة والقسم المعرف باللام منه قال يد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام
المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر
المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر كما هو في اوسط
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها
الفارق بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا تعمل

اسم

واغا خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف
لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل واغا خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواه كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعل دال على الفعل الناصب
قال الله تعالى هو اعلم بمن يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا
بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن
عندك اليوم راكبا والتمييز يتضمنه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا
نحو طاب زيد ابا واغا يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة و
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل الا لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعمال بمن
للاثنين والجمع والمؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا
يعمل بمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
بسببي هو في اللفظ مرفوع معتمد عليه بان يقع لغته او خبرا عنه او
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك السببي
وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده
بذلك السببي الذي اعتبر او لا على نفسه اي نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا او بالثانية مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان
او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل

ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجل هو الذي
الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
عين الرجل وعين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترطان يكون في اللفظ ثابتا
لشيء وفي المعنى لمسببه ليحل لتحصيل له صاحب يعتمد عليه
ويحصل له مظهر يتعلق به ذلك الصاحب حتى يتيسر عمله كالصفة
المشبهة لاختطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل
زيد ضارب عمرو وانما اشترطان يكون ذلك المسبب مشتركا
مفضل امن وجه مفضل عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف كحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
وليكون البيع على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترطان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما
قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن
في هذا المثال بمعنى حسن وكذلك كل افعل في المواد الاخر بمعنى
فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
منفيا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل

لوجه

لوجه النفي لا قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى احد صلى حسن كحل عين
رجل مقيسا الى زيد اما ان يساويه او يكون دونه و
المساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في
عين كل واحد من الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل
تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى احسن رجل
مقيسا الى احسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه في
القياس بكونه دونه لانا سب المقام فرجع المعنى الى ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد
ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزيادة
على الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساوي مطلقا ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزائد ايضا
فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما
جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان

بشبكة الألوكة
www.alukah.net

يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات في صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جوازه في المظهر مع انهم لو رفعوا
احسن بالجر به والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين احسن
وبين معموله اي بين ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية وذكر المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي
وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي
من هذه الحيثية لا يجوز تخلل بينه وبين معموله من هذه الحيثية
ولا يخرج عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
في المبتدا والخبر اذ العامل في الحقيقة حينئذ معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه يبقى
اجنبيا فانه من معموله من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل يلزم الفصل بين احسن ومعموله
من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا
لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها وما قرر مسلة الكحل

وبين

وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود
بلا نقصان وزيادة اراد ان ينبه على ان التعبير عنها
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخر منه
وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما
انشد سيبويه والمشتهد به باثبات هذه المسلة وتطبيق
بعض هذه الصورة عليه فقال وكذا ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد
مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في ونحو فيه لفظ العين من البين والكنى عن زيد لكان اخصر
مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان
عليه قبل هذا التغيير لان اصل من كل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون قبيل تفضيل
الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمته على ام التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او لا تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على التقدير

من

وجه ان الكحل في عيني زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت
بهذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو وقعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاول ولان من التفضيلية هي مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيدا الى آخره
قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا
بما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف احسن في المثال المذكور
وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام الاختصار والمثال
المذكور اولا وتمام البيت هو ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به
ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله
لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغني عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان
وهو مخصوص بركبي الابل والتاية من اتى او اي اتيا
من حيا وحيي وهو المكث والثاني وساريا من السير وهو
السيرة الليل فقوله ارى اعم من رويه البصر او من
رويه القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال
منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف
التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعترضيه

او حاليه

او حاليه واقل صفة واديا والجارة به متعلق باقل والمجرور
عائد الى واديا والركب فاعل اقل وجمله اتوه صفة له وتاية
تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اي اتيانا تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي
السباع واخوف منه وحاشا ما وقى الله مصدرية وساريا اي
راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل به
واخوف منه كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا يقول
مررت على وادي السباع لكثرة ما فيها وطال اي لا ارى
مثل وادي السباع حين احاطه الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك
الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت
وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل في
عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم
من دليل الانحصار احد كلا واحد منها فلما وصلت
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها
بتعريف الفعل عادل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي نفس عادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

منسوب الى م

بيان م

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى
يكون المراد وح يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون
المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو
استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه طهر
ارجاع الضمير الى عامل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر و
ثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفي بمعنى الة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذكر المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد بالحدث فالمعنى المراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
بل اعم لكن لا يتحقق ذلك الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد طرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
والمفهوم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج بالاول
عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال فانها جميعها
اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل في الافعال
المسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانهما بمعناها بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقتران باحد الازمنة
الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل
وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن
خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تدخل

للتقريب

لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لدلالتهما الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانضمامها وضعت اصالة لنفي الفعل
كلم ولما او لطلب كلا من الامر والنهي عنه كلا النهي او لتعليق
الشيء بالفعل كادوات الشرط وكلا من هذه المعاني لا
يتصور الا في الفعل ودخول تاء التانيث عطف على قوله
قد وانما خص بدخول تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا تلحق الا بماله فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فلما جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التا
نيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم وبحروف نحو
تا، فعلت اداة بنحو تا، فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نحو تاء فعلت ايضا وذكر لان
ضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه
وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عنه لزوم تبادي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخص
فرهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر
الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون من اجزاء الزمان فان
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات

لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالوصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة
ما بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجعم بان
ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اي هو يعني
الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا
وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما
الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
مبني على السكون معه نحو ضربت لي ضربنا لكراهة اجتماع اربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا
مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانسته لها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم
باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين
في اوائلها يعني الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجزء على
وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا

وتخصيص

ولتخصص بواحد من زماني الحال والاستقبال بالسين فانه
للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر ان
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
بمشابهته للاسم لانه يسمى مضارعا لانه يشابهه اذ معنى المضا
رعة واللفظ المضارعة مشتقة من الضرع كان كل
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مؤنثا مثل اضرب والنون اي للمتكلم المعه اذا كان معه
غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ما
خوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحد وللمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبين او ذي غيبة
والباء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما
واحد المؤنث الغائب ومثناه فتقول غيرهما اي غير القسمين
المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يقم بالا
ضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة المحضة فهي بقوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقة السابق
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة
احرف اصلية كيدحرج او لا يخرج ومفتوحة فيما سواه اي
فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج
ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الا

سقط

لم يسم

عراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يجب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة والنون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة الكلمة فلو
دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعراب رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منع وهو عند
النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربين والمخاطب المؤنث مثل تضربين
فهذه اربع صيغ يضربن للواحد الغائب المذكر تضربن
موضعين للواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واحربه للمتكلم الواحد ونضرب للمتكلم مع
الغير بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب لفظا اي
حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم
مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل اي
ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك خمسة مواضع بالنون
التي قائم مقام الحركة حالة الرفع وحذفها اي حذف النون

حالتي الجزم

حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في
الاسماء تابع مثل يضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الى اخره والمضارع المعتل الاخر بالواو
والياء بالضمة تقديرية في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء
ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب لخفة
الفتحة تحولن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط طرف
المناسب لها تحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالا
لف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول
لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وكذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه
وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي استحقاق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه
انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موضع الاسم كما في الصلة
نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي

ضارب هو على ان ضاربا خبر مبتدا، مقدم عليه وكذا قائمان
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الام وان كان الاعراب هو تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع
السين واقع موقع الام لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء
الكلمة وسوغ له حكم السين وعن نحو كان زيد يقوم ان الاصل
فيه الام وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب الافعال المضارعة
انشاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولب
قال الفراء اصله لا ابد الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن
قيل اصله اذان فحذف وقيل اصله اذا الظرفية فنونت
عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت
حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود
وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لان هذه اللام لا تجوز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مقدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد
الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد الكون
من عطف المفرد على المفرد والمفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك و

شرب

شرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد
ان تحته اي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوم امثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا
لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان
المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليت اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التي تقع بعد العلم الظن فنعني بها الوجهان
جميعا لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري
فيه ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح وسعنا
اي معنى لن تأتي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم
ان يكون في قوله تعالى قلن ابرح الارض حتى ياذن لي
ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن لي
يقتضي الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فان اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لغو
لا تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها
حكمها وكان عطف على ما لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل المذكور

بعدها مستقبل لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في
الاستقبال فان قلت احد الشرطين نحو انا ان اذن احسن اليك
وكنوذكر لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما نحو لك لمن
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع في مثل قولك
لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الا
ستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف لل
انتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ وتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها شرطيا شرط بين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
جائزان النصب بنا على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا لا بمعنى كي اي حال كون
حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي ولا ستقبال المضارع

باعتبار

بالنظر

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون
ماضيا او حالا او استقبالا وأشير حتى تغرب الشمس مثال
حتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل
الذي دخل حتى عليه الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق
التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فادخل في هذه حكاية الحال الماضية
كأنك كنت في زمان التكلم الدخول بآيات هذه العبارة
وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه
وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يكون
ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند
هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى
كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف
لان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون
داخلا على اسم كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم وجب السببية اي كون
ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى
لا يرجون الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد
به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا يكن منك شتم فقد بني فيندرج فيها الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكن منكم ماء فشربه مني
او نفي نحو لا تأتينا فتحدثنا اي ليس منكم اتيان فتحديث
منا فيندرج فيها التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون
معه نذيرا الاستفزاز نحو فخف فيندرج فيه النهي او التمني
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة
خير مني فيه جملة هذه المواضع ستة السببية معنوية
الفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر آخر يفهم مما قبل الفاء واما نحو سائرك فتزيد
لبني تميم والحق بالجواز فالسببية لكن بدون تقدم
احد الاشياء الستة فتحول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير
ان بعدها مشروط بشرطين احدهما التجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو ومثل ذلك اي
ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة واشملتها امثلة الفاء بعيتها باجراء
الفاء

الفاء بالواو كما تقول مثلا ذرني واكرمك اي ليجتمع منك
الزيارة والاكرام مني ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان او الا ان بشرط ان يكون معنى الى والا الا
خليتين على ان المعدة بعدها الا ان ان ايضا داخلا
في مفهوميهما والا يلزم من تقديرهما بعدها تكرار نحو لا
لزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان
تعطيني حقي فسيوبه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي
لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى
بتاويل مصدر مجرور بها والى بمعنى الى اي لالزمنك الى
اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
الصحة بقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير
ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك
زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس شرطا بالشرط
المذكور فيهما قوله اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان المعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا اي كونه
وان كان البعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه مجرور لام
على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا
يلزم ان يكون في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان
خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب الان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد و
غضب واردت لضربك فجازان تظهر بعدها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما
لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يد
خل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلا
نهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بنهاية الاصورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي

على ان

بذكر

على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو
قوله تكه ليلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل نضعفها نحو قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه اوضع على الشذوذ وكقوله
الا يا ايها ذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احترازا عما استعملة في معنى النفي وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي
وينجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط
وجزاءه التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
اي الكلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ واذا ما
وحيث تجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا
واين وانى ومتى وايان تجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما
او لا وما بين واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما
واذ ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تكن
اقرا كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت انا ايضا
اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراة قارئين في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط

وجزاء انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام
واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على
قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه
انشاء الله تعالى فلم يقلب المضارع ماضيا ونفيه اي
نفي المضارع ولا يبعد لو جعل المضمر الى ما هو اقرب اعني
ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق الازمنة الماضية من
وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم زيد ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندم ولا يلزم استمرار الانتفاء
نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت فلان وعما
ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي اذا دخلتها
ويختص ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
والمعمول ويختص ايضا باستغراقها غالبا في المتوقع اي
ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد
ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة

فتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي المطلوب بها
الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا
النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل
وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المفصل
للمصنف وكلم المجازات تدخل على شيئين لجعل الاول
سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا
لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة
يصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب بلا ملزوم
واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام مسببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك
النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا
الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان او لهما شرطا
لكونه شرطا للتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان اي الشرط والجزاء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان
تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو
ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا قابلا للجزم
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط والرفع لضعف التعلق
لحلوله الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه او
اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقصيل للماضي نحو
ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان
يكون تفصيلا للقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط الدالة
على كونه جوابا كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك
وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير ادوات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء
وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر

في الماضي

في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت
لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم
يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن
عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن جزاء الماضي والمضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بعد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى
رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن او الى غير ذلك كالتمني
والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء وبحتى اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما
اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي
يجزم بها المضارع حال كونه مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك

والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان
يكن لي مال انفقه والعرض الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان
تنزل بنا تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الا
شياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اي سببية ما تقدم له في يقدر ان يوقع بعد هذه مضارع يوخذ مما
تقدم و يجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به
وانما اختصت تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب
عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية
له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك
الفعل و يجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له فصل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
المنهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما

عرفت

عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم
امتناعه عند الكسائي فلانه تقول معناه بحسب العرف ان
تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرطية
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقولك تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ برفع يرثني اي وليا
وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امره بيد
بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر
وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي
وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما
قال مثال الامر لان الاكثر اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر بالمعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالا
مر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرح صيغة يطلب بها
الفعل شامل للكلام غائبا كان او مخاطبا او متكلما
معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المحصول
مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المعلوم لا عن الفاعل
المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة

عمهين

احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اي اخر الامر بي الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرفا المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببية وفي الصورة حكم المجزوم اي
مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من
المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اخرا اضربوا واخشى
واغزوا رام كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم تخشى
ولم تغزولم ترم وهب الكوفيون الف مع بمجزوم في
الحقيقة بلام مقدرة فان كا بعده اي بعد حرف المضارعة او
بعد حذفه متحركا اسكن آخره وحوا ما بقي امر التقول في نحو
عدو في تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم
لظهوره وان كان بعد حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف
من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدن همزة
وصلا على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اي بعد الساكت ضمة وفعالا للتباس من
المضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وحرزا عن
الخروج عن الكسرة الحالضمة على تقدير الكسر وفعالا

التباس

التباس بالمضارع المجهول على تقدير الكسرة فانه اذا قيل في
اقتتل اقتتل بفتح الهمزة التبس بالواحد بالمضارع المتكلم
المعلوم وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتتل بكسر التاء
مكسورة فيما سواه اي سواء ما كان بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي
المجهول من الاخراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي
الرباعي نحو اقتتل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وانكان
ربما فالهمزة مفتوحة لانها همزة وصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا
همزة وهل مقطوعة لانك بعينه فعلا لم يسم فاعله اي
فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه ولا
يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فيكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانكان
فعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غير
صيغة وفعالبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له اوزان غريب لم يوجد في الاوزان لخروج

من الضمة الى الكسرة وورن فعل بالخروج من من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الضمة
الى الكسرة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود
باخفى ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج ليلا يلتبس الادبج بالامر من ذلك الها ويضم الثاني
مع التاء مثل تعلم وتحمل وتدحرج ليلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله يضم
الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا
ليلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعتل عينه
ليلا يفضي الى اجتماع اعلالين ويروي ويطوى قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا ليلا يرد عليه مثل عور وحيد
وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلافه في المبني
للمفعول من ماضيه كما ذكره وتبعه ذكر معتل العين في المبني
للمفعول من ما مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه
قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما
قبلها فصار قيل وجاز الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي
شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تأتي بكسرة خفية عقيب
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا
الموضع وقال بعضهم الاشمام كالاشمام حالة الوقف اعني
ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور

عند الزمخشري

عند الفراء فقال بعضهم بعوتاتي بالضمة خالصا بعدها عندهم
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضمة واوائل هذه الحروف وجاز الواو ايضا على ضعف
فقيل وبوح بالكسان بلا نقل وجعل الياء واو السكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من
الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد وجميع اللغات الثلاثة فيه اذ تير
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس
ذلك مثل بيع وقيل لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو والمكسور يتبع والقياس
فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين
ياء اذا كانت واو فقيل استخير واقيم لغة واحدة وانكان اي
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وتثقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ما كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويعتاد ويختار ويستخار ويتام نحوهما
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهم على متعلقه اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه فان كان فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام

بعد حذف حركة فصار يبع وقيل فابدل واو قيل
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به وسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فانه فهم موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا
بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد
فانه وان كان لا بد تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع التعقل عن هذه المتعلقات جايز
وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بين
الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر كما ذهبت بزيد والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا الكلام كثير والى
اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين
الاول فيما صدق عليه نحو علم والى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعولا اخر
بتالي المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبا ونبا واخبر
وخبر وحدث فليس اصلا في التعدية الى ثلثة بل لتعديتها اليهما
انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه اي هذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت

في جواز الا

في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفاعيلها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز
تركهما معا وفعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا كما تقدم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من
هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي
ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت
وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت وارايت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملتين الاسميتين لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث
الاخبار بها نا شيء عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ان مآل
هذه الجملة عنه خبر تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك
ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك باقي الافعال فتشبه اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول
لها ومن خصايص افعال القلوب ان لا يوجد
في غيرها اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها في
الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر قليل ان مفعولين

الجملة

معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في
الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما
اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة لا تحسبن بالياء
المفتوحة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هو الا بخلهم وهو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على اغرابنا فاطما فحذف شيئا
بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف الحال عين الذي هو
المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا بنا لفلان يعطي الدنانير من غير ذكر
المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذا استفاد عن مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف ومفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام
القرينة فلا بأس بحذفهما كمن يسمع بخل اي بخل مسموعه
صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت واما يجوز الا
الغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان
يكونا

يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لهما كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملهما بالتوسط
والتاخر وقد تقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيدا قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه على تقدير الالغاء فيها
في معنى الظروف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في
ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالهما
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما سواء
والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين الم الفاعل ومفعوله نحو لست بكريم احسب زيدا وبين
مفعولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومحبوبها
نحو سوف احسب يقدم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب بكرا ولا شك ان الغائها في هذه الصور
واجب فلهذا قيد جواز المبني على جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت بعن عنهما
وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا
من خصائصها لشيوعه وكثرته وقوعه ومنها اي ومن خصائص
يصرها افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة

كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على محمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على محمولها مثل علمت
ان زيدا عندك ام بكر مثال للتعليق بالاستفهام وتركه مثال
اخويه بالمغايرة فمثال النفي علمت ما زيد قائم ومثال اللام
علمت لزيد قائم منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان
هذه الثلثة تقتضي صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فمن حيث
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والاخر معنى فمن
حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن
حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امراة معلقة اي معقودة الزوج تكون كالشيء
المعلق لانع الزوج لعقد ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم
علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاءها بما تنك الجملة التعليقية
نحو علمت لزيد قايم وبكر قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص
افعال القلوب انها يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب مفعولها

ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو ايانا علمت
مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سايرالافعال فلا تقول
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك
ان الاصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل التاثر
بغاير المؤثر فان استخدامهما كره اتفاقهما لفظا لقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب نفسه ولم يقولوا
ضربني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان
لاتفاقهما من حيث كون كل واحد ضميرا متصلا بخلاف ضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره
لغلبة تغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايران بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعولين
فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا او مفعولا به
ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدني وعدمني لانهما
نقيضا وجدني فحمل عليهم حملا التقيض على النقيض كما اجري
راي البصرية والحلمية على راي القلبية فيجوز فيهما ما
جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول
الشاعر ولقد راني دلهبهاج ذريرة من عن يميني مارة والماي
وكقوله تعالى اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض
افعال القلوب ما عدا خلت وحسبت وزعمت

معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اعالعلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم ان بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك ليلا يقال لاوجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر
فان خلت جاز بمعنى صرت ذا حال وحسبت بمعنى صرت احسب
ورعمت به بمعنى كفلت به يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي
والوهم نوع من العلم ومنه قوله وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالقلب بالحاسة ومنه
قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت
الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها
معنى آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشتق
السنة العليا ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجد
وجدا اي اغتنيت وغضبت وحزنت لها لانها ليست
بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لاتتم بمرفوعها كافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال
وضعت التقرير الفاعل على صفة مخصوصة اي العمدة فيما و
ضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولاشك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك

التقرير

التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فتخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وكل من
الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلت
التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لاشتمالها
على معاني زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه
في الزمان الماضي وكذا اكل فعل منها ولاشك ان كل جزئي تمام النوع لم
يكن بالنسبة الا ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فتخرج الافعال
التامة منتهى ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا صلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان
وصار واصبح وامسى وبات وآض وعاد وغدا وراح وما
زال وما انفك ومافتئ بالهمزة وقيل باليا، ومابرح ومادام وليس
ولم يذكر سيبويه هنا سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها
مرادة هنا وقد تتضمن كثيرا من الافعال التامة بمعنى الناقصة
تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة كاملة وكل زيد

عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء ما جاءت في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة فتغيرها اسمها وحاجتك خبرها احالة ان تكون ما نافية
وجاء بمعنى كانت وانقضى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار تامة في مثل قولك انقضى او عاد زيد
من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا
مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكر صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها
آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة اي علم
وجه الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا
من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه
البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي
ما انفصل استمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قبل
سمي اسمها فاعلا تشبيها على ان اسمها ليس بقسم على احدة من
المرفوعات كما ان خبرها قسم على احدة من المنصوبات من قبيله
اي من قبيل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله مادة فمعنى
ما زال زيد امير استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي الماخوذ في معاني
هذه الافعال اذا دخلت ادوات عليها كان معانيها نفي
النفي وفي النفي تكرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم

عقلا

عقلا او يلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذ الاديم بها استمرار النفي
النفي بدخول ادوات عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام للتوقيت اعراي تقيد بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ
ما مصدرية فهي وما بعدها تاويلا بالمصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد لها من حصول
كلام يفيد فائدة تامة الى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن
اجل ان للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه حكم اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثلا اجلس ما دام زيد جالسا اي
اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يستقل ما دام باجلس
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذكر يفيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي كوليس خلق الله مثله وتارة بزمان
المستقبل كوقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا

اسما لها

مذهب سيبويه ويجوز تقدم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب
بني وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما
يقتضي تقديمها عليها لحكم كان ما لكذا او تاخيرها عنها لخ صار
عدوي صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم فقط
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح
يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي ابى الافعال الناقصة
في تقدمها على اخبارها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال الناقصة
واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهو من كاد
الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز اي تقديم اخبارها
عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه
يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول
المصدر على نفس المصدر وهذا يخالف هذا الحكم خلافا ثابتا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه
لا مخالفة منهم وذكر الخلاف منه في غير هذا لان ادوات النفي
لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار
بمنزلة كاف فلا يلزم تقدم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم

مختلف

منها مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في
اصل الفعل حريا وهو اي القسم المختلف فيه كلها ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول المنفي عليه والسيرافي
وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على الماتن ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه
لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصول المفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذكر الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمع حصول الخبر
للمخبر به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب الذي ترجوه وكذا طمع لانك جاء بها او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بحسب ظنك لقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذكر الدنو بحسب
ظن المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه

فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو
الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى لطمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع
ومجهول ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في
عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الا
غلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضا
رع مصدر بان الاستقبالية لتقوية معنى الترجي الذي هو لتوقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم وعلى هذا عسى ناقصة نحو عسى حال زيد الخروج لوفي
جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف فتكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل
الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة
الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا عما قبله بدل

الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء وتفسيره
وقع لذ عظيم لذكر الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان هذا الوجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى
ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الا
ستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامها في هذا الاستعمال ناقصة ان اقتصر على
المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى
قرب خروج زيد في تامة احتمال الاخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج في زيد فان اعملت الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبرا لم تقدما عليه وان اعملت الثاني كان اسم عسى ما
استكن فيه من ضمير زيد وان خبره ان يخرج زيد فهي على
هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكان كان زيد يخرج لم
يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان تقول لعل عسى لهم
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه محذوف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى
يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر لدنو حصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر بقرب الخبر للعلم بانه اشرف على الحصول

للفاعل في الحال فتاعله لم يحض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيه من غير ان
يدل على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يجوز ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد
من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها
للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي
على كاد فنحو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه
اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لانفيه بدليل قد جوها واما في المضارع فلتخطية الشهراء
قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حيث يبرح بانه يدل
على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطيتهم وتغيرهم لم
يكد يبين لهم لم اجد فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما اخطاوه
والماغير لتخطيتهم واجيب عن الاول انا قول وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب في وقت ما وقول
قد جوها تدل على ثبوت الذبح بعد انتفاء وانتفاء القرب
ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر
وعلى الثاني فلتخطيته بعض النحاة محيط ذي الرمة وذا الرمة
في تسليم تخطيته روي ابن عن عيينة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عيينة حدثت ابي بذلك

قال الاخفش

قال الاخفش ابن شبرمة في انكاره عليه واخطاذ والرمة
حين غيره انما يكون لنفي ما لم يكد يريها وانما هو لم يرها
وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الا
فعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الاخرى الاولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الاخرى الثانية يقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حيث يبرح حين
اراد النفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن
البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق
بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا و
طفوقا وقدجاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب
بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهذه اي هذه الافعال
الاربعة في الاستقبال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد او اخذ او كرب زيد او جعل زيد يفعل قال
الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

طفق وبئ او نشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل
استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيئ واوشك
ان يجيئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو
اوشك زيد يجيئ فعلا التعجب وفي بعض النسخ افعال
التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمع بالنظر
الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل
تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع
ايضا فهوما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا
وواهاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شاعر
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء اللهم الا ان
يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث
لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل
في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صيغتان احداهما صيغة الفعل الذي يتضمن تركيب ما افعله
والاخرى بها صيغة الفعل الذي تتضمن تركيب افعل به بشرطان
يكون في هذين التركيبين وبهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ
وهي اي افعال التعجب غير متصرفة نحو ما احسن زيدا

١٢ حسن

واحسن بزيد ولا يبنيات اي فعلا التعجب الا مما يبنى
منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد ولذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في
الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد
او ثلاثي مجرد مما فيه لوت او عيب بمثل ما استخرجه
واشد باستخراج اي يتوصل بناءهما من فعل يمتنع بناءهما
منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم ما يجوز فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول لو الجار والمجرور وتاخير اي تاخير
جايز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيد احسن
ولا يزيد الحسن لانهما بعد الفعل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كلا واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه
ينفصل عنه بالقصد فكانه اجنبي القصد ولا يتصرف فيهما
بانفاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم

اليوم بزيد لاجرائها مجرى الامثال كما سبق واجاز المبرد الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان لم في الزمان الماضي حسن دائم
دائم الا انه لم يتصل بزمان المتكلم بل كان دائما قبل وقبل ابتداء
اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ ما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب
لانه انما يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر
من باب سير اهر ذا ناب وموصولة اي ما هو لصورته
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي
جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها
خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل
صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي
صار ذا لحم وبه اي بجدر فاعل كهذا الفعل عند سيبويه الباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه مع صلتها نحو احسن ان تقول بان
تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل
واحد ليس الا وبه اي بجدوره منصوب لعند الاخفش لاحسن بمعنى
صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية

اي لجعل

اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على
ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كاخرج فعيم اي افعل خبر فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي
اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان
احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان
يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص من افعال المدح والذم
يعني الافعال المشهور عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحت وذممت منها لانه لم يوضع
فنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد طرح في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بتميم بفتح الفاء وكسر العين وهي
هي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد به المدح
والذم كسر الفاء واسكان العين وقال سيبويه وكان
عامة العرب انفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم
وبئس ان يكون الفاعل معرفا بالام للعهد الذهني وهو
واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون الكلام تفصيلا بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي بالام

اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نعم فرس غلام
الرجل نعم وجه فرس غلام الرجل وهل حرا او يكون مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة مفردة او مضاف الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت
او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي
نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي
فاعل نعم ويكون الصلة باحد جزءيها فنعما هي محذوفة
لان هي المخصوصة اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى
فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكون بمعنى ذي اللام وهي
مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل خرج بني المفتاح وهو اي المخصوص
مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبرها ولم
يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام اللام
التعريف مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في المثال اما مبتدأ ونعم الرجل معقد ما عليه خبره
واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه سيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرط اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه

نخصها

مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة للفاعل ومطابقة الفاعل
اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المراة هند و
بئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان
يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يحب العلامة الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وانما
لم يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين وتحمل
الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثلا القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قولك نعم
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته او قولك نعم ما
هذوف اي نحت وساء مثل ليس في افادة الذم والشرائط و
الاحكام ومنها اي افعال المدح والذم حب في جذاوب
اي احبذا مركب من حب التي او حب اذا صار محبوبا ومن ذا
وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي جذا او فاعله اعني ذا
عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او
مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند ولعله اي بعد حبذا المخصوص
واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الوجهين المذكورين ويجوزان يقع قبل المخصوص وبعده اي بعد
المخصوص تميزا وحال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو هذا رجلا زيد وهذا زيد رجلا
وهذا راكبا زيد وهذا زيد راكبا وهذا رجلين او راكبين الزيدان
وهذا الزيدان رجلين او راكبين وهذا امراة هند وهذا
هند امراة والعامل في التميز او الحال ما في هذا من معنى الفعل وذو
الحال هو لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام
المدح والمركب من تمام فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
لا يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر
اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى غيره احتاج في جزئيته
للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من
البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
الفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصل وما عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل
معنى استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل او المفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي
برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها

تفيد

تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها جر معاني
الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر وهي حروف الجر من والى
وحتى وفي وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت
بخلاف ما بقي منها وب و او ها اي واو التي تعدي بعد هارب
ومتى عدها من حروف الجر سامح واو القسم وباءه وتاءه ومن
وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدى وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة
البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية و
المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى
لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لان غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو خرجت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ابتداء الى
او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ الجئ
اليه والتبيين بالجر عطف على الابتدائي ويجيء من للتبيين
ايضا لابطال المقصود من امرهم وعلامة صحة وضع
الموصول موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى

والتبعيض اي قد يجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض
مكانه نحو اخذت الدراهم اي بعض الدراهم وزيادتها على
قولهم للابتداء فانه مرفوع بالجرية وزيادتها لا يكون الا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهو جاءني من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقولهم
وقد كان من مطر وشبهه بما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو رد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فقال
جاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية
وفي هذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما
نحو قلبي اليك فعلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليل كقوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتفى في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى
كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي باسم الظاهر فلا يقال
جئتك كما يقال اليه لانها دخلت على المضمر لا لتبس الضمير
المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض العرب على سبيل

النذرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز به قياسا وفي للظرفية
اي لظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل
اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق
امر اسم مجرور الباء هذه كما مر في مررت بزيد فان الباء فيه
يفيد لصوق مرور بزيد اي مكان قريب منه والاستعانة اي
استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه
مصاحبة السرج واشتراكهما مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم
ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا فالالصاق يلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها
في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل
الفعل اللازم متعديا بتضمين معنى التصيير باد خال الباء على
فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت
بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ولما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حروف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف
دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزايدة في خبر الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا
يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو
ما زيد بقائم فيها كما مر فيها زايدة في الخبر في هذه الصور قياسا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سما

وفي غيره اي غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي عما سواه
لم يكن خبرا نحو حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو ما حسبك بزيد والام
الاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو خرجت
للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك ويعني عن مع القول
نحو قلت لزيد انم لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو
ردفكم اي ردفكم وبعض النحاة في القسم المتعجب نحو لله
لابوحن الاجل وانما هو في الامور العظام فلا يقال لله لقد
طار الذباب ورب للتعليل اي لانشاء التعليل
ولهذا وجب لحاقها صدر الكلام كما ان كم وجب لحاقها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى الموصوفة
موصوفة ليتحقق التعليل الذي هو مدلول رب لانه
اذا وصف الشيء صار اخص فاقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الارجح وهذا مذهب ابي علي
ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب
وهذا الذي ذكر من التعليل اصلها ثم يستعمل في معنى
التكثير كالمحققة وفي التعليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب يعني ذلك الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتعليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته ورب رجل كريم افارقه محذوف ذلك الفعل الماض

غالبا

غالبا اي في غالب الاستعمال ان لوجود القرائن نحو رب رجل
كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى
او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او
رجال او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن
نساء وتلحقها ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد ما على الجمل
نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم
وتجر نحو ربما ضربت بسيفي مصقل واوها اي واورب
في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والعيس وهذه واو العطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم يكن في اول الكلام فلا شبهة للعطف ظاهرا وان
كان في اول فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تسفل
وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اعني الباء الغير السؤال يعني لا يستعمل
الواو في السؤال فلا يقال والله اجرني كما يقال بالله اجرني
حطا الواو عن درجة الباء المختصة بالظاهر يعني الواو

مختصة باسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وكل لافعلن كذا مثلا
بل يقال والله او وربّ الكعبة وذكر الاختصاص ايضا لحظ
رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتا لشبهها اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصله وهو الواو بتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منهما ابي من الواو والتا في الجميع اي في جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على
المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فيبي كما تكون عند حذف
الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن كذا وبالله
اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر ايضا نحو بالله
لافعلن كذا وبك لافعلن كذا وفي الدخول على المظهر لا يختص
باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن كذا بخلافهما فانهما
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختص لا اختصاص فلا يرد
ان لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه
بمكان التنافي ويتلو اي يجاب القسم الذي لغير السؤال
باللام وان حرف النفي ما ولا فاللام في الموجب كسمي
نحو والله لزيد قائم او فعلت نحو والله لافعلن كذا بخلاف

وان فيها

وان فيها اي في الاكثر نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في
المنفية اكثر كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقول تتا تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه
معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وبحذف
جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين
اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم ابي القسم
ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب بهاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كان جوابا للقسم بحسب
المعنى لكنها بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا
الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اب لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بازالة
عن الشيء الثاني ودخوله الى الثالث نحو رميت السهم عن
القوس الى الصيد او بالوصل وحده نحو اخذته عنه اي علمه
او بزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي
استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما
نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي وفوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ
التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف

اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذايب المطافة ويختص اي الكاف بالظاهر اي باسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استغناء عنه بمثل ونحوه وقد
تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني
اذا اريد بهما الزمان الماضي والمراد ان ابتداء زمان الفعل
المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما
لا جميعه كما اذا قلت ما سافرت من البلد مذ سنة كذا وما
رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان ابتداء مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة والى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اي وهما للظرفية المحض عن غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا
اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا
اي جميع انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا
لانهما لم يقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما اوهما فكيف
يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما بتوهم
بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا

دخلنا

وحاشا وعدا وخلا الاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما
قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حرفا جارة وبهذا الا
عتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت تكون فعلا والحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها
اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
وبناءها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكادت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان
المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع
القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعا
طفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب
مع سيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخر
على انها اذا وصفت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ فبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان
وكلن وليت ولعل اخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من
اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها تدل على
قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سواء ان المفتوحة فيما يكسرها اي
بكسر ما قبلها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق
بشيء آخر حتى يتم كلاما وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت

بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لاعلى اقتضاء الصدارة لان مجرى الاستثناء
يكفي ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي هذه
الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الاوجه اي على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذا بلحقها ما على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون ما دخولها
صالحا للعمل وان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها
جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت بتوكيد زيد قائم مع
زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها
سمها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخول ما عليها في حكم المفرد
ومن ثم اي ومن اجل المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي موضع
يقتضي الجمل وجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد
فكسرت ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو
ان زيدا قائم وكسرت ايضا القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو
جاءني الذي اباه قائم وفتحت ان حالكونها مع جملتها فاعلة
نحو يلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال
كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحالكونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي

انك فاضل

انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحالكونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني استهزاء انك عالم لوجوب كونها مضافا
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدا مفردا
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها مؤول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا اني معاذ لكذبت اي لولا زعمت اني معاذ لكذبت
ولولا انك ضربتني صدرتك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة
لانه اي بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون
مفردا نحو لولا انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقديران تقدر المفرد وتقدر الجملة جاز الامران الفتح والكسر
فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
على تقدير جعلها معهما جملة نحو من يكرمني فاني اكرمته لما وقع
بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاءه اني اكرمه واكرامي ثابت لم وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قولك
اذا انت عبد القفا واللهازم فاوقع بعد اذا المفاجاة فيجوز
فيها الكسر على ان اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والفتح على انهما معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديتك
للقفاء واللهازم ثابت وتمام البيت اري زيدا كما

مفردا

العزة

قيل سيدا ان انه عبد القفا واللهازم قوله اري على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما
قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه ليس بحازم
قفاه ولهازم اي همت ان ياكله لبعظم قفاه ولهازم و
اللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
باراده ما فوق الواحد او باراده تثنيتهما مع حواليهما تقليبا
وشبهه بالجعل لانه اذا عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا
ومثل شبهم وماجذ ذكره في كثير من النسخ فمن جملة اشباههم
قولهم اوما اقول اني احمد الله فان ما موصولة او موصوفة
وكان المعنى او لا اقول اني بتبيين الكسر لان اول الطرفين اني
احمد الله لا المعنى المصدري اعني قول وليس من حذف
المقولات وان حملت ما على مصدرية وكان حاصل المعنى
اول اقوالي تبيين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو جنس المقول وكذا
ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل
الرفع سواء كانت المكسورة ملفوظة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثلا ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو نان في
هذه المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث

يكون

يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف
على اسم ان حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل ان بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح
فرض عدمها ويشترط في العطف على ان المكسورة بالرفع
مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا
قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان
زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبل لاقتضى لا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من
المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان
يكون العامل فيه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على
اسم ان يكون فيه رفعا الابتداء فيلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فانه ان
عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان
مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عندهم انك وزيدا ذاهبان كما انه لا
يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل

انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر
فانه لما لم يظهر عمل ان في اسم بواسطة بنايه فكانها لم تعمل
فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسم كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى
الجملة عما كانت قبل دخوله عليه فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي بالمعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسم وعطف شئ بالرفع عليه مثل ان المكسورة
كما تقول في لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على اسمها لعدم ابقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك
لا جل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت
اللام اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها
وخبرها وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي
التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذكر

ذكر واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على
ما هو ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يكن يغير معنى الجملة لكن
لا يوافق اللام مثل ان في معناه التي هي التاكيد وقد جاء
مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام ويجوز الغاؤها اي [illegible] عملها وهو الغالب [illegible]
[illegible] وف ياتي كما [illegible]
[illegible] وجوه [illegible] الاخرى [illegible]
ولزوم هذه اللام [illegible]
[illegible] لما يجوزها [illegible]
[illegible] الناصبة [illegible] كالعو[illegible]
[illegible] جرحا [illegible] اللام على [illegible]
[illegible] نفي نحو افلا [illegible] يرجع
فللفرق بين المخففة و[illegible]
زيدا القائم واما في الاعمال [illegible] الا ليكون كا[illegible]
اسمها لا يظهر [illegible] ما فيه الفرق [illegible]
[illegible] قراء بعقل التمني ايام [illegible] بعا[illegible]
جنيا وهذا خلا[illegible] جعا وحقق
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق [illegible] دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال [illegible] اي من الافعال
التي هي دواخل المبتدا والخبر لا غير [illegible] ان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا [illegible] ت ذكر اشتراط
يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية الا[illegible]
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المبتدا والخبر لان في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على جزء دخلها تمكين

بقول الشاعر باالله ربكما ان قتلت لمسلما وجبت عليكما عقوبة

متعمد وهو شاذ عند البصريين ونخفف المفتوحة كالمكسورة

فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان معتمد

والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر

[illegible] كما سبق واعمال المكسورة

[illegible] بالفعل [illegible] لم يقع اسمه

[illegible] فهاف [illegible] ظاهر ترجيح الاقوى

لاجل ان المكسورة لا [illegible] الشان حتى يكون اسما والمفتوحة

اللام اللام التي هي للتاكيد [illegible] ان خبرها ويكون

هي ايضا لتاكيد وهي [illegible] الاصل فهي لا تزال

تها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد لا يكون عاملا

[illegible] متعلق بدخل [illegible]

[illegible] كان اقوى من العمل في المقدر لكن

[illegible] دوام العمل [illegible] العارض فقد دون وقت

فلا يلزم ترجيح الاقوى [illegible] المفتوحة على الجملة

الصالحة لان تكون [illegible] ضمير الشان مطلقا سواء كان

اسمية او فعلية داخلة [illegible] المبتدا والخبر او غير داخلة

اعمالها اي اعمال المفتوحة بغيره اي غير خبر الشان ولكنه

قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المخففة في سعة نحو

قولهم

نحو قولهم اظن انك قائم واحب انه ذاهب وهذا رواية

شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضارع فقط قول الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق

ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة بالفعل اي

الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان

الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين

نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم

فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وقد نحو يعلم

ان قد بلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق

بين المخففة [illegible] ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض

[illegible] بناء على صفة [illegible] النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع

[illegible] لعوضية بمعنى ليت ولعلي الا يكون كالعوض في النون

[illegible] كان وتمكنها [illegible] المصدرية

[illegible] اجمعا فالفراء يقول اتمين [illegible] عاد الضمير

[illegible] ايام المستقبل كانت ترد اجوبة [illegible]

[illegible] عن [illegible] لانه ضمير المستكن في جزء المخبر عنه الى اسم

والاخير المخففة وكان للشبيه حالا كثيرا راجعة في حالة اسم

على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب

ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة

واصل كان زيد ان الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف

ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
انما يدخل المفرد فنحو الصورة وفتحة الهمزة وان كان المعنى
على الكسر وتحقق ابي كان فتلفى عن العمل على الاستعمال الافصح
لخروجها عن المشابهة بفعلات فتحة الآخر تكون الشاعر وتحرس
شرق الدون كان ثدياه حقان واذا علمتها قلت كان
ثدياه بيه لكنه على الاستعمال الغير الصحيح كما عرفت واذا
لم تعملها لفظا ففيها خير شان مقدر عندهم كما في ان المفتوحة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها البصير لعلم الداعي اليه كما كان
ان المفتوحة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
جملة مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة في الاصل
لكان فقلبت كسرة الهمزة الى الكاف حتى يكون اسما
تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها شان خبرها
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لنا
ان متعلق بدخل
على
ودام العمل
اي لكن
تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر
عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد ولكن عمرو لم
يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو ما غائب
وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشتبهت

للعاطفة

للعاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريت عليه وفي بعض النسخ على الاكثر
وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من الجواز ان
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا
اعرف استشهادا شاهد ويجوز بقاءها مشددة او تخفيف الواو
وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الاخير الاظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل
على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المجزئين
بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي
اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبى
رواجعا فالفراء يجعل ايام الصبى رواجعا والكسائي
ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمخففون منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبر المحذوف اي ليت
ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو
او مخوف كقولهم لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء
في اللغة العقيلية وانشد السيرافي ذلك وفي لغة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يجيب الى الندب فلم يستجب عند ذكره يجيب تقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي الغدار فنكر وميلو
يب واجيب عنه بانه تحمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا
قال المصنف في شرحه يعني ان قد وقع مجرورا في موضع آخر فلا
فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل
باب المعرب بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء
ولعل مراد المصنف بما ذكره من التاويل ان هذا بيت يحتمل
ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة
الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة اي العطف في اللغة الاتباع ولما
كانت هذه الحروف تتبع المعطوف عليه المعطوف
سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما
بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعدها بعضهم بعين
صاحب المفتاح اي المغفر منها وعند الاكثرين ان
ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب آخرا الى النبل
الذي بعدها مقرر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد
بل عمرو ليت منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها كما هنا فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قالا
ربعة للاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد
الفجاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء

كما كانت

كما كانت او واما وليس المراد بالاجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو
او قعدا وثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا ان احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقولك الا ترتيب
فيها بيان لاطلاقها الا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ
وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها
وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوف بها اي المعطوف بحتى
بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث
انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوف بها ليفيد
اي المعطوف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل
عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف على الكل فصار
كانه غرض فصيح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل الانتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
الفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا
من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة

المعتبرة ثم انما يجب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي
حتى يجب الذهن فان المناسب يجب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد ذلك التعليق بالانبياء وان
كان موت الانبياء يجب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا
المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح
ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء
كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
الليل وكذا استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل
حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة وان كانت محمولة عليها لم
يستعملوها في معنيها جميعا ليبقى للاصل على الفرع
مزية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها
جزءا (او خلا) الان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرق في العقول واكثر
في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان
يكون من حقيقته او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في

بعض

بعض الحواشي واو واما وام كل من الحروف الثلث لاحد الامرين
او لدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم
آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين
على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير مستقلة بدونها يليها ايا يذكر بعدها
بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي
همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومنقطعة اي للاضراب
الى ام المنقطعة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين لم يخل تركيب ارايت زيدا
ام عمرو فان المستويين فيه زيد وعمرو احدهما وان
ولي ام كلمن الاخر لم يلي الهمزة هذا اختاره المصنف والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام
عمرو احسن فصيح وحينئذ يكون تركيب ارايت زيدا ام
عمرو احسن فصيحا وان لم يكن احسن واوضح وفي الترجمة
الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكاتبة المقروء على المصنف
وعليه خط هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة
على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرو او لا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة

غير مناسب لان كلما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا والجملة
فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه
وايضا من اين اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام
المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عن
دون ثم اولا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع
الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او جاءك احد زيد واما
عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بتعيين كل منهما
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه
بشيء في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى
شرط آخر لا يخلو عن سماحة ولو اقتصر على قوله ومنها لم
يجز له اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كان
احصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن
الاول ومثل الهمزة للشك الثاني والواقع قبلها اما جزما مثل
قولك انها لابل ام شاة اي القطعة التي تراها لابل وهي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار
ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما الاستفهام كما تقول

ازيد عندك

مكتبة جوهرة الحقائق والدراسات
الدراسة رجل ادبي فن ادب

ازيد عندك ام عمرو اب بل اهو عمرو وحين يقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول عن بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمه مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف
شيء على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بما
ثم عطف عليه المعطوف بما نحو جاءني اما زيد واما
عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
جائز ثم او يعني اذا عطف شيء على آخر بأو ويجوز
ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاءني اما زيد او
عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الا ان اما ليست من الحروف العاطفة
والاسم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل
عليه الواو والعاطفة فان كانت مع ايضا للعطف
يلزم ايراد العاطفتين معا ويكون احدهما كغوا
والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام
كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما
الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية للعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فكل منهما فائدة اخرى
قل الغوولا وبل ولكن هذه الحروف التسعة
لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم لاحد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة

نفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم
ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو وكلمة بل الاثبات لصرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم على شيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل
واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
مذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف الحكم المنفي من المعطوف
عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اي
الحكم منفي عنهم فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو
وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن
لازم للنفي اي غير مستعمل بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فيكون لازمه نفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة
بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد

لكن

لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا
واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء
مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه كما الا يزيد
قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وقد دخلها خاصة من
المفردات على الاسماء والاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن
الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وها انا وهاتان
وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها
تستعمل لنداء القريب والبعيد وايها وايا للبعيد واي
بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد
بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان
القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتها
فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
القرب وكمال البعد حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر
الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف بين وجه تسميتها
بحروف الايجاب فنعم موضوعة لما سبقها محققا لمفهومها
استغنى ما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الم يقم بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في
العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم فقال
زيد نعم يكون اقرارا ولو قام مقام بلى لتقرير الاثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ينقض النفي
المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن
الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام
زيد او مقرونا به في اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام نحو الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت
ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول
في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر المحض وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الجمهور ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت اي وربي فلا يكون المقسم به الا الرب والله
ولعمري اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر
والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
اجل وجير وان للخبر قد اتاك زيد اولم يأتك اي قد اتى

اولم

اولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر
جوبي جبهن ان للقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب
لجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها
للمجرد عن الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع كزائدة لا لانها لا يقع الا زائدة ومعنى كونها
زوائد ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها
اصلا فان لها فائدة في كلام العرب واما معنوية
واما لفظية والمعنوية تاكيد المعنى الكائن من الا
ستغراقية والباء في خبرها وليس واما الفائدة اللفظية
فهي ترتيب اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلام
او الكلام مهيئا للاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سجاء في كلام البارئ
سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون قد اجمع على نافية كثيرا للتاكيد
النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت
زيادة ان معها المصدرية نحو انتظرها ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع اما نحو اما ان قام زيد فقد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وان بفتح الهمزة وسكونها تزاد مع لاكيزا نحو فلما ان
جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قلت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان
طيبة تعطو الى ناهز السلم على تقدير رداية ظبية
باللبن وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع ايّ
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما
تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر حالا كون
تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع
بعض حروف الجر فيما رحمة من الله لنت لهم وما
خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا
اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو عجبت من غير ما ضرب
وايما الاجلين قضيت وقبل ما فيها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والبيرة زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتترز
لانكار منصرف نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله
غير لاحق وشرب وما شعراء اي في بير حور والحور الهلكى

جمع اي هالكة من حار اذا هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التعبير اي
في تعبير كل منهم من المفرد نحو حاتي زيد اي ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع زرقة ابجات وان فيي ايان مختصة بما في معنى القول
اي بفعل يتقرر في معنى القول تقرر المظروفية الظرف غير منفكة عنه
فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فيي لا
تقع الا كثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدّ معناه نحو
قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله انيا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف
دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وهو قوله تع ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير به وفي
امرتني معنى القول وليس تفسير الما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد
يفسر المفعول به الظاهر كقوله تع واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه فقوله
ان ارضعيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما و
ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيحولانها
بتاويلها بالمصدر نحو قوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم
الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز بعده الاكثر قال الشا
ح الرضي هو الحق وان كان قليلا كما وقع في فصيح البلاغة بعد الا الزائدة

مالا دنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها لل
اسمية انها تعمل في خبريها وتجعلهما في تاويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا
اخوك اي اخوة زيد فان تعذر فقدرت الكون نحو اعجبني ان هذا
زيدا اي كون زيد احروفي التحضيض هلا والا شددتين ولو لا
ولو ما لما صدر الكلام لدالتها على احد انواع الكلام فتصدر
لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفي بعض النسخ تلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها
اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في
المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تفعل
كثيرا في لوم المخاطب على ان تركه في الماضي شيا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمعت بهما لمجيئها لهما فان هذه
الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى
التحقيق ثم انها تضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخا
طب قاعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اي حصل عن قرب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد

قامت

قامت الصلوة فمعناها اذن ثلثة معان مجتمعة للتحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول
قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من نا
صب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اي يضاف الى
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا لاستفهام الهمزة
وهل ولما صدر الكلام لاشتقاقهما ما في حيزهما لدالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وهل تقول
هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون
بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان
رأيت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالجهي وحنت الى الف
المالوف وعالقة وان لم ترما في حيزها تنبهت عن ذاهلة
فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في موضع
استعمالا تها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادي
خال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت الا في

وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك بادخال الهمزة لانبات ما
دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف في الحقيقة لان
اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
وتقول ازيد عندك ام عمرو وبجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانما قصد الاستفهام عن احد الامرين تقدد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى
فيه اليق والانسب ويقع بعدها ام المنقطعة لان المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لا يتعدد لانها للاخبار عن السوال
الاول واستيناف سوال آخر بام المعدلة بالهمزة فلذلك
فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو
وتقول انم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف المعاطفة بخلاف هل لكونها فرع
الهمزة فلا يتصرف بتصرفها حروف الشرط ان ولو وامثالها صدر
الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو علم
بعض الماضي ان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان لل
استقبال ولو للماضي ومعناه ان ان لل استقبال سواء
دخلت على الماضي والمضارع نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول اعني
ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني اليقين اكرامك فيه وكذلك

لو للماضي

لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربتك ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اي يلزم وقوع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ايضا ضربك
فيه وقد يستعمل كان في المستقبل كقوله تع ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة للتعليق
حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لا
جل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو
جيتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفائهما معا و
كون انتفاء الاكرام هو مسبب لانتفاء المجيء في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تع لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد للتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال يتوهم
انه ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء
على المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على
انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان

شبكة الألوكة www.alukah.net

سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جيئني
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء
من انتفاء الاكرام كيف وهو كلا الانتفائين معلوم له
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
المجيء ولهذا استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار
شيء بتربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو لم
لاكرمتك لبيان وجود الاكرام فانه اذا استلزم لا
هانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام او
تلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما في الامثلة او تقديرا
كقوله ان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الفعل اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا
مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس
تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل و
الفاعل ابعد من حذف وحده ومن ثم قيل
اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو
المحذوف فعلها لو انك بالفتح لا بالكسر لانه اى
ان مع معموله فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت

بالفعل

بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع
يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر ولو انك
لكذا دال على مجرد التحقيق والثبوت يدل على مع ثبت
المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر
مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره واذا كان جامدا
لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا
لتعذره اى لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقولك
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعل في موضع واذا تقدم القسم اول الكلام اى في
اولا زمان التكلم بالكلام فيصح تركيبه لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقدم عن الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزم الماضي اى لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على
وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب كان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون

مجزوما وغير مجزوم وهو صحيح واما بغير فهو جواب للقسم لكون
اليمين عليه وللشرط لازمة لكونه مشروطا بالشرط مثال
والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تاتني
مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسطت اي القسم بين
اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليهم او غيره اي تقدم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تاتني اتكرمك على المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم و
الجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله
لاكرمنك واغا اوردنا هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى ان الشرط
المضي في الشرطية صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كالشرط على تقدير التقدم ففي المعنى
الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم وجواز الغاء

فالشر

حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا التالي
لم يجعل اما خاصة لجواز التقديم اصلا وقبل والغاء الملفيا
ان كان ما بتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الغاء
مع قطع النظر عن الغاء كالمثال المذكور فمن قبل التقدم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزاء الجزاء قدم على الغاء والا بقي وان
لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الغاء بل انضم اليهما مانع
اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ماء حرف
لا يعمل ما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا التالي مميز بين ان لا يكون
وراء الغاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل اما قوة رفع
الحكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والغاء
للذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بما قام مقام الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر زيدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجبه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا
فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز اما زيد فمنطلق يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم على تقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جواز هما بلا اختلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفاتها منصوبة لظهور امثلة كونها
مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اردعا
لكذبه اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء لمعنى الطلب
فيفيد اجابة الطلب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي
لا اجابه الى ذلك وقد جاء بمعنى حقا والمقصود هنا
تحقيق مضمون الجملة كقولك كلا ان الانسان ليطغى
واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكونه لفظ
كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لان كلا ترد
المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا نظرا لما فهموا من ان المقصود
تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك
عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة

اي كلام

لتانيث

والغرض كون مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي
ادخلته نونا فسمي به ما يتنون الشيء اعني النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثانا في الاصطلاح نون ساكنة
بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادن الاذى و
هو شامله نون من ولدن ولم يكن واسمها فاخرجها
بقوله يتبع حركة الآخر اي اخر الكلمة فان هذه النونات
اواخر تلك الكلمات لا توابع وحركات اواخرها وانما قال
يتبع حركة الآخر ولم يقل يتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها
الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين
آخر الكلمة والتنوين فان قلت فاواخر الكلم هي الحركة
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر هو الحرف
الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل
للتاكيد الفعل فخرجه بنون التاكيد للخفيفة ولا ينقض
التعريف بالنون يا رجلا انطلق فان المراد بتبعيتها حركة
الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض والمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
في منع الصرف وهي لا يتصور معناه في غير المنصرف و
التنكير وهو الفارق بين النكرة والمعرفة فهو الدال على ان

يتبع الصرف

يحول

مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن
واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل
للتمكن قال شارح الرضي وانا لا ادري ما معنى ان
يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين
في رجل يفيد التنكير اردت فاذا جعلته علما محض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا
فاليوم الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت
بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة ليبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم وصرت بكل قائما اي لكل واحد وامثال ذلك
ولمقابله وهو ما يقابل بالنون الجمع المذكر السالم
فان الالف والتاء فيه علامة للجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيهما ما يقابل بالنون في ذلك فزيد التنوين
في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا لانه
اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو
كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وخطاه
انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا
تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم

لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحلا التنوين عليه والترنم
وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الترنم وذلك التر
ديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الا
بيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة ابتداء
جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء، لان المحل
المتغنى به انما هو الاخر ليلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القا
فية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا متبعا باشباع حركته
واحد من الالف والواو والياء، وسميت هذه الحروف حروف الا
طلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحق النون بهذه القا
فية انما يكون بابدال الحروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقل
اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن فروي اي حرف الاخير من
هذا البيت الباء، وحصل باشباع فتحتها الالف وعوض عن الالف
عند التقفي نون التنوين واما بلحق القافية المقيدة وهي ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة الصوت
بها وامتناع امتدادها لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم
الاعماق وخاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي
القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها

فحركته عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن وهذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد يجاوز البيت بالحرف وهذا التنوين عن حد النون
ولهذا اسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به
واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى
من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حرف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من
اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنو
ينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وتحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد ابن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به
والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الالف في ابن وكذلك قولهم فلان
ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد
وزيدا ابن عالم بحذف التنوين من اللفظ والالف من ابن
من الخط لغلبة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا
عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكر الا في حذف

عزيمتا فانها لا تحذف حيث ما كانت ليلا يلتبس ليبيت ع مثل
هذه هذا بنية عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها بنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف التي قبل التثنية نحو اضربان
والواو الجمع اي الواو الفاصل بين نون الجمع المؤنث ونون
المشددة نحو اضربان فانها تكسر معهما لشبههما فيهما نون
التثنية ويختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن
في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد و
النهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو
ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن كذا بالتخفيف والتشديد في هذه الامثلة
وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وطلبت
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيدا يقومن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له
بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بما منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم
بل جايزة وكثرت اي نون التاكيد في تفعلن اي الشرط
مثل اما

المؤكد حرفه

المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا
ليلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون
التاكيد حقيقة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهي
الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
على غير حده ان الشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او تثقل الواو وبعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط في التقاء الساكنين ما ذكرنا ومع ضمير المخاطبة
وبعد الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لا
التقاء الساكنين او تثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون
المشددة وما قبلها فيما عداه اي ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
والمؤنث الغائبة مفتوحة طلبا للخفة وظاهر ان
ما عدا ذلك المذكور يشمل جمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر
فعولها في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربن
بمنزلة الاستثناء من فعولها في المثنى اضربان باتيان الالف
ليلا التشبه بالواحد واضربن في جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد ليلا يجتمع
ثلث نونات متواليات ولا يدخلها اي التثنية
وجمع المؤنث نون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء

الساكنين على غير حده ويجعل مفتقا لكتابة الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غير هما اي غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطب
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان
يعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر
عند لحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين
حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على قسمين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو غزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو
الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فان النون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزون
وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا
الكفار وارموا العرض وكذا اغزن وارمن يا امراة
بحذف الياء كما حذفت من اغزي الجيش وارم
العرض وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشوا
الرجل ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكون
الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة

نقول

تقول اخشين اخشى الرجل فان لم يكن الضمير البارز
هو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمنفصل
اي النون كالكلمة المنفصلة ويعني بها الف التثنية
فتقول اغزون وارمين واخشين برد الالفات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومنهم
اي لاجل انه مع الضمير البارز كالمنفصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى
كما يقال تريان هذا امثال لغير البارز الذي حركته لام
بالفتح كما يفتح مع المنفصل وهل ترون في هل ترون
باسقاط النون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو لضمها
في لم ترو القوم هذا امثال ما فيه بارز يضم لاجل النون
وهل ترين في ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال
لم ترى الناس هذا امثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون
واغزون عطف على هل ترين لا على ترين بالكسر
اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما
يرد مع الضمير المتصل في اغزوا واغزون في اغزو بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزن في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها
كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت هذا انصاريف
لتصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها كما هو في ضمير البارز

كالمفصل وبعضها لما هو في غير الضمير البارز كالمنفصل كما
اشرنا والنون الخفيفة تحذف للساكنين اي تحذف
لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفي بعض النسخ
للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهينن
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا
تهينن حذفت النون المخففة للقاء الالف الساكنة
التي بعدها والياء فتحت ما قبلها للدلالة عليها والا
لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما
تحرك النون فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة
ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم
اصلا وذا وتحذف الالف المخففة في حال الوقف
على ما الحق به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف
المذكر فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزي قلت اغزن واغزن بحذف
الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد
ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل
والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزيدا
بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوحة تقلب الفا كقولك اضربن اضربا بتشبيهها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب

الفا

فالشرط بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني
في اختلاف بين اعتبارية بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى
وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنهم ارادوا اقتصاب المثال
المتعلق بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشريهما
من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ به اي كالملفوظ به
او مقدرا كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط بعده المضي
وكان الجواب للقسم نحو قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى اي لا يخرجوا
وكذا قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون اي ان اطعتموهم
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة
جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمل
في المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوك تكلم اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمل في الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن نحو قد جاء
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقع
في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل الجمل وجب تكرارها
وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور

ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما
بقابل اما المذكورة بعضا غير مذكور لكنه مقدر يعني
واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليها المشتبهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء
في جوابها وسيبويه الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي
هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فانها الواقعة
في جوابها جزاء لما في خبرها اي خبر فانها او خبرا اما لان
خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الجزاء مبتدا نحو
زيد منطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلق اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال لتجويز تقديم
ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل
سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا اي سواء
وقيل القائل البرد هو اي ما وقع بينها وبين فانها معوض عن
الشرط المحذوف عملا مطلقا اي عند سيبويه مطلقة غير مقيدة
بحال لتجويز التقديم وعدمه مثلا اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم
الجمعة واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وبين
فانها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصاعدا اما يوم الجمعة
فزيد كما يرى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

حذف

الفاء واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واضابني خيرا واحسن الي خيرا
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا واجعل
نونات تقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف النداء منقلبة
بالف الاداب عبوديتك على نهج الاستقامة موصلا على من كلمة شفاعته في محوارقام
الضلالات كافية وعن معرة شناعة استقام الجهالات شافية وعلى اله و
اصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض متنقل
هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه
الله سبحانه في وظائف عبوديته للداعي عن مطالبة الاعواض والاغراض
صحوة السبت اثنا عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة تسع
وتسعين وثمان مائة

قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب المسمى بغاية الضايئة بعون الله وحسن
توفيقه يوم الاثنين وقت الزوال من شهر شوال وقد مضى منه عشرون يوما
وكان من هجرة النبوي صلى الله عليه وسلم الف واحد وثمانون سنة 1081
على يد العبد الفقير المذنب المحتاج الراجي لرحمة الله ورافته
وتوفيقه السرمدي ملا كرم الدين ولد ملا حبيب الموطن الكن
بير پور في قرية المساة بواس عن فراسخ في قرية المساة
بير ابور في نواحي بكر صانها الله عن الافات والبليات
قابضه ومالكه ايضا كاتبه المذكور من قبل من ادعى غير شراء
او هبة او ارث ولم يصح دعواه ببينة فدعواه باطل
لا يعتد عند الشرع الشريف محمدي صلى الله على رسلم
تاريخ وفات مولانا جامي قدس الله سره جامي كه بود مايل
جنة مقيم شد في روضة مكرم ارضها السما كلكم قضايا نوشت
زوان بر در بهشت تاريخ من دخله كان آمنا

الفاء واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني
خيرا واختم يا بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا
خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا
واجعل نونات نقائضنا خفيفة كانت
او ثقيلة في مواقف الدوام منقلبة
بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة
وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام
الضلالات كافية وعن مضرة شناعته
استقام الجهالات شافية وعلى اله واصحابه و
على من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح
من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من
السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن
الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته
للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض
ضحوة السبت اثنا عشر من رمضان المنتظم
في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة
وقد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب المسمى بغوائد
الضمائم بعون الله وحسن توفيقه يوم الاثنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لوليه ابتدا كرد مصنف رحمة الله عليه كتاب خود را
بتسميه وحمد بنا بران بر چند چيز اول موافقت كلام دوم عمل
بر حديثين سيوم متابعت سلف رحمهم الله تعالى
اجمعين چهارم موافقت بر فاعل مختار زيرا كه فاعل
مختار چون شروع در امري شريف ميكند ابتدا بتسميه
وحمد نمايد پنجم تنبيه نموده بر مبتدي كه چون امري شريف
كند ابتدا بتسميه نمايد ششم حضرت باري تعالى ابتدا
نعم لابتناهي داده در مقابله هر نعمتي شكر كردن متعذر
چرا كه بنده قاصر و عاجز است از شكر كردن كه مساوي نعم حضرت
باري تعالى باشد پس اثنا كرد از جمله نعم كه بر بنده داده شد
نفس ناطقه كه فضل ترين نعم است و اين مصنف خود را اثري داشت

از انار نفس ناطقه پس نفس ناطقه را بمعنى الحمد لابتنا يي
نهاد و ابتدا در لغت آغاز نمودن ست و در اصطلاح سابق
غير مسبوق پس بمعنى اصطلاحي ابتدا انواع ميشود ميان هر دو
كه در شان تسميه و حمد واقع شد جواب گوييم كه ابتدا دو نوع است
يكي ابتدا حقيقي كه سابق غير مسبوق ست دوم ابتدا
اضافي كه بر وجهي سبقت نموده باشد پس ابتدا بتسميه
ابتدا حقيقت و بتحميد ابتدا اضافي پس تدافع نباشد
باوجود آنكه مراد از نعم ابتدا كه در حديث وارد ست
لم يتقدم ست پس لفظ لا يتقدم دال برين نيست
كه ابتدا سابق غير مسبوق باشد بلكه بر شيي كه معدوم
بر مقصود ست ابتدا بدو ست خواه آن شيي مفرد
باشد خواه متعدد و معنى الحمد در لغت ستودن ست
و در اصطلاح الحمد هو الوصف بالجميل على قصد التفضيل

وهي شكر در لغت معنى اصطلاحي حمد است و در اصطلاح
الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم كسي گمان نبرد كه شكر
بلسان فعل نيست زيرا كه شكر گرچه بلسان نيز فعل است
والمراد از شكر بالجنان علم او صاحب نفس قدسي است
وحمد خصوص بلسان باشد ومتعلق او انعام است
وغير انعام زيرا كه حمد در مقابل احسان وغير احسان
توان گفت پس متعلق حمد عام باشد ومورد وش خاص
ومورد شكر عام است زيرا كه شكر بلسان وباركان
وجوارح وقلب نيز توان گفت ومتعلق شكر خاص است
زيرا كه شكر بمقابل نعمت است پس در ميان حمد وشكر
عموم خصوص من وجه است ومدح جامع عموم خصوص
من وجه باشد پس ماده بايد يكي ماده اجتماع ودو ماده
افتراق ماده اجتماع انگه كسي كه يكي را بمقابل احسان

بزيد

بلسان حمد كويد پس مورد حمد كه زبانست ومورد شكر
نيز كه زبانست ومتعلق حمد كه نعمت است ومتعلق شكر نيز
كه نعمت است هم موجود اند ويكي ماده افتراق انكه
شخصي يكي را بي احسان حمد كند پس اينجا متعلق
شكر نيست ومتعلق حمد ومعدود شكر وحمد موجود
است دوم ماده افتراق انگه شخصي يكي را بمقابل
احسان شكر بجا آورد واما شكر بلسان نكند
بلكه باركان بجا آورد واينجا مورد حمد موجود نيست
ومتعلق حمد وشكر موجود است واينك مصنف
الحمد لله نگفت ومتابعت كل امم سلف بجا نياورد
بنابر چند چيز است اول انگه محمود داشته ومعلوم است
احتياج اظهار آن نبود دوم انكه مقيد شدن بلغت
اسلوب بكل جديد لذه ثالث سوم انگر كسي وهم نبرد

که حضرت باری تعالی را غیر اسم بذات کسی حمد نتوان
گفت از ان اسم ذات بیاورد و باسم صفات نیز
بیاورد که تا ان و بهم بر اسم صفات نیز حاری
نشود که حضرت باری تعالی را بهم ذات بصفات
حمد توان گفت و بغیر اسم ذات و صفات حمد
نتوان گفت ازین سبب لفظی را اختیار نمود که
عامه بشه اسم ذات و صفات یعنی حضرت
باری تعالی را باسم ذات و صفات و در لفظی
که بلی حمد توان گفت و اوردن لفظ ولی بیاید جهت
چیست اول انکه در و معنی حری ست یعنی نزدیک
کسی بگوید که جرا همان لفظ حری را بیاورد در زیرا که
ذکر کردن لفظی و ارادهٔ لفظ دیگر او فتنه میشود در ذهن
زیرا که بعد انتظام حاصل میشود با وجود انکه در ولی

جنانی ست یکی سزاوار دوم دوست دارنده سیوم
محبت تخلاف حری که در و از یکی معنی بیشتر نیست
و تقدیم ولی بر نبی بنابر انست که وجود ذات بر وجود
نبوت مقدم ست و انکه در جائی دیگر که نبی را بر ولی
مقدم آورده اند نظر بر شان نبوت ست که بزرگ
و معظم ست و الصلوة معنی در لغت دعا و ثناست
و صلوة از خدائی تعالی رحمت ست و از ملائکه استغفار
و از مومنان دعا و از وحوش و طیور تسبیح
علی اگر گویند که لفظ علی اینجا بی محل واقع شده زیرا که
این محل محل متعلقات ست نه مقصره و عربان بیگاه
که خواهند که بکسی حضرة رسانند انجا علی آرند جواب
گوییم که علی من راس از برای مضرة ست فاما اینجا بعد از
نازله واقع شده بنیه اختیار لفظ نبی بر رسول از برای

دو فایده هست لفظی و معنوی فایده لفظی انکه رعایة
سجع نموده فایده معنوی انکه نبی عامتر است از رسول
زیرا که نبی پیغامبری را میگویند که مبعوث از برای
تبلیغ احکام شرعیه و صاحب کتاب نباشد و رسول
انکه مع تبلیغ صاحب کتاب باشد پس لفظی را اختیار
نمود که مشتمل بر نبی و رسول است اگر گویید که پس
انچه صلوات عام است بخصوص علیه و سلم خصوصیت چیست
جواب گویم که اضافة نبی بسوی ضمیر اضافت عهدیست
یعنی مضاف او معهود است که حضرت باشد علیه السلام
و علی علی تکرار لفظ علی از برای آنست که ممانعت
شود بمذهب شیعه که ایشان تکرار علی نمی کنند
و آن بلکه ادب نیز آنست که وجوب کسی بعد از
حضرت پیغمبری صلوات گوید لفظ علی را مکرر آرد

آله ال م

و در اصل اهل بود بدلیل تصغیر وی باهیل از جهة قرب مخرج
با و ابهزه بدل کردند و همزه بالف آله شد و مراد بهر دو یکی
از آل اهل بیت و فرزندان آنحضرت اند علیه السلام بلکه
مراد از اهل اصحاب و توابع و تبع تابعین و کل تقی و نقی و اخیار
لفظ آل از برای آنست که استعمال آل بر اشراف است
و استعمال اهل در اراذل اگر گویی که در کلام مجید خلاف
این واقع شده جانبه حضرت نوح پیغمبر علیه السلام بحضرت
باری تعالی ابتهال نموده ان ابنی من اهلی و حضرت
باری تعالی نیز در جواب نوح علیه السلام فرموده اند انه
لیس من اهلک و جاء دیگر چنین آمده که و اذ نجیناکم
من آل فرعون جواب گویم که حضرت نوح علیه السلام از برای
کسر نفس اهل گفته اند و حضرت باری تعالی از برای
موافق مقتضی نوح اهل فرموده اند تا جواب مطابق سوال شد

وآنجا که ال فرعون واقع شده بنابر استهزاست
والمحابه ذکر اصحاب بر آل تخصیص بعد از تعمیم است اگرچه در
موجب تعظیم است چنانکه در کلام مجید واقع شده و ملائکته
وجبرئیل المتادبین بآداب اگر بلفظ متادبین را بصیغه
فاعل خوانیم هم جایز است واگر بصیغه مفعول خوانیم اولاست
وآدب بر دو نوع است ادب درسی وادب نفسی
ادب درسی آنست که از آنحضرت علیه السلام فرموده اند
از تبلیغ احکام شریعت ایشان نیز در تبلیغ وامتثال آن
متابع ومنقاد بودند ادب نفس آنست که آنچه افعال واقوال
آنحضرت بود ایشان نیز بقدر وسع طاقت در آن مستقل
ومتابع بودند اما حرف شرط است در اصل مهما کین بود
بار اول جهت قرب مخرج بهمزه بدل کردند چنانچه در آل کرده
بودند ما ماشد همزه را بمیم تقدیم دادند حرکت میم را بهمزه

ام ما شد میم اول را در دوم ادغام کردند اما شد وفعل شرط
که لفظ کین بود از برای تخفیف حذف کردند اما ش بتقدیر
کلام چنین بوده که مهما یکن من شئ کذلک فاقتل هذه فوائد جواب
شرط بعد بعد از ظروف متطاوعة الاضافة است هر گاهی
که مضاف الیه وی مذکور باشد اعراب وعلی حسب العوامل است
وهر گاه که مضاف الیه او محذوف باشد مبنی بر ضم می باشد
وتخصیص ضم از برای آنست که گویا این ضم عوض از مضاف
الیه است چون مضاف الیه بتقدیر حرف جر غیر از اسم
نمی باشد واسم قویست بر دو قسم خود لاجرم عوض
او نیز حرکتی باید که قوی تر از اخوه باشد وآن ضم است
که بر نصب وجر قویست زیرا که علم فاعل است نهنده هذا
اسم اشارت است ومشار الیه بیان فوائد ومسائل
نحو که در ذهن مصنف متصورست اگر کسی گوید که وضع

اسما را شارة از برای آنست که مشار الیه محسوس باشد
یا بحسب حاضر محسوس داشته باشد و ایجا مشار الیه نی محسوس
صلاحیتم دارد نی محسوسیه باشد جواب گوییم که مضاف آن نواید
و سایل بنوعی ضبط نموده گویا که بتردد وی محسوس ست
یا حمل بر فطانت وی باشد یعنی از پس که مضاف
فطانه دارد بحر محسوس نزدوی بمنجو محسوس ست نواید
و افیه جمع فایده ست مراد ایجا بیان نواید و سایل بحوائج
و افیه صفه نواید ست و مراد از آوردن لفظ و افیه
نسبت بشرح کافیه در عایه سجع بجل مشکلات الکافیه
و جار مجرور متعلق ست بگایین یا بایت که مقدر ست
للعلامه صیغه مبالغه ست بلکایین و مکا از برای مبالغه
و جار مجرور متعلق ست بالکایین که محذوف ست و صفه کافیه
یا بدیه یا انکه متعلق بشد از حال محذوف یعنی کونه کایبا

او بنا اگر گویند حال از فاعل یا از مفعول نمی باشد و ایجا هیچ
کدام نیست جواب گوییم که این حال واقع شده از کافیه که مضاف الیه
مشکلات ست و در کلام آمده که حال از مضاف الیه واقع شود
چنانکه در قوله تعالی ابراهیم حنیفا لفظ حنیفا حال واقع شده
از ابراهیم که مضاف الیه ملة ست و ملة مفعول به واقع
شده این چنین ست اگر کسی گوید که علامه آنست که علوم
معقول و منقول بدو منکشف بشود و این حاصل نمی شود از برای
انکه مراد از علم بالفعل ست جواب گوییم که مقام تعریف ست
پس در تعریف مبالغه دارد اعالم علم ظاهر و بالفعل دانسته
المشتهر لفظ مشهور نه آورد زیرا که مشتهر صفه علامه
واقع شده و علامه صیغه مبالغه ست و مشتهر نیز دلالت
ان بایت که در وی مبالغه و عدم تا در لفظ مشتهر
از جهة عدم تا بایت و علامه فی المشارق و المغارب

مراد از مشارق طلوع خورشید است زیرا که هر روز از جایی
برمیاید و انکه در کلام رب المشرقین واقع است نظر بر مشرق
شتاء و صیف است الشیخ ابن الحاجب شیخ در لغت خواجه
و بهری را گویند که از بخارا کذشته و بعضی گفته اند الشیخ
الذی کهی و کمیت اگر کوید که ابن حاجب رحمة الله علیه
صورة الاولت و ان جوابی شهادة رسیده بود مذا طلاق
یعنی برد جواب درست آید جواب گویم که آنچه افعال و اقوال
شیخان در کبر سنی بود ابن حاجب در جوانی در صغر
سن و انت و اینجا اطلاق شیخی نظر باحوال و اقوال است
نه نظر بسن و ابن حاجب کهی و کمیت بوده جواب کمی اداز
احیا احیا سنت حضرت رسول الله صلی الله علیه وسلم است
و مراد از اماتت اماتت بدع و خلاف سنت و ابن
حاجب ضیق بوده تمده الله بغفرانه ای ستره الله تعالی

والدوال الاربع وهی الخطوط والعقود والاشارة والنصب
غیر داخلة فی اللفظ فلا حاجة الی قیدها یخرجها وانما قال
لفظ ولم یقل لفظة لانه لم یقصد الوحدة والمطابقة غیر
لازمة لعدم الاتفاق مع کون اللفظ اخص او وضع
الوضع تخصیص شیئ بشیئ متی اطلق او احس الشیئ
الاول فهم منه الثانی فقید یخرج عنه وضع لام حیث
یفهم معناه متی اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضمیمة
واجیب بان المراد متی اطلق اطلاق صحیحا واطلاق الحرف
بل ام ضمیمة غیر صحیح ولا یبعد ان یقال المراد باطلاق
الالفاظ ان یستعملها اهل اللسان فی محاوراتهم و بیان
مقاصدهم فلا حاجة الی قید زائد لمعنی المعنی ما
یحصل شیئ فهو اما مفعل اسم مکان بمعنی المحصل او
مصدر میمی بمعنی المعقول او محقق بمعنی اسم مفعول
کمکرمی و لما کان المعنی ما وضع الوضع فذکر
المعنی بعده مبنی علی تجریده عنه فیخرج به والالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم یتعلق بها وضع و تخصیص اصلا و بقیت
حروف الهجا الموضوعة لغرض التراکیب لا بازاء المعنی وخرجت
بقوله لمعنی اذ وضعها لغرض التراکیب لا بازاء المعنی فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فکیف یصدق
علیه انه وضع لمعنی قلت المعنی ما یتعلق به القصد وهو اعم
من ان یکون لفظا او غیره فان قلت قد وضع بعض الکلام

المجردة
الألوكة
www.alukah.net

بعض الشعراء عن بعض تأثيرا تها بالجرح حيث قال

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لجمع كلمة وكلمة بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا
والكلم الطيب ما دل ببعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ
في اللغة الرمي يقال لفظت النواة اي
رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمثنى في زيدان وضربا اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو او وان
واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمجزوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاعيان وكلمات الملائكة داخلة فيه اذ هي
يتلفظ به الا وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن

جميع بنانه وعيونه اليمند در لغة غلاف شمشير حضرت مولانا
عبد الرحمن جامي تشبيه كرده اند نزول عرفان وكثرة ازدحام
شمشير بوجه مناسبت حدت طبع اورا وقطع مشكلات
اورا در آورد لفظي ومعنوي دانسته وبعض مقدار وجه
شبه كافي نيست واسكنه بجوجه جنانه بجوجه در لغت
ميانه سراكويند وبهترين جاى در سراميانه است
وبجوجه در تركيب مفعول فيه واقع شده وتعريف مفعول فيه
بر وصادق مي آيد زيرا كه تعريف مفعول فيه اينست
كه مفعول فيه بسبب فعل فيه فعل مذكور يعني مفعول فيه اسمي است
كه كرده شود در وفعل مذكور فعل مذكور را اينجا نيست
كه كرده شده وان نظمتها في سلك التقرير وسمط
التحرير النظم در لغة دُر در رشته كشيدن ودر اصطلاح
آوردن الفاظ مستوي پاي يكديگر سلك رشته اكويند عامه

ازانکه درود درشنیده باشند یا نی و سمط رشته را گویند که دو دو
درشنیده بهم بندند للوالد العزیز ضیاء الدین یوسف حفظه الله
تعالی عن موجبات التلهف والتاسف التلهف اندوه خوردن
والتاسف اندوه کردن یعنی خدای تعالی او را نگاه دارد از آن
چیزها که موجب تلهف و تاسف باشد و تاسف عامتر از انکه خود
تلهف و تاسف کسی دیگری را بود و سمیتها بالفوائد الفیائیه
یائی که در لفظ فیائیه واقع است یا نسبت است که منسوب
است بضیاء الدین یوسف اگر گفته شود که یائی نسبت تا آخر
کلمه ملحق میشود یعنی هر اسمی که در و دو کلمه باشند تجزا اخیرش
متصل میکرد و اینجا در جزا اول اسم ملحق شده جواب گوییم
که اتصال یا بنسبت بجزئیست که او مقصود باشد در اسم
و اینجا ضیاء الدین مقصود است لانه لهذه الجمع والتالیف
کالعلم الفائیه قول لفظ جمع و تالیف محل سجع است

علة بر چهار نوع است علة مادی و علة صوری و علة
غائی و تفصیل این چنین است که شخصی از برای
جلوس سلطان تخت راست کند جوهر آن تخت علة
مادیست و فعل نجار یعنی پیوستن جوهرها یکدیگر علة فاعلیت
و مرتب ساختن آن علة صوری است و جلوس
سلطان علة غائی است و علة غائی آنست که در تصور
مقدم باشد و در وجود موخر اگر گویند اینجا حضرت
ملا ضیاء الدین یوسف را علة غائی گفته اید باید
که وقت تصنیف این شرح تصور ضیاء الدین یوسف
باشد و وجود او بعد از اتمام این تصنیف با وجود انکه
ضیاء الدین یوسف مقدم بود از تصنیف این مصنف
جواب گوییم کالعلة الغائیة هیچو علة غائی گفته علة غائی
گفته ازان سبب که علة غائی او نیست بلکه خواننده را دارد

بس قبل از تصنیف خواندن او موجود بود بلکه تصور خواندن
او موجود بود بعد از تمام این کتاب خواندن او بوجود آمد
پس در عبارت قصور کیا بناسے انفعه الله بها وسایر المسلمین
من اصحاب التحصیل وما توفیقی الا بالله التوفیق جعل
الاشباب موافقا للمطلوب وهو حسبی ونعم الوکیل
عطف عطف جمله انشائیه برجمله اخباریه
محسنات عطف نیت تمت تمام کار بجمیع المومنین
والمومنات والمسلمین والمسلمات الی یوم الدین نظام
تمت هذا الحاشیة برد نیابة [illegible]

سابع ۱۷ شهر ذو القعده سن ۱۰۱۷

فقیر کتب الفقیر جو
فقیر بحق ولد قوم نقوی النسب
از اولاد الله دتو ساکن موضع
عبد